

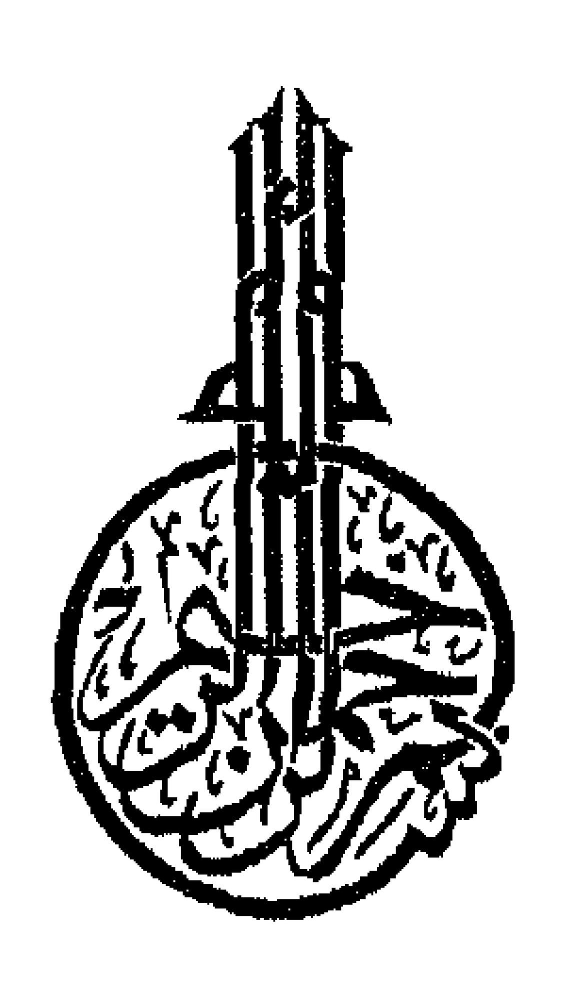
التنافس الأمريكي الصيني

في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة

١٩٩١ - ٢٠١٠

ZAHRAN
زهران
للنشر
PUBLISHERS

هادي برهم



التنافس الأمريكي ـ الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة

USA - China Competition in the African Continent after the Cold War

التنافس الأمريكي ـ الصيني
في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة

USA - China Competition in the African Continent after the Cold War

إعداد

هادي محمد حسين برهم

الطبعة الأولى

1435هـ- 2014م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/١/٤٣٦)

برهم ، هادي محمد

التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة / هادي محمد برهم .-
عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

(   ) ص.

ر.أ : (٢٠١٤/١/٤٣٦)

الواصفات: / السياسة الخارجية // الولايات المتحدة // الصين // الحرب الباردة /

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

Copyright ®
All Rights Reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : ٥٣٣١٢٨٩ – ٦ – ٩٦٢+، ص.ب ١١٧٠ عمان ١١٩٤١ الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

info@Zahranpublishers.net

website : www.Zahranpublishers.net

الإهداء

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

إلى التي أمدتني بالروح والعزيمة والإصرار كالدماء تجري بالعروق ..
ولم تتوانى عن تقديم العون بشتى أشكاله وأنواعه ..
ومتضرعا إلى الله عز وجل أن يتغمدها بالمغفرة والرحمة ....

والدتي

رحمها الله

فهرس المحتويات

المقدمة

التنافس الدولي على إفريقيا يحتاج إلى مراجعة شاملة خصوصا أنها أخذت تكتسب بعدا استراتيجيا متزايدا في السنوات الماضية وخصوصا بعد الحرب الباردة، إنها ليست مجرد قارة تحتل موقع استراتيجي أو أنها تحتوي على مضائق مهمة (مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب) ورئيسية في طرق الملاحة بالنسبة للتجارة العالمية وإنها ثاني اكبر القارات من حيث المساحة التي تبلغ ٣٠ مليون كلم تشكل ما نسبة قرابة الـ (٢٠٪) من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، تضم إفريقيا حوالي ٨٠٠ مليون نسمة تمثل ما قرابة (١٥٪) من مجمل سكان الكرة الأرضية، وفيها ثلاثة وخمسين دولة مستقلة، كل هذه المقومات جعلتها محط تنافس دولي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ومن جانب أخر الصين وان محور التنافس احتدم خاصة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، والنظم السياسية الإفريقية الموالية للمنظومة السوفيتية.

حيث كانت هذه القارة محط صراع حقيقي بين قطبي القوة الدولية وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الداعم بالنسبة للدول الاستعمارية الأوروبية السابقة لمواجهة المد الشيوعي آنذاك ولكن بعد تغير طبيعة النظام الدولي ومراكز القوى العالمية ونظام أحادية القطبية زاد الاهتمام في القارة الإفريقية التي تعتبر مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية والأحجار النفيسة التي هي موضع تنافس كبير بين الدول الكبرى المستهلكة لهذه الموارد ناهيك عن موقعها في وسط القارات .

يجمع معظم الباحثين السياسيين إن هذه القارة تشكل إحدى اغني بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى وإنها قارة الألفية الثالثة، كل هذه الأمور جعلها محطة جذب لصراع النفوذ

وطموحات إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عامة والصين بشكل خاص وهذه إضافة أكيده على أن إفريقيا لها اهتمام في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة إبعاد التنافس الدولي على إفريقيا وبالتحديد التنافس الأمريكي – الصيني على القارة الإفريقية. هذا لا يلغي الحقبة الاستعمارية الأوروبية فيها خلال القرن الماضي، والمطلع على الأوضاع في إفريقيا والتحركات الدولية فيها تسلط الضوء إلى وجود صراع مصالح بالنسبة للدول الكبرى وتلقي بثقلها في أنها ستزيد وتيرة المشهد السياسي تجاه القارة السمراء.

في هذه الدراسة، وضمن محتوى الإطار النظّري، سيناقش البحث مدى قدرة كل طرف من اطراف التنافس سواء الولايات المتحدة الأمريكية من جانب وجمهورية الصين الشعبية من جانب أخر وما هي الآليات والوسائل المتبعة لتحقيق كل طرف أهدافه في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، كما سوف تقوم الدراسة على تحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية كنوع من مناقشتها وفقا للمعطيات الإحصائية التي سوف تطرحها لتفسير التنافس الدولي على إفريقيا وبالتركيز على اطراف التنافس الدولي في هذا الكتاب، آملا أن تخدم هذا الكتاب في تفسير تحركات الدول الكبرى ومعرفة دورها في القارة الإفريقية.

أهمية الدراسة Significance of Research

تبرز أهمية الدراسة من جانبين أساسيين:

أولا: الجانب النظري العلمي

ويتمثل في عدة اعتبارات أهمها أن الدراسة تسعى للكشف عن أسباب ودوافع التنافس الدولي لمناطق معينة في العالم، ورصد تحركاتها وفق مؤشرات موضوعية تكمن أهميتها في رصد تحركات الدول وبشكل خاص الدول الكبرى المؤثرة في الساحة الدولية كما أنها تسلط الضوء على سلوك وإستراتيجية تعامل الدول تجاه تحقيق مصالحها في العالم.

كما أنها تقدم العديد من الاستنتاجات التي تخدم الوصول لتقييم التنافس ما بين الدول الكبرى، التي تسعى لإيجاد نفوذ وتحقيق مصالح تعود بالنفع عليها من خلال إيجاد الأسباب والدوافع في الاهتمام تجاه مناطق جغرافية معينة .

ثانيا: الجانب العملي

وفي هذا الجانب تتمثل أهمية الدراسة في أنها تشير إلى مدى معرفة ملامح التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية وخصوصا في فترة بعد الحرب الباردة وفق البيئة الدولية الجديدة وظهور قوة أحادي القطبية، لذلك تسعى الدول من خلال توجهاتها الخارجية لتحقيق اكبر قدر من المنفعة في سبيل تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي لها، والبحث عن أسواق جديدة في ظل مفهوم العولمة والانفتاح الحر.

وتسعى الدراسة إلى معرفة الظروف والمتغيرات التي سوف تسهم في المعرفة نحو الدور الذي تلعبه إطراف دولية مثل (الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية) وإقليمية خاصة في إفريقيا مثل (منظمة الوحدة الإفريقية التي أصبحت تعرف بالاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٠٢م) من خلال استغلال الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من جانب أخر لأدوار هذه الإطراف في تحقيق مصالحهما في القارة

الإفريقية. وتظهر أهمية حسب رأيي في أن العديد تناول نفس موضوع الكتاب دون إن يعطي تصورات حول حقيقة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة أخرى من ناحية سلوك هذه الدول وأساليبها في تحقيق أهدافها وطموحاتها الإستراتيجية.

أهداف الدراسة Objectives of Research

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

١. معرفة مدى تحقيق مصلحة كل طرف من اطراف التنافس الدولي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من جهة أخرى في القارة الإفريقية، ومعرفة الأساليب المتبعة لتحقيق الهدف المنشود.

٢. كما تهدف الدراسة إلى تحليل الأسباب والدوافع التي جعلت قطبي التنافس الدولي بالاهتمام في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، في ظل تنافس دول أخرى خصوصا الدول الأوروبية الأخرى التي لها تاريخ وتجربة طويلة في القارة السمراء ودول صاعدة تسعى لإيجاد موضع قدم لها في مطلع التسعينات والألفية الثالثة.

٣. رصد وتحليل التحركات الدولية على الساحة الإفريقية وبالأخص قطبي التنافس في موضوع الدراسة، سواء كانت هذه التحركات من خلال الاتفاقيات أو المساعدات أو التحالفات الأمر الذي سوف تسعى الدراسة لمعرفة مدى فعاليتها أو عدم فعاليتها.

مشكلة الدراسة Problem of Research

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة أبعاد التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية، في الوقت الذي تشهد فيه الدول الكبرى صراع على تحقيق المصالح وأن وجودها مرتبط في مدى تحقيق أكبر قدر من بسط النفوذ وفقا للمتطلبات المستجدة، و تناقش الأسباب التي أدت إلى التنافس الدولي، والتي هي مرتبطة بتأثير بنية النسق الدولي تجاه أطراف التنافس في توجهاتها نحو تحقيق مصالحها، خاصة بعد الحرب الباردة، هذا وتسلط الضوء على معرفة سياسات القوى الدولية وإبراز قوتها المؤثرة وفق طبيعة هذا النظام الدولي. إن المتطلبات التي يفرضها النظام الدولي سواء كانت سياسية أو اقتصادية على الدول أوجدت السعي نحو التأقلم والاستجابة والدخول في صراع حماية المصالح الذاتية لهذه الوحدات السياسية الداخلة في البنية الهيكلية لهذا النظام.

وبالتزامن حول دراسة طبيعة النظام الدولي وأثره في التنافس على إفريقيا كونها محور البحث وعلى الرغم من اعتقاد بعض الباحثين السياسيين أن مكانة إفريقيا تراجعت قيمتها الإستراتيجية التي كانت نتيجتها منافسة قطبي النظام الدولي، إلا أن هذا لا يعني أن القارة الإفريقية فقدت قيمتها، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتردية والمديونية الكبيرة والتخلف والصراعات الداخلية إلا أنها تعتبر خزان استراتيجي من المواد الخام والطاقة يجعلها محطة صراع وتنافس ما بين الدول الكبرى في استغلال نفوذها وبالتحديد التنافس الأمريكي – الصيني في مطلع التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وتبرز مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي **ما هي الدواعي التي جعلت الدول الكبرى تتنافس فيما بينها؟**

تساؤلات الدراسة Questions of Research

ما هي المرتكزات التي أفرزتها طبيعة النظام الدولي في الاندفاع نحو التنافس، كما وتسعى هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية ؟

٢. ما هي الأسس والاعتبارات التي أوجدت هذا التنافس في القارة الإفريقية وخصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

٣. هل التغيرات التي تحدث في بنية النسق الدولي تزيد من شدة التنافس بين القوى الدولية الكبرى؟

٤. هل هنالك دوافع اقتصادية فرضت نفسها لتحقيق نظام دولي جديد مغاير لنظام القطبية الواحده وإيجاد نظام تعددي في ظل بروز دول تسعى لبسط نفوذها على الساحة الدولية وخصوصا في القارة الإفريقية؟

٥. وأخيرا، وبشكل عام. قياس مدى قوة تأثير قطبي تنافس موضوع الدراسة. وما هي الوسائل المتبعة تجاه تحقيق اكبر قدر من المنفعة المستفادة واستغلال قدرات وموارد القارة السمراء؟ باعتبارها قارة الألفية الثالثة لما تحتويه من المواد الخام وخصوصا النفط مصدر الصناعات الإستراتيجية ومطمع الدول الكبرى.

مصطلحات الدراسة Definition of Terms

١ـ التنافس الدولي:

التعريف الاسمي:

لا يوجد هنالك مفهوم واضح المعالم تجاه التنافس، ولكن هنالك من ربط التنافس بالحصول على القوة كما فسرها مورغنثاو Morgenthau حيث ينطلق من مفهوم أساسي وهو" البحث عن السلطان كدافع أساسي لكل من هذه السياسات "(١). (سواء كانت سياسة داخلية أو سياسة خارجية)، وبالتركيز على السياسة الخارجية من أجل أن تقوم الدولة في البحث عن بسط سيطرتها ومنطلقا أساسيا في البيئة الدولية وفرض إرادتها. وهنالك من ربط التنافس بالامبريالية وفق تحليلات الايدولوجية الماركسية، حيث أنهم " اعتبروا الامبريالية هي التي أشعلت نيران المنافسة بين القوى الدولية الكبرى ودفعتها إلى التسابق على اقتسام العالم بثرواته الطبيعية والبشرية إلى مناطق نفوذ لها مستخدمة في ذلك كل ما توفر لها من أدوات القوة "(٢).

كما أشار عالم السياسة الأمريكي ريتشارد روسكراني أن الصراع الدولي سيكون صراعا اقتصاديا في الأساس وقد يتطور ليأخذ شكل الحروب الاقتصادية، كما يرى بأن ثمة تحول

(١). ريمون، حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠، ص ص: ١٦٢ – ١٦٣.

(٢) . إسماعيل، صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٢، ص٢٠.



بنيوي في مؤسسة الدولة وأنها سوف تكون دولا تجارية أكثر منها دولا عسكرية– سياسية.[1]

وفي تعريف آخر لإسماعيل مقلد حيث قال عن التنافس بأنه تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها.[2]

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة إن التنافس أساسه البحث عن القوة أو المصلحة إذا جاز التعبير وفق استعدادات داخلية للدولة تنطلق لتحقيق طموحاتها على الساحة الدولية وخصوصا المتعلقة بالجوانب الاقتصادية.

التعريف الإجرائي للتنافس الدولي:

التنافس الدولي: هو تناقض في الإرادات الوطنية بين الدول على موارد مادية، حول الأهداف (أهداف سياسية، أهداف اقتصادية)، والقضايا(تحقيق الاستقرار الداخلي)، والغايات (القوة، الهيمنة)، التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها.

كما انه يمكن الخروج بعدة محددات للتنافس في موضوع الدراسة وهي:

١. أطراف التنافس: الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية.
٢. المحدد المادي للتنافس: القارة الإفريقية.
٣. الهدف من التنافس: تحقيق أهداف سياسية، واقتصادية.

(١). محمد، سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص ٢٠٥.

(٢). إسماعيل، صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص٢٣٢.

٢ـ النظام الدولي:

التعريف الاسمي:

هنالك العديد من الباحثين السياسيين تناول مفهوم النظام الدولي، حيث عرفه جوزيف فرانكل بأنه: "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام".(٣)

وفي تعريف أخر لمفهوم النظام الدولي لكل من ريمون ارون وستانلي هوفمان في تعريفهما للنسق الدولي بأنه مجموعة العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان Structure كلي لتلك العلاقات(١).

كما عرف ماكليلاند النظام الدولي هو" بطبيعة متعدد الأبعاد Multi- Dimensional فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جدا من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية والغير رسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة Demend - Response وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الأفعال وردود الأفعال".(٢)

---

(٣). هايل، عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٣٥.

(١). محمد، طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢، ص٢١٢.

(٢) . إسماعيل، صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٢، ص ١١٤.

هذا وعرف موريس ايست النظام الدولي بأنه يمثل أنماطا من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد خلال وقت محدد. [٣]

نجد من خلال المفاهيم السابق ذكرها أن مفهوم النظام الدولي مرتكز على مجموعة دول يسود بينها علاقات تتفاعل مع بعضها البعض، وفق المستجدات، ويتغير نمط هذه العلاقات حسب ما يفرضه طبيعة هذا النظام على الوحدات السياسية (الدول).

التعريف الإجرائي لمفهوم النظام الدولي:

يمكن تعريفه بأنه عبارة عن دول تتفاعل فيما بينها بعلاقات (العلاقات رسمية أو غير رسمية)، والتأقلم وفق متغيرات الفعل الصادر (الفعل ورد الفعل) عن هذه الدولة في بيئة هذا النظام، في فترة زمنية معينة، نستدل من تلك التعريفات آن النظام الدولي في حركة وديمومة مستمرة، يحتوي النظام الدولي على نظم فرعية مثل المنظمات والشركات المتعددة الجنسية التي ترتبط في تفاعلات داخل بنية النظام الدولي.

أذن يمكن تقسيم مفهوم النظام إلى ثلاث مرتكزات وهي:

١. النظام الدولي نسق من التفاعلات تحدث بين الوحدات السياسية (الدول).

٢. قدرة هذا النظام على التأقلم والاستجابة للبيئة التي يعيش فيها.

(٣). عبد القادر، محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص٨.

٣. النظام لديه بنية هيكلية تشمل نظم فرعية غير الدول مثل (الشركات المتعددة الجنسية، منظمات بنوعيها الإقليمية والدولية).

هنالك مفهوم بما يعرف بالنظام الدولي الجديد New International Order والمقصود به نمط جديد للعلاقات السياسية الدولية، تم في إطاره تحييد دور إحدى القوى العظمى نتيجة لانهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي وهيمنة أو زعامة القوى العظمى الأخرى، متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الدولي المعاصر، لا سيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية [١].

أن هذا المفهوم لا يختلف عن مفهوم أحادي القطبية الدولية كونه يعطى للولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام الدولي، وأن هذا المفهوم فيه قصور من الناحية النظرية إذا ما تم تحليله وخصوصا أن بيئة النظام الدولي في ديمومة وتغير مستمر وفقا للتفاعلات المتجددة على الساحة الدولية.

فرضيات الدراسة Research Hypothesis

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وتتمثل فيما يلي:

هنالك علاقة ارتباطيه بين طبيعة النظام الدولي وأثر ذلك على التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، كما يتمخض عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

- إن التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية مرتبط بأبعاد اقتصادية.

---

(١). مصطفى، عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٥، ص ص: ٥٦- ٥٨.

- كلما زاد ارتباط الدول الإفريقية بالدول الأوروبية المستعمرة (سابقا) أثر ذلك بشكل عكسي أمام النفوذ الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية.

- كلما كان هنالك استقرار في العلاقات الأمريكية – الصينية أثر ذلك بشكل عكسي على التنافس في القارة الإفريقية.

متغيرات الدراسة Variables of Research

من خلال عنوان الدراسة وتساؤلاتها وبالتالي الفرضيات سالفة الذكر، يظهر كل من المتغير المستقل والمتغير التابع. وعلى النحو التالي:

- المتغير المستقل: النظام الدولي.

- المتغير التابع: التنافس الدولي.

حدود الدراسة Boundary of Research

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين ١٩٩١-٢٠١٠، وجاء اختيار هذه الفترة لتكون موضعا للدراسة لعدة اعتبارات من أبرزها أن بداية هذه الفترة تعتبر حقبة جديدة في بنية النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي سابقا ونهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية وبروز نظام أحادي القطبية، كما إن السنوات الواقعة ما بين حدود هذه الفترة الزمنية موضع الدراسة شهدت تحولات وأحداث هامة وظهور مفاهيم مثل (العولمة والإرهاب والنظام الدولي الجديد)، كما تسعى الدراسة من خلال هذه الفترة معرفة دور الدول الصاعده وأبرزها جمهورية الصين الشعبية في ظل بروز قوتها الاقتصادية خلال مطلع التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، ودراسة انعكاساتها على التنافس الأمريكي –

الصيني في القارة الإفريقية. كما أنها سوف تتطرق هذه الدراسة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية.

الفترة الضابطة The Control Period

لقد تم تحديد الفترة الضابطة في هذا البحث وهي من عام ١٩٨٥ – ١٩٩٠ وذلك لقياس مدى التغير الحاصل ومعرفة أوجه الاختلاف خصوصا أن هذه الفترة الزمنية كانت في اجواء مرحلة الحرب الباردة، ووجود نظام ثنائي القطبية الدولية، وبالتالي تحليل التغيرات التي حدثت ما قبل فترة الدراسة. لمعرفة أبعاد التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الأفريقية في تلك المرحلة بالتزامن مع فترة حدود الدراسة، ورصد ملامح التنافس الدولي في القارة الإفريقية .

منهجية الدراسة Methodology of Research

بناء على التساؤلات والفرضيات التي طرحتها الدراسة، وكون الدراسة تتناول التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية – لذا فإن المنهج الملائم – منهج الواقعية الجديدة وفق منظور كينث والتز Kenneth Waltz.

سيتم التركيز وفق رؤية والتزعلى ثلاثة مرتكزات أساسية وهي:

أولا: الواقعية الهيكلية والفوضى الدولية

"لقد تحدث كينث والتز عن السياسة الدولية بأنها جسم مرقع بأجزاء من الحكومات، وخليط من عناصر ممزوجة من المنظمات الحكومية وفوق القومية (عالمية، إقليمية) بالإضافة إلى التحالفات والشركات المتعددة الجنسية وشبكات التجارة

الدولية.... لقد ربط والتز النظام السياسي الدولي بما يجري فيها من الفوضى وهل هي عالية أو منخفضة وليس حول وجوده أو عدم وجوده.

المقصود بالفوضى (Anarchy) حسب الواقعية الجديدة هو غياب السلطة أي لا يوجد سلطة فوق سلطة الدولة بمعنى انه لا يوجد من يضمن القانون والنظام وتوزيع الوظائف بين الدول والتعاون فيما بينها.

كما أن الوحدات التي تعيش في حالة فوضى تعتمد على الوسائل والترتيبات التي تبنيها لنفسها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها، ملبية في ذلك مساعدة الذات (Self Help) وهذا مبدأها في ظل النظام الفوضوي"(١).

ثانيا: الواقعية الهيكلية والنظام الدولي

"يقول كينث والتز بأن أي هيكل سياسي في أي مستوى للتحليل يتم الاستناد إليه في ثلاثة مرتكزات وهي:

١. المبادئ المنظمة لترتيب الوحدات التي تتعايش في نظام لا مركزي سمته الفوضى.
٢. طبيعة الوحدات ووظائفها فالدول ستبقى الأساس في التفاعل داخل النظام.
٣. توزيع عناصر القوة أي القدرات التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام.

تنعكس الاختلافات بين الهيكل الداخلي والهيكل الدولي – من خلال الطرق التي تتبعها الوحدات المنطوية تحت أي نظام منهما – ففي الحقل الهرمي المنظم

(١).أنور، محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ص: ٥٤-٥٥.

(Hierarchic Realm) - مثلا – تتفاعل الوحدات المتباينة وتتجه نحو الازدياد في التخصص وتعتمد على بعضها بشكل كبير، بينما في الحقل "الفوضوي" Anarchic Realm)) تكون الوحدات متشابهة وظيفيا وتتجه نحو الإبقاء على ذلك وتعمل من أجل الحفاظ على درجة من الاعتماد، وتكافح دائما من اجل السيادة المطلقة. ولذلك يقترح والتز مصطلح التكامل لوصف الحالة داخل الوحدات ومصطلح الاعتماد المتبادل لوصف الحالة بين الوحدات.

ووفقا ل والتز يتكون النظام من الهيكل والوحدات المتفاعلة والهيكل هو ذلك الجزء الأساسي من النظام الذي يتيح إمكانية التفكير في النظام ككل، ولذلك يجب أن يتم تعريف الهيكل من خلال ترتيب وتنظيم أجزائه، لان التغيرات الحاصلة في الأجزاء تؤدي إلى تغيرات في الهيكل، أي أن الهيكل والأجزاء مرتبطان ومتعلقان ولكنهما غير متماثلين إذ أن الهيكل ليس شيئا ملموسا نراه ونتحسسه بل هو شيء مجرد لا يمكن تعريفه من خلال إحصاء الأجزاء المادية في النظام أو من خلال مبادئ ذلك الترتيب.

إن الهيكل يفرض مجموعة من الظروف المقيدة للوحدات، فيؤثر في السلوك عن طريق مكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أنواع أخرى، ومن خلال المنافسة بينهم، يوجه الهيكل سلوكهم في النظام " [٢].

ثالثا: الواقعية الهيكلية والاقتصاد الدولي

"بنى والتز نظرية الواقعية الهيكلية (Structural Realism) على أساس نظرية الاختيار العقلاني (Rational Chose) المستوحاة من علم

---

(٢). المرجع السابق، ص ص: ٥٦ – ٥٧.

الاقتصاد الجزئي. ووفقا ل والتز إن الأنظمة السياسية الدولية مثلها مثل الأسواق الاقتصادية، فردية في الأصل، وتخلق بشكل عفوي وغير مقصود، وتتكون الهياكل في كلا النظامين عن طريق تعاون وحداتها، ويعتمد عيش وازدهار أو موت تلك الوحدات على جهودها الخاصة. ويعتمد تكوين وبقاء كلا النظامين على أساس مبدأ الاعتماد على الذات الذي ينطبق على الوحدات، وان القول بتشابه هذين المجالين هيكليا، لا يعني إعلان تطابقهما التام.

من ناحية أخرى، إن معرفة عدد القوى العظمى في أي فترة أو حقبة زمنية مشابها لمعرفة الشركات الكبرى التي تكون قطاعا احتكاريا في أي اقتصاد. والاقتصاديون متفقون على أنه كلما كان مجموع أعداد الشركات في أي قطاع كبيرا، فانه يمكن فهم تفاعلاتها، ليس من خلال تنبؤ كامل، وإنما من خلال نظريات حول الاحتكار، ويمكن فهم السياسة الدولية بنفس الطريقة.

وفي تفسير هذه النقطة هو أن تأثير النظام الدولي على استراتيجيات الدول المؤسسة له بنفس قدر تأثير السوق على خطط الشركات، ففي ظل التنافس السوقي تختار بعض الشركات عدم التورط في استراتيجيات طويلة الأجل، لتولد قليلا من الأرباح قصيرة الأجل ولكنها أكثر ضمانا. وقد تتبنى الشركات تكتيكات وأساليب مختلفة، ولكن ينبغي على المرء ألا يلقي جانبا الافتراض النظري والحيوي للمنطق الاقتصادي للسوق، إذ أن الشركات تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى للربح، وكذلك في البيئة الدولية الفوضوية التي تفتقر إلى تسلسل السلطة، تجد الدول نفسها مدفوعة – بالإلحاح التنافسي للنظام – إلى زيادة نفوذها إلى الحد الأقصى، ومنع الدول الأخرى من انتهاز هذه الفرصة بدلا عنها.

يرى والتز أن مؤثرات الاعتماد المتبادل تكون متساوية فقط في حالة المساواة بين كل الدول، وإلا فان آثاره ستكون ضعيفة، إذ أن الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية، تتيسر لها سبل كثيرة لحل مشكلة ما لكونها تملك المقدرة على مقابلة التكاليف مهما كانت، ولكن الدول الفقيرة لا يمكنها فعل ذلك. والنتيجة أن عدم المساواة يوجد فارقا بين الدول الغنية والفقيرة إزاء الأهداف الدولية، ومعنى ذلك: أن النظام العالمي يخضع لاعتماد متبادل وثيق أو اعتماد متبادل بسيط بحسب اعتماد الدول العظمى بدرجة عالية أو بدرجة متدنية على التوالي. الدول الكبرى أقل اعتمادا على الدول الأخرى مما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية، وبالتالي تعد درجة الاعتماد المتبادل ضعيفة إلا في جوانب ظاهرة النمو في عمليات التجارة والاستثمار الدوليين، وقد تجاهل منظرو الاعتماد المتبادل حقيقة تأثير النظم العالمية على هذه الظاهرة".[1]

- كيفية توظيف المنهج:

من خلال الإطار النظري لكينث والتز سيتم الأخذ باعتبار أن الدول الكبرى تعمل على تحقيق مصالحها وأهدافها على أساس انه لايوجد هناك ما يمنعها من تحقيق ذلك وباستخدام الوسائل المتعددة لتحقيق أهدافها، وبحسب مفهوم الفوضى عند والتز.

(١). أنور، محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ص: ٥٩ — ٦٠.

يمكن تمثيل العلاقة التالية:

النظام يسود بين الدول المتكافئة في القوى:

دولة كبرى ↔ دولة كبرى

الفوضى تحدث بين دولة كبرى ودولة صغيره و لا يوجد تكافيء:

دولة كبرى ← دولة صغيره

وبناءا على هذه العلاقة يمكن تناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية في البناء الفوضوي، والأساليب المتبعة والتي تتعارض أحيانا مع المبادئ العامه للنظام بشكل عام. ووفق مقولة عدم التكافؤ في القوى وبالتالي تأثير يأتي من طرف واحد ومن ثم تحليل سلوك هذه الدول وفق تصور انه لا يوجد سلطة فوق سلطة الدولة، كأسلوب في تطبيقها لسياستهما (قطبي التنافس) الخارجية تجاه القارة الإفريقية وعلى أساس أن الدول الإفريقية دول صغرى.

وفي التطبيق العملي مثلا قياس مدى تأثير المساعدات الاقتصادية المرتبطة بشروط محددة في الدول الصغيرة، كوحدة تحليل وقياس، كما سيتم توظيف نظرية الاقتصاد الدولي من خلال الربط بين توجهات الدولة نحو قطاع محدد، فمثلا معرفة توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات مع دولة تمتلك البترول يجعلنا ندرك توجه هذه الدولة في هذا القطاع كنمط مشابه للشركات في الأسواق الاقتصادية كل شركة تختص بقطاع معين وتكون محط اهتمامها.

الدول الكبرى في البناء الفوضوي تبحث على اكبر قدر من المنفعة والاندفاع نحو تحقيق اكبر قدر من السيطرة على الوحدات السياسية الصغيرة والأقل قدرة في

الوقوف أمامها، وبالتي تستجيب الدول الصغيرة لرغبات هذه الدول الكبرى إما بالترغيب (المساعدات والمعونات) أو الترهيب (عقوبات وتهديد).

أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية والمنظمات (الدولية والإقليمية) تلعب دور وسيط أو مساعد لرغبات وأهداف الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى. فمثلا عقد اتفاقية بين الصين والاتحاد الإفريقي ككتلة يلبي مصلحة الصين بالدرجة الأولى. أيضا الشركات العالمية المرتبطة بالدولة الأم من مصلحتها أن تلعب هذه الدولة الكبرى في إقامة علاقات جيدة تجاه الدولة العاملة فيها، وعلى هذا الأساس سيتم تناول منهج الواقعية الجديدة في التحليل والقياس لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة Review of Literature

هنالك العديد من الدراسات المنشورة التي ناقشت موضوع الدراسة، حيث تناولت ذلك من خلال دراسات متخصصة، أو جزئيه تعرضت لها الدراسات من خلال تناول وضعية النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة والتغيرات التي حدثت في مطلع التسعينيات وأثرها في التنافس الدولي، حيث تناولت التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية مستعرضة في ذلك الأبعاد والأساليب في قياس شدة التنافس في القارة الإفريقية، كما أوردت هذه الدراسات في شرح الأوضاع الإفريقية في تلك الفترة.

ويستعرض الباحث دراسات دولية وإقليمية، ذات علاقة مباشرة بالمشكلة البحثية، وهي في معظمها منشورة في مجلات محكمة، استخدم الدارسون فيها مناهج مختلفة منها المنهج التحليلي والوصفي، والمنهج الإحصائي و المنهج التاريخي، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

١. دراسة للباحث زويي تشونغ XU YI-CHONG بعنوان:

" China and the United States in Africa: Coming Conflict or [1] Commercial Coexistence ? ".

تطرقت هذه الدراسة في البحث عن الدوافع الذي أدت في التنافس الأمريكي – الصيني مستعرضة الجانب الاقتصادي في التحليل ومعدلات التبادل التجاري وأظهرت أن التنافس الأمريكي – الصيني يدور حول النفط والموارد الطبيعية والأسواق التجارية والنفوذ السياسي لكليهما وخلصت الدراسة بان هذا التنافس لن يأخذ محور المواجهة المباشرة أو الاصطدام بالآخر، لأن الأنشطة الاقتصادية التي يمارسوها تكمن ضمن دائرة منظومة الاقتصاد العالمي التي تحد من هذه المواجهة، كما وأظهرت الدراسة بأن الصين انتهجت مبدأ التعايش السلمي في إفريقيا عن طريق المساعدات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية التي ارتكزت على علاقات طيبة في سبيل تحقيق حاجتها من الطاقة وتوسيع أنشطتها السياسية والاقتصادية.

وترى الدراسة بأن الصين تشكل اكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب زيادة نفوذ الشركات النفطية الصينية مثل المؤسسة الوطنية الصينية النفطية والصين الوطنية للنفط البحري، وأضافت بأن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تقطع الطريق على الصين وخصوصا في منطقة غرب إفريقيا من خلال مفاهيم محددة في أجندتها الخارجية مثل مفهوم الإرهاب في غطاء التدخل الأمريكي تجاه القارة الإفريقية، وتناولت الجوانب العسكرية الأمريكية في القارة.

(1). XU YI , CHONG, China and the United States in Africa: Coming Conflict or Commercial Coexistence ? , Australian Journal of International Affairs , March, 2008 , pp: 16-37.

كما خلصت الدراسة بأن الصين لها ثلاثة أهداف في توجهاتها نحو إفريقيا وهي:

١. الحصول على الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.

٢. التوسع في الأسواق الاقتصادية.

٣. نقل صورة عن جمهورية الصين الشعبية كلاعب رئيسي في العالم، والعمل من اجل عالم متعدد الأقطاب.

٢. دراسة هورس كامبل HORACE CAMPBELL **بعنوان:** China in Africa:

Challenging US Global Hegemony ".[1]

بحثت الدراسة في الشراكة الإستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والدول الإفريقية، منها منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي جاء بمبادرة صينية بهدف تعزيز التعاون والصداقة بين الطرفين، ويحمل في مدلوله معاني كثيرة منها أن الصينيين اصدقاء لإفريقيا بعكس الدول

الأوروبية الأخرى، وبالتالي زيادة الاستثمارات الصناعية والتبادل التجاري بينهما هذا الأمر زاد من حدة الصراع بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كأطراف منافسة للصين.

كما استعرضت هذه الدراسة مقومات قوة الصين الاقتصادية التي جعلتها تتجه ليس فقط في إفريقيا بل في العالم اجمع، وهي: انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج في

(1). HORACE , CAMPBELL , China in Africa: Challenging US Global Hegemony, Third World Quarterly , February , 2008, pp: 89-105.

الصناعات المختلفة جعلت الصين تكتسح الأسواق العالمية بوجود سلع رخيصة. و بحثت عن أسباب توجه الصين نحو إفريقيا، وان الطلب المتزايد على المواد الخام والموارد الطبيعية وأهمها النفط زاد من وتيرة التنافس الأمريكي - الصيني في إفريقيا وخصوصا أن هذه الموارد مهمة في الصناعات المختلفة،وهذا ما سماه الكاتب في هذه الدراسة بحروب الموارد جعلت اطراف التنافس يبحثون عن بسط النفوذ في القارة الإفريقية .

في حين أوردت الدراسة الصورة العامة للولايات المتحدة الأمريكية في بنية النظام الدولي الجديد الذي قلل من هيبتها في العالم وخصوصا التدخل المباشر كما حدث في العراق، والذي أعطى صورة غير جيدة عنها للدول الإفريقية، على العكس من جمهورية الصين الشعبية التي دخلت إلى إفريقيا عبر المنتديات والمؤتمرات المشتركة مع الدول الإفريقية وبرغبة من اجل التنمية بالنسبة لأهدافها الظاهرة وان كان الهدف الذي ترمي له من اجل استغلال الموارد الطبيعية والبحث عن الأسواق الاقتصادية في باطن الأمر .

٣. دراسة لحمدي عبد الرحمن بعنوان: "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة".(٢)

تطرقت الدراسة في تحليل ورصد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وإدراكها لأهمية القارة الإفريقية من نواحي عديدة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة الإفريقية والثروات الطبيعية، كل هذه المقومات

(٢). حمدي، عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، مؤسسة الأهرام، القاهرة،٢٠٠١ ص ص: ١٩٢– ١٩٨.

جاءت لتأكد أهميتها في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية في السابق لا تولي اهتمامها للقارة وكانت مرتكزاتها ايدلوجية مثل احتواء الشيوعية وحماية خطوط التجارة البحرية ونشر القيم الليبرالية، ولكن طبيعة النظام الدولي في مطلع التسعينيات وفي ظل العولمة العالمية غيرت هذه الوجه نحو تحقيق أهداف اشمل تسعى من خلالها جعل إفريقيا ضمن منظومة الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، فمن خلال هذه المنظومة تستطيع الولايات المتحدة التغلغل.

ارتكزت هذه الدراسة على ثلاثة مجالات رئيسية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تحقيق أهدافها تجاه إفريقيا، وهي: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الأمني.

ففي المجال السياسي تناولت مواضيع الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، أنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما والولايات المتحدة بشكل خاص.

أما المجال الاقتصادي فقد تناولت هذه الدراسة سبل تشجيع للدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية وفق نمط التنمية المستدامة مما يعمل على خلق فرص أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة، أما المجال الأمني عملت الولايات المتحدة على تشكيل قوة تدخل افريقية المعروفة باسم (ACRI) ، لمواجهة الأزمات الإنسانية وحفظ السلام داخل القارة الإفريقية، تشرف الولايات المتحدة عليها وتمدها بالمعدات الأزمة والتدريب، الدول الإفريقية الداخلة فيها (السنغال، وأوغندا، ومالاوي، ومالي وغانا واثيوبيا).

ربطت الدراسة في أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة يأتي بشكل أساسي حول مصادر الطاقة، وأن نحو (١٥٪) من البترول الذي تحتاجه يأتي من وسط وغرب إفريقيا، هذا يعني أن الولايات المتحدة سوف تركز على دول مثل أنجولا، ونيجيريا وتشاد وغينيا الاستوائية وهي دول ذات طابع مؤسسي هش وتتميز بعدم الاستقرار السياسي وغنية بالموارد الطبيعية .

٤. دراسة لياسين العيوطي بعنوان: "إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة". [1]

بحثت هذه الدراسة في أوضاع القارة الإفريقية فترة ما بعد الحرب الباردة حيث عقبت على انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء نفوذه، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في رسم خريطة القارة الإفريقية وخصوصا تدخلاتها في نشر مفاهيم الديمقراطية واقتصاديات السوق العالمية ومواكبة النظام العالمي الجديد تجاه القارة الإفريقية، وأنها نجحت نوعا ما من تحقيق أهدافها على سبيل المثال جمهورية بنين انتهى حقبة الحكم العسكري الذي استمر ثماني عشر سنة في مارس ١٩٩١ تم عزل الجنرال ماثيو كيريكو، وهو أول رئيس إفريقي يعزله الاقتراع العام بين الناخبين في تلك الدولة الإفريقية، هذا وتوالت التغيرات على الدول الإفريقية الأخرى في نظام يسمح بالتعددية مستجيبة لمتطلبات التغيير ومتماشية مع الرؤية الأمريكية، والسبب في تركيزها على اقتصاد السوق الحرة والديمقراطية هو أن السوق يعتمد على تقليص سيطرة الحكومة إلى درجة تفقد فيها القدرة على فرض الضوابط والروابط الغير مناسبة للحرية الاقتصادية وبالتالي تبرز الرأسمالية التي تدعمها الديمقراطية التي تسمح بامتلاك الأفراد.

---

(١). ياسين، العيوطي،إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٦)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩١، ص ص: ٢٦- ٣٤.

يضيف الباحث بأن الأوضاع في القارة الإفريقية أخذت بالتفاعل مع معالم النظام الدولي الجديد وأنها بدأت بالتحرر من نمطية النسق القديم ودخلت في نسق دولي متميز باحدي القطبية، بشكل لا إرادي كونها تعاني من أزمات عديدة منها الفقر والصراعات الأهلية والمديونية وغيرها من المشاكل التي تعاني منها القارة وهي بحاجة إلى الدعم للنهوض ومواكبة التطورات على الساحة الدولية.

٥. دراسة لأحمد طه محمد بعنوان: "قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد". (١)

أظهرت هذه الدراسة أن إفريقيا أصبحت أكثر استقرارا في ظل النظام العالمي الجديد حيث أنها خلت من التصعيد تجاه إثارة التنافس الدولي المتمثل بالصراع ما بين المنظومة الشيوعية والرأسمالية التي سعت على الدوام في استقطاب الدول إلى جانبها، وان إفريقيا في ظل النظام الجديد أصبحت على مفترق طرق في تقرير مصيرها، أن وجود روابط بين إفريقيا والدول الاستعمارية الأوروبية سابقا شكل عائقا أمام الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات مع الدول الإفريقية ولكن التغيرات الثورية في العلاقات السياسية بين أوروبا وإفريقيا هذا التراجع فتح المجال لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا أنها منسجمة مع مواقف الدول الإفريقية في القضايا المختلفة والمعروضة في هيئة الأمم المتحدة مثل موقفها بالتنديد تجاه التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.

هذا ورصدت أهمية القارة الإفريقية من حيث عدد الدول والتي تشكل ثلث مجموع عضوية الأمم المتحدة وبالتالي فهي تشكل تأثير في التصويت لإغراض صنع

---

(١). محمد، أحمد طه، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٣)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو ١٩٩٣، ص ص: ٥٠- ٦٩.

القرار في الجمعية العامة، كما وسلطت الضوء على مقومات إفريقيا من ناحية احتوائها للموارد الطبيعية الهامة مثل البترول الخام التي تحضي بالاهتمام من قبل الدول الكبرى، إضافة للعاملين السابقين تضاف أهمية الموقع الاستراتيجي للقارة ومرور خطوط الإمداد البحرية من قبلها.

في حين أبرزت هذه الدراسة ارتباط المساعدات الأمريكية بالدول الأكثر أهمية في مسألة معيار الاختيار فمثلا نجد الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة في نيجيريا، وكينيا وكوت ديفوار ثم زائير، بسبب الأداء الاقتصادي وتوفر مصادر الطاقة فيها، وفي جانب آخر انفردت الدراسة في الحديث عن الدور الفرنسي على تأكيد نظرية التبعية من خلال الرابطة الفرنكونية وانقياد الدول المستعمرة لها سابقا والمتحدثة باللغة الفرنسية، وعدد الدول الإفريقية المنظمة فيها ١٨ دولة افريقية، وبالتالي لها روابط مع فرنسا ومن خلالها تعزز دورها في التأثير عليها.

وفي محور آخر تناولت الدراسة الدور الصيني في إفريقيا، وأن أداتها الرئيسية من خلال المساعدات الاقتصادية لمارسة السياسة الخارجية الصينية في دعم العلاقات مع إفريقيا، وان المعونات غير مرتبطة بشروط بعكس الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بأسس ومعايير محددة، تميز جمهورية الصين الشعبية يجعلها في تقديم نفسها كنموذج هدفه المساعدة في تنمية الدول الفقيرة، هذا الأمر له أهداف على المدى البعيد.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها تطرقت إلى الجوانب السياسية والاقتصادية، للولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه القارة الإفريقية وفق طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وكان اغلبها مرتبط في طبيعة النظام الدولي السابق ما قبل حدود الدراسة الزمنية وفق تحليل موضوعي، دون الربط بشكل أساسي لموضوع الدراسة المرد بحثها، لقد أعطت الدراسات السابقة ملامح

طبيعة التنافس الدولي في القارة الإفريقية، ولكنها في الأغلب ما زالت تربطها ببنية النظام الدولي ما قبل الحرب الباردة.

سوف تسعى هذه الدراسة في تغطية الجوانب الدافعة لهذا التنافس والتطرق إلى أدوات السياسة الخارجية كنمط تحليلي مغاير، تهدف إلى تحليل سلوك هذه الدول في الاندفاع نحو القارة الإفريقية، وان الأمر بحاجة لمعرفة المسببات التي أدت لهذا التنافس من خلال قياس مستوى التغلغل داخل القارة الإفريقية في ظل نسق دولي جديد بالتزامن مع الفترة الزمنية للدراسة وهي ١٩٩١- ٢٠١٠، وبالتي الوقوف على حقائق ونتائج جديدة تخدم الباحثين في معرفة الصورة الواقعية تجاه التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية.



الفصل الأول

النظام الدولي وأثره على التنافس الدولي

الفصل الأول

النظام الدولي وأثره على التنافس الدولي

سيتم التطرق في الفصل الأول إلى محددين رئيسيين في هذه الدراسة وهما:

النظام الدولي وتنافس القوى الدولية، وينبثق عن التنافس الدولي محدد فرعي بحيث يتضمن القارة الإفريقية تم وضع هذا المحدد في محتوى مبحث التنافس وذلك بسبب أنها تكمن ضمن منظومة التنافس كما تناولتها في الإطار النظري، أما بالنسبة لأطراف التنافس أي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية سيتم التطرق إليهم في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وبالتالي تكمن الفكرة الرئيسية من وراء ذلك هو استعراض العناصر الأساسية المؤثرة في التنافس الدولي من خلال تناول النظام الدولي، وذلك لفحص وضعية النسق الدولي وربطها بالتنافس هذا لا يعني الإثبات الذي قد يحتمل النفي، وذلك قبل التطرق إلى الفصل الثاني للدراسة ومحاولة الربط ضمن منظومة تسعى من خلالها إيجاد علاقة بين النظام الدولي من جانب وأثره على التنافس الدولي من جانب آخر، والذي سوف يتم تناوله في المبحث الثالث من هذا الفصل. وضمن التقسيم التالي:

المبحث الأول: النظام الدولي.

المبحث الثاني: تنافس القوى الدولية.

- القارة الأفريقية.

المبحث الثالث: أثر النظام الدولي على التنافس الدولي.

المبحث الأول: النظام الدولي

قبل التطرق إلى تعريف النظام الدولي وتحديد مكوناته وملامح النظام بشكل عام، لابد هنا من التمييز الذي يخلط به العديد من الباحثين السياسيين وهو ضرورة التفرقة بين المفهومين المختلفين للنظام الدولي:

المفهوم الأول: يعبر عنه مصطلح (International System) وهو يعني وجود نسق معين من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين على مستوى العالم ككل ويقوم تحليل النظام الدولي بهذا المعنى انطلاقا من تحليل شبكة التفاعلات الناجمة عن احتكاك هؤلاء الفاعلين.

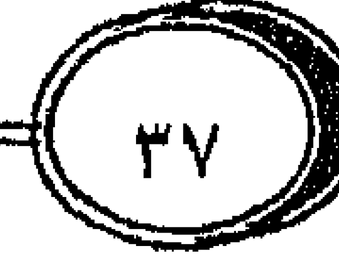
والتميز عنها بالاختلاف عن التعريف الآخر للنظام يتمثل بمصطلح (International Order)

وهو يعني وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، ويقوم تحليل النظام الدولي بهذا المعنى انطلاقا من تحليل قيم وقواعد السلوك التي تنتجها اطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائدة. (١)

هنا التركيز في هذا المفهوم قائم على القيم وقواعد السلوك للوحدات الداخلة في النظام والتي لها انعكاسات تجري ضمن التفاعلات وهذا المفهوم أعمق من المفهوم الأول كونه يهتم بالقيم وسلوك الفاعلين داخل النظام. والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وهذا ما ذهب إليه مورتن كابلان Kaplan Morton في تعريفه للنظام

---

(١). ثائر، كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٧٦.



الدولي بأنه "مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجه كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما إن بينها مجموعه من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية". [٢]

وفي ضوء هذا التعريف لمفهوم النظام الدولي (International Order) يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق – من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها – الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية.

كما تشير إشكالية التعريف بالنظام السياسي الدولي الوقوف على ماهية النظام ومضمونه والية عمله والعناصر الفاعلة فيه التي يكتسب من خلالها هويته وتوصيفه بوصفه نظاما دوليا، في حين انه يتطلب تحليل السياسة الدولية فهم النظام السياسي الدولي وكيفية تأثير إجراءات دولة ما على غيرها من الدول. فجميع التفاعلات بين الدول ذات التأثير على توزيع الموارد الاقتصادية والنفوذ السياسي والأمن القومي تقع في نطاق هذا النوع من مستويات التحليل، فلابد من دراسة النظام الدولي في محاولة لفهم طبيعة التفاعلات. [٣] والتي سوف يتم الحديث عنها ضمن هذا المبحث.

هنالك العديد من تناول مفهوم النظام الدولي الذين حاولوا تحليل النظام (System Analysis)

---

(٢). هايل، عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٣٦.

(٣). روبرت، كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة (احمد ظاهر)، الأردن، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩، ص ٦٩.

ومن أبرز هذه التعاريف:

- فقد عرفه موريس ايست Morris East بأنه "يمثل أنماطا من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد خلال وقت محدد". [1]

- أما جوزيف فرانكل Joseph Frankel يعرف النظام بأنه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام". [2]

Frankel

- تناول كل من ارون Aronn و هوفمان Hoffmann في تعريفهما للنظام بأنه "مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان Structure كلي لتلك العلاقات. [3]

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم النظام الدولي تدل على أنه تفاعل بين الوحدات السياسية وهنا التركيز على الدول في إشارة إلى أنها الفاعل في بنية النظام، طبعا هنالك من اشترط في هذه العملية من التفاعل أنها تكمن ضمن إطار زمني وفيها نوع من الانتظام فيما يسود هذه العلاقات كما أشار إليه الباحثين السابقين. كما انه

(١). عبد القادر، محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص٨.

(٢). سعد، حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، ط٤، العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

(٣). محمد، طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢، ص٢١٢.

يقصد بالهيكل Structure ذلك التراتب الذي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية التي تتوزع بها مصادر القوة والنفوذ، فالهيكلية تحدد لنا الشكل البنيوي للنظام الدولي فيما إذا كان متعدد الأقطاب أو ثنائي الأقطاب أو ذا قطبية أحادية.

أذن يمكن الخروج بعدة محددات ولكن ليست مطلقة لمفهوم النظام وهي:

١. الدول (هنالك جدل حول أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام، ولكن الأرجح أن الدولة هي الفاعل على خريطة التفاعلات لامتلاكها مجموعة من خصائص تجعلها المعلم الرئيسي للنظام الدولي، والتي سوف يتم الحديث عنها لاحقا ضمن هذا المبحث).

٢. التفاعل بين الدول (طالما أن هنالك علاقات بين الوحدات السياسية فلابد من وجود تفاعل واحتكاك بينها، وبالتالي يقود هذا الأمر إلى أن العلاقات قائمة على التفاعل والحركة بعيدا عن الجمود في داخل النظام الدولي).

٣. الزمن (على اعتبار أن دراسة نسق الدولي معين من خلال مراحل تطوره التاريخي، أو كأن نقارن بين مجموعة من الصور التاريخية للأنساق الدولية المتعاقبة أو المتتابعة زمنيا).[٤] وهذا يقود إلى أن النسق الدولي غير ثابت على نمط معين بل هو في تغير تبعا لبنية النسق وما يجري به من تفاعلات تفرض أنماط جديدة لهيكلية النظام الدولي.

٤. الانتظام (توحي كلمة الانتظام في داخل النسق الدولي إلى وجود ثمة اتزانا آليا (ميكانيكيا) بحيث يتحقق في الواقع بمنأى عن الأطراف الفاعلة

(٤). محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.

وبعامل التوازن لمجموعة من القوى المتفاعلة، على نحو يحول دون الوقوع في حالة من الفوضى، ودون سيطرة أي من هذه القوى المتفاعلة، وهي قد تكون عفوية التنظيم والذي يحدد شكل النظام هو طبيعة البنية الهيكلية).[1] كما أشرت سابقا.

هنالك من صنف النظام الدولي وأعطاه ملامح واضحة من خلال تقسيم معين، وهذا ما ذهب إليه مورتن كابلان Morton Kaplan في تحديده للنظام الدولي كالآتي:[2]

١. نظام توازن القوى: هنا المقصود به أن النظام الدولي اجتماعي واللاعبين في ظل هذا النظام هم الدول، كما يضيف شرط آخر وهو أن لا يقل عدد هذه الدول عن خمس لاعبين على الأقل وذلك حتى يتمكن النظام على أداء وظيفته بفعالية.

٢. نظام ثنائي القطبية المرن: وفي هذا النظام يبرز فيه لاعبون من قوى كبرى في النظام الدولي، وهذه القوى الكبرى يمكن أن تكون لاعبي كتل مثل حلف الناتو وحلف وارسو، وحتى وجود لاعبين عالميين مثل الأمم المتحدة مع احتمالية الازدواجية بمعنى الاعبون في الكتل منطوية في الكتلة العالمية.

٣. نظام ثنائي القطبية الصلب: ويختلف هذا النظام عن سابقيه بكونه أن الدول المنتمية لكتلة لا تستطيع أن تنتمي للكتلة الأخرى وفي هذا النظام يتجه إلى الاستقرار

---

(١). ممدوح، محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، الامارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٢٨.

(2). Morton , Kaplan , System and Process in International Politics , UK , ECPR press , 2005, pp: 21-23.

ولا يوجد هناك دور معتدل، وبالتالي فأنه يعكس درجة عالية من التوازن بمعنى آخر كتلة مقابل كتلة .

٤. النظام العالمي: وفي هذا النظام يكون الانتماء في الأساس للنظام الدولي وكنتيجة للدور الذي يقوم فيه الممثل العالمي في نظام ثنائي القطبية المرن، وهنا النظام العالمي ممكن أن يكون متماسك ومندمج بناء على مدى قناعة الأطراف الداخله وتقديمهم التسهيلات اللازمة في عمله ضمن هذا النظام وبعيدا عن الانتماءات الإقليمية والفرعية.

٥. النظام الهرمي: يعتبر النظام الهرمي نسخة من النظام العالمي غير أنه يختلف عنه بوجود قناعة نحو إقامة نظام دولي أكثر اندماجا وتماسكا، وأن الاندماجية في النظام الهرمي تجعله أكثر استقرارا كونه يجعل من الانسحاب أمرا يحمل عواقب كبيرة على الطرف المنسحب، كما أنه من المحتمل أن يكون هذا النظام استبداديا في حال فرض كتلة قوية إرادتها على رغبة اللاعبين الوطنيين.

٦. نظام الوحدة المعترضة: ويمكن تشبيها بالردع ويقصد بهذا النظام أن الدول الصغرى تمتلك الأسلحة النووية أسوة بالقوى الكبرى، وبالتالي قدرتها على القيام بالضربة الأولى على غيرها من الدول، والنتيجة استقرار النظام كون الافتراض هنا قائم على أساس أن جميع الدول النووية لديها القدرة على الانتقام ، ناهيك أذا ما دخلت هذه الدول في أحلاف فأن احتمال حدوث حرب نووية أمر غير وارد.

هذه النماذج الستة التي وضعها مورتن كابلان في سعيه لتحديد أنماط التفاعل للنظام الدولي، ويلاحظ أنها تتطور من شكل لأخر ومتعلقة بمظاهر الانتظام معتمدا على اللاعبين وسلوكهم في تشكيل النظام.

في حين تناول كينث والتز Kenneth Waltz في نظرية لتحليل النظام الدولي مستندا للنظريات الاقتصادية والتي بحثت عن وسائل فهم السوق محاولا الربط بينهما، وعلى اعتبار أن فهم بنية النظام هو الأساس في التحليل، لأنها الإطار الذي يتحرك فيه الفاعلون، في حين أنه لا يمكن اختزال البنية إلى مجموع الفاعلين فيها ولا إلى خصائصهم كما ذهب إليه مورتن كابلان في تقسيمه للنظام الدولي.

أسس والتز نظريته على ثلاثة افتراضات أساسية تحدد بنية النظام الدولي وهي[1]:

١. النظر في المبادئ التي تحكم البنية: والتي وجد أن بنية النظام فوضوية ولا مركزية بمعنى آخر اللاعبون سلطتهم مطلقه ولا يوجد سلطة مركزية تحكم سلوكهم وبعيده عن النمط الهرمي.

المقصود بالنمط الهرمي وجود سلطة عليا تنظم العلاقات، وهذا الأمر غير موجود في النسق الدولي عند الواقعية الجديدة بشكل عام، وأن الاعتماد على قوة الدولة في النسق دون أي اعتبار آخر.

٢. هنا فيما يتعلق بخصائص الوحدات: لقد رأى أن البنية الفوضوية تتكون من وحدات سيادية ومتساوية فيما بينها وظيفيا، وعلى اعتبار أن التباين الوظيفي ينشأ من الهرمية التي توزع الأدوار، وأما في حالة الفوضى واللامركزية القائمة فأن المساواة الوظيفية هي التي تنشأ. لقد اعتبر والتز المصلحة الأساسية للدولة هو أمنها، وان التفاوت الوظيفي يرجع إلى صفات الدولة وحجمها وقوتها.

---

(١). عبد الله، محمد حميد الدين، الهوية في بنية النظام الدولي، الأردن، استراتيجيات ثقافية، ٢٠٠٥، ص ص: ٤٤– ٤٥.

٣. التوزيع بين القدرات للدول: هنا ميز والتز بين القدرات التي يتمتع بها الوحدات داخل النظام، وبين توزيعها والتي هي خاصية البنية. وهنا أكد والتز على أن المهم هو معرفة توزيع القدرات بين الوحدات في النظام، أي معرفة القوة النسبية لكل دولة مقابل غيرها من الدول، ويشير إلى القدر الذي تتواجد فيه إمكانيات القوة المادية خصوصا الاقتصادية والعسكرية في النظام. ولأن هذا العنصر يتفاوت، فأنه العنصر الذي يفسر التنوع في السلوك الدولي داخل النسق.

هذه الأمور الثلاثة تشكل أساس بنية النظام الدولي عند والتز وأن أي تغيير فيها يؤدي إلى تغيير البنية، وأن كان على اعتبار أن الفوضى تسود كما ورد في النقطة الأولى ومرتبطة بقدرة الوحدات في المساواة الوظيفية بمعنى الوحدات أهدافها تقريبا مشتركة كما ورد في النقطة الثانية، لكن قدرة الوحدات والتفاوت في قوتها هو الأساس لتفاعلها في النظام، هذا يعني أن الدول ستتجه نحو الحصول على القوة التي تحقق من خلالها الاستقرار.

وبالتالي فأن الرؤية الواقعية الجديدة ترى أن بنية النظام الدولي مكون من:

إطار فوضوي غير هرمي تتفاعل ضمنه + توزيع قوى مادية + وحدات متشابهة وظيفيا.

ووفقا ل والتز يتكون النظام من الهيكل والوحدات المتفاعلة والهيكل هو ذلك الجزء الأساسي من النظام الذي يتيح إمكانية التفكير في النظام ككل، ولذلك يجب أن يتم تعريف الهيكل من خلال ترتيب وتنظيم أجزائه، لان التغيرات الحاصلة في الأجزاء تؤدي إلى تغيرات في الهيكل، أي أن الهيكل والأجزاء مرتبطان ومتعلقان ولكنهما غير متماثلين إذ أن الهيكل ليس شيئا ملموسا نراه ونتحسسه بل هو شيء

مجرد لا يمكن تعريفه من خلال إحصاء الأجزاء المادية في النظام أو من خلال مبادئ ذلك الترتيب. [(١)]

إن الهيكل يفرض مجموعة من الظروف المقيدة للوحدات، فيؤثر في السلوك عن طريق مكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أنواع أخرى، ومن خلال المنافسة بينهم، يوجه الهيكل سلوكهم في النظام.

و يجد والتز أن القوة الفاعلة في البنية الدولية هي القوى العظمى والذي يحدد نوع البنية هو عددها، بمعنى آخر كلما قل عدد الأقطاب كلما استقر النظام الدولي، في الوقت نفسه يرى أن القطبية الواحدة غير مستقرة لأنها تزيد من قلق الدول الأخرى وأن الحالة الأمثل لبنية النظام الدولي هو التوازن القائم على الثنائية القطبية لأنها تحقق الاستقرار في البنية. بعكس ما تناوله كارل دويتش Karl Deutsch في اعتبار أن نظام التعددية القطبية يخفف من النزاعات والحروب أكثر من نظام الثنائية القطبية وأن فكرة الزيادة في عدد الأقطاب داخل النظام تعمل على تقليل فرص نشوب الحرب، أي يؤدي إلى زيادة الاستقرار.[(٢)]

أذن هنا اتجاهان في تحديد بنية النظام الدولي من خلال عدد الأقطاب داخل البنية على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: يجد أن الاتزان والاستقرار في النظام الدولي نابع من قلتها. أي كلما قل عدد الأقطاب، أدى ذلك إلى الاستقرار في النظام (العلاقة عكسية).

---

(١).أنور، محمد فرج، **النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية**، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨، ص ص: ٥٦ – ٥٧.

(٢). عدنان، السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت، دار أمواج، ٢٠٠٣، ص ١٥٧.

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه على العكس والعلاقة طردية ومفادها في أنه كلما زاد عدد الأقطاب أدى ذلك إلى تحقيق الاستقرار.

العديد من تناول مفهوم النظام بعيدا عما قال عنه والتز للنظام الدولي، وقد تم تناول النظام بصفة (Order) بكونها حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطرابات، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. كما أشرت عنه في بداية المبحث.

طبعا هنالك من يفضل استعمال النسق الدولي بدلا من النظام الدولي، كي لا يتحدث عن نظام محدد في قواعده وعلاقاته وهذا صعب في مضمار العلاقات الدولية، وسواء تم الحديث عن نسق دولي أو نظام دولي فانه ينطوي على انتظام واقعي لمجموعة من القوى الدولية وهي الدول، ومنظمات دولية وإقليمية، وشركات متعددة الجنسية.... وغيرها من القوى المؤثرة في النظام.[1] مع وجود تحفظ حول الفاعلين من غير الدول والذي سوف يتم التطرق لها في تحديد مكونات النظام الدولي.

وعلى اعتبار أن النسق قائم على أساس القوة هي العامل الرئيسي أو الجوهري المحدد للعلاقات والتفاعلات في إطار الأنساق، بعكس مفهوم النظام الذي يعتبره البعض بأنه فكرة نمطية مثالية ذات طبيعة قانونية، تفترض وجود المساواة في الخضوع لأحكام القواعد التنظيمية، وعلى أساس فكرة النظام بحاجة إلى وجود سلطة تفرض إرادتها على الآخرين. ولكن سواء تم استخدام مصطلح النسق أو النظام فالمدلول

---

(١). عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

واحد ويأتي بشكل ذاتي ومقصود بمعنى أن التفاوت في القدرات يكـون بشـكل آنـي ويحقق الانتظام والمحدد هنا القواعد السلوكية التي تصدر عن الفاعلون داخل النظام.

فالنسق الدولي يقوم على مجموعة من الدول المتدرجة مـن حيـث القـوة، والـتي تتباين أدوارها وقدراتها على التأثير في علاقات القوة في النسـق الـدولي تبعـا لتبـاين قواها. فثمة قوى قطبية قادرة على تقرير صورة النسق العالمي كله، وثمة قوى كـبرى لها وزنها في علاقات القوة في النسق دون أن تكون قـادرة علـى قيادتهـا وثمـة قـوى كبرى لها وزنها في علاقات القوة في النسق دون أن تكون قادرة علـى قيادتهـا، وثمـة قوى أخرى ضعيفة يتقرر مصيرها تبعـا للحالـة الـتي عليهـا تـوازن القـوى القطبيـة، ويعرف هذا التدرج في قوى أعضاء النسق الدولي بهيراركية النسق الدولي.[٢]

المقصود هنا بهيراركيـة النسـق هـي قواعـد العلاقـة والتـوازن وتسـمى النسـق التدريجي الهيراركي Herarchical system. بمعنى آخر قوة الأعضاء في النسق ومدى تأثيرها في التفاعلات، فهي بطبيعة الأمر مختلفة بحسب قوة كل عضو، ففي كل نسق سائد ثمة قوى مختلفة في حجمها وإمكاناتها وتأثيراتها في النسق ذاته أو في بـاقي أعضاء النسق، فهناك دولا تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، وهناك دول قوية لكنها غير قادرة علـى ممارسة أشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان في نفس الحقبـة، وهنـاك دولا تتمتـع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطـاب الأخـرى وهنـاك دولا ضـعيفة تنتظـر تقرير مصيرها ووضعها في النسق وفقا لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي،

(٢). محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

كالدول العربية على سبيل المثال، وبالتالي يسمى هذا النمط من التحليل بأنه تدرج القوى بالنسق الدولي.

لابد هنا التطرق إلى مكونات النظام الدولي، وهل النظام الدولي مقتصر على الدول كفاعلة في هذا النظام، أم أن هنالك فاعلين غير الدول؟ وما هي طبيعة التفاعلات داخل النظام الدولي؟

وهل هنالك عوامل معينة لها دور في التأثير على طبيعة النظام الدولي؟ وما هي معايير تحديد النسق الدولي؟ وهذا ما سوف يتم الإجابة عنه ضمن المبحث عن إجابات للتساؤلات السابقة في محاولة إيجاد تحديد معالم النظام الدولي بشكل عام.

أولا: مكونات النظام الدولي

يتكون النسق الدولي من مجموعة عناصر تمثل الوحدات السياسية (الدول)، على أن تتوافر في الدولة عدة خصائص لكي تكون فاعلة في النسق الدولي، وأبرز هذه العناصر هي:[١]

- أن تكون لها شخصية معنوية على المستوى الدولي تمكنها من ممارسة حقوقها والتزاماتها الدولية بفاعلية.
- تمتع الدولة بالقدر الكافي من القوة التي تمكنها من اتخاذ مواقفها وقراراتها بحرية أو بمعزل عن أي ضغوط خارجية.

(١). خليل، حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ٢٧.

- أن تكون قادرة على التفاعل مع محيطها، وأن تكون قادرة على التأثير في مجريات العلاقات الناجمة عن مواقفها والتزاماتها، وكذلك القدرة الكافية للتأثير في نشاطات الغير وتفاعلاته.

واللاعب Actor في النسق الدولي بشكل عام هو القوة القادرة على الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق الدولي وكطرف فيها. (٢)

كان هنالك خلاف بين الباحثين حول أن الفاعلين أو اللاعبون في النظام الدولي هي فقط مقتصرة على الدول، وحدوث إشكالية بالنسبة لهم، لكن النسق الدولي ممكن أن تمتد لتشمل عناصر أخرى غير الدول وهي المنظمات الإقليمية والدولية، والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية وحتى الأفراد أحيانا، المبرر في استخدام مفهوم اللاعبين في العلاقات الدولية على الدول فقط، نظرا لكونها تملك قوة ذاتية تجعلها قادرة على المشاركة في علاقات القوة الدولية وعلى اعتبار أنها تمثل مركزا سياديا في اتخاذ القرارات، وأن المنظمات والشركات المتعددة الجنسية قاصرة بسبب فقدانها للسيادة، وعدم اتخاذها قرارات ذاتية كما هي الحال في الشروط الموضوعة حتى تكون فاعلة، وتخضع في أغلب الأحيان لإرادات الدول الأعضاء فيها.

في حين حدد كابلان أربعة فاعلين في النظام الدولي مستخدما معيارين أساسيين يتعلق الأول بما إذا كانت حكومية أوغير حكومية، والمعيار الثاني تمتد إلى مستوى النظام الدولي أم تقتصر على مستوى الدولة، على النحو الآتي: (١)

---

(٢). محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.

(١). توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، أبو ظبي، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٧.

١. الفاعلين الوطنيين الحكوميين (كالرئيس والسلطة التشريعية.....)

٢. الفاعلين الوطنيين غير الحكوميين (كجماعات الضغط...)

٣. المنظمات الحكومية الدولية.

٤. الفاعلين الدوليين غير الحكوميين.

لاحظ أنه اعتمد في تصنيفه للفاعلين في النظام الدولي انطلاقا من الوحدة السياسية حكومي وغير حكومي، هذا لا يعني أنه أهمل دور الشركات المتعددة الجنسية في داخل النظام ولكن دورها لا يوازي دور الفاعلين الآخرين كما أشرت عن السبب، والتغيرات التي حدثت في طبيعة النظام الدولي فرضت وجود اطراف لها تأثير في التفاعلات، وأن كان للشركات المتعددة الجنسية Multinational Corporations قدرات تفوق الدول أحيانا من حيث الاختصاص ومن حيث عدم الالتزام بحدود سياسية معينة، ويطلق عليها مصطلح Transnational Actors وضمن منظومة القوى غير القومية، يمكن تعريف الشركة المتعددة الجنسية بأنها "كل مؤسسة من بلد معين لها نشاطات مستقرة وخاضعه لرقابتها في بلدين أجنبيين على الأقل، وتحقق في هذين البلدين أكثر من ١٠٪ من رقم أعمالها". (٢)

وبالنظر للدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية وكونها محرك رئيسي على الصعيد الاقتصادي من خلال تصدير رأس المال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية من أجل القيام بالإنتاج في دولة أجنبية وباستطاعتها السيطرة على الأسواق بسبب ضخامة مواردها المالية، بل أخذت تمتد إلى الجانب السياسي من خلال التدخل والتأثير في مواقف الدول المضيفة وفي سياساتها الاقتصادية

(٢). علاء، أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٣٨.

والاجتماعية وتوجهاتها الأمنية، لا أريد أن أطيل الحديث عن دور الشركات المتعددة الجنسية، ولكن اتفق مع والتز عن أن الشركات المتعددة الجنسية تخضع لإرادة الدولة الأم وكونها فاقدة السيادة وغير متحكمة في أمورها وعدم تمكنها من اتخاذ القرارات بصورة ذاتية دون الرجوع إلى المتنفذين فيها.

والطرف الآخر الذي اعتبروه فاعل في النظام الدولي هو المنظمات في مختلف أشكالها ومجالاتها، فمثلا المنظمات الدولية يعرفها مارسيل بأنها "جمعية من الدول، أقيمت باتفاق بين أعضائها، وتتمتع بجهاز دائم من الهيئات المكلفة بالعمل على تحقيق الأهداف والمصلحة المشتركة بواسطة التعاون بينهم. [٣]

على الرغم من كثرة المنظمات الدولية في التفاعلات الإقليمية والعالمية إلا أنها ما زالت قاصرة في التأثير لأسباب عديدة أهمها: [١]

١. استخدام بعض الدول إلى استثمار المنظمات الدولية التي تنتمي إليها من اجل تأمين مجموعة من المصالح، مثل إضفاء سمة الشرعية على بعض السياسات التي تنطلق منها إحدى الدول أو مجموعة منها، ولا سيما تلك التي تجد معارضه من قبل غيرها.

٢. أن الدول صارت تتطلع في أغلب الأحيان إلى استثمار المنظمات الدولية كأداة للتأثير الجماعي، والمساومة من اجل دفعها إلى تبني سياسات داعمة لمصالح هذه الدول.

---

(٣). علاء ابو عامر،المرجع السابق، ص ٣٤.

(١) . مازن، إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ص: ٢٦٦- ٢٧٣.

٣. أن المنظمات الدولية تتيح للدول الأعضاء إمكانية استخدامها كأداة للتخلص من تحمل عبء مسؤوليات والتزامات محددة لا ترغب بها. والتي هي متعلقة بقدرة المنظمة في إصدار قرارات تتطلب إجماع الدول الأعضاء وبالتالي صعوبة تطبيقها.

٤. إمكانية استخدام المنظمات الدولية لأغراض كسب الرأي العام الدولي والعالمي، وذلك مثلا من خلال التنديد بسلوك دولة أخرى غير صديقة، أو عبر الدعوة إلى إتباع أنماط سلوكية معينة تتماشى مع مصالح إحدى الدول أو مجموعة منها من قبل هذه المنظمة الدولية.

وإضافة لما سبق أن المنظمات الدولية أنشئت من قبل الدول وأنها لا تدوم إلا عن طريق معاهدة دولية، وبالتي تشكل الوسيلة لثبات ولادتها، أي أن وجود المنظمة ودورها مرتبط بالدول المنشئة لها. (٢)

وبالنهاية سواء كانت الشركات المتعددة الجنسية أو المنظمات الدولية لها دور في التأثير ولكن دورها محدود، ومرتبط بسيطرة ونفوذ الدول الكبرى في التأثير عليها، مع الاعتراف بوجودها كفاعلين دوليين داخل النسق .

هنالك من توسع في مفهوم النظام الدولي لتشمل الأنظمة الفرعية (Sub-Systems)، وتعني انضمام الدول في تكتلات على أساس إقليمي تتحدد خصائصها على أساس إقليمي على نحو منسق، وتسود بينها تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية التي تحدث بين وحدات متقاربة جغرافيا تربطها أهداف ومصالح مشتركة، كنظام الاتحاد الأوروبي، والإتحاد الإفريقي... وغيرها من الأنظمة الفرعية.

---

(٢). موسى، الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٤، ص ١١٥.

ولكن ما يجب التركيز عليه هو النظام الدولي وليس الأنظمة الفرعية الأخرى، وبالتالي تسليط الضوء يكمن على التفاعلات و العلاقات الدولية التي تحدث في النسق الدولي وما ينتج عنها من أفعال وردود الأفعال.

يرى ريتشارد روزيكرانس Richard Rosecrance أن النظام يتكون من أربعة عناصر رئيسية وهي:

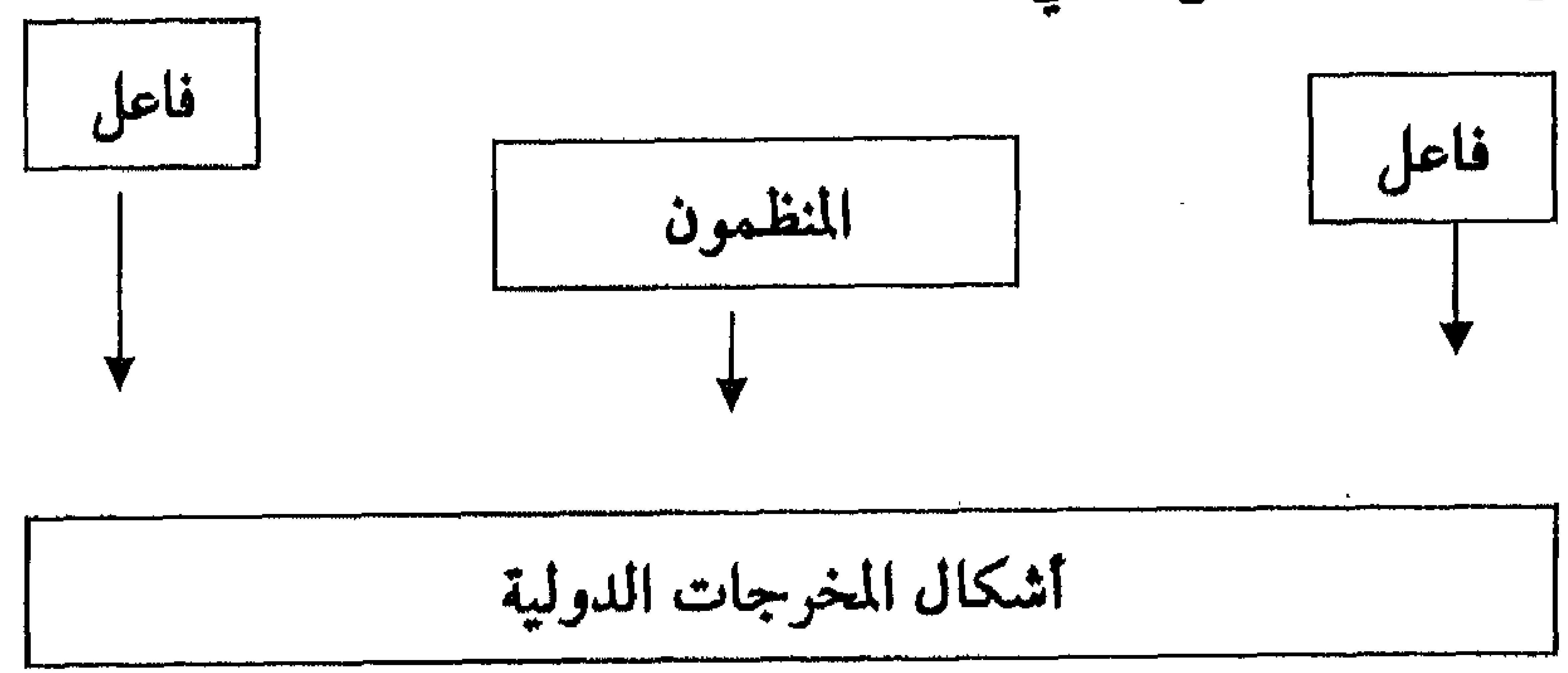
١) المدخلات والتي تتمثل في الفاعلين.

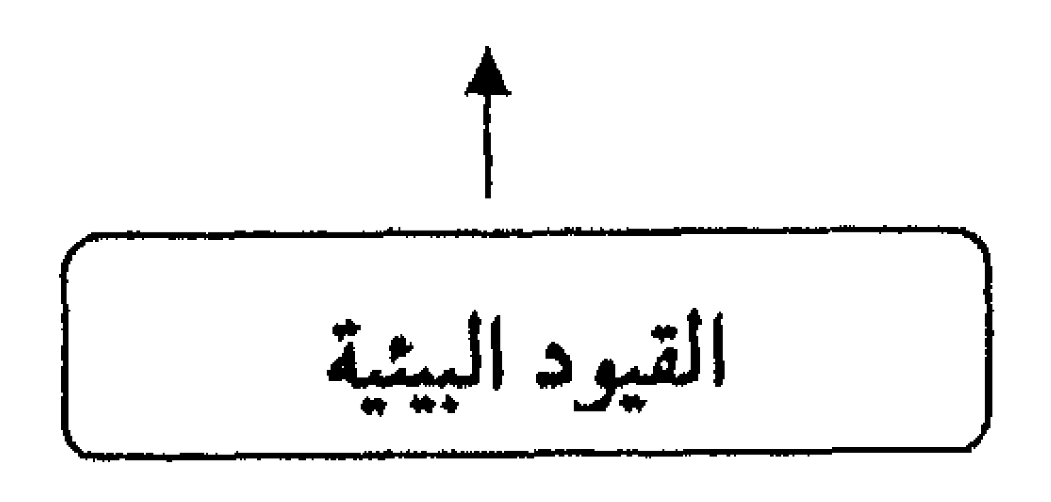
٢) المنظمون.

٣) القيود البيئية.

٤) المخرجات (أي شكل النظام الدولي).

ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:





الشكل رقم (١)

وفي تفسير الشكل السابق يتمثل الفاعلون لديه في الدول سواء كانت **ثورية** وهي تلك التي تتحكم في موارد ذات أهمية كبرى وتسيطر عليها صفوة لا تشعر بالأمن، ومن ثم تسعى إلى تغيير في النظام الدولي القائم، أو **محافظة** وهي تلك التي تتحكم في موارد هامة وتسيطر عليها صفوة تشعر بالأمن، من ثم تسعى إلى الحفاظ على النظام القائم.

أما **المنظمون** فهم المنظمات والمجالس الدولية التي تقف في وجه أية محاولة لإثارة الاضطراب في النظام الدولي القائم، ويجد روزيكرانس أن عدم الاستقرار الدولي مبعثه التوتر وعدم الأمن الداخلي.

والمحدد الأخير هو **القيود البيئية** أو ما يعرف بالوسط الدولي وتشتمل كافة التعاملات والعوامل المحددة والتي تحتم على النظام من خلال وحداته التفاعل معها والتكيف مع ظروفها.

وبالتالي ينتج عن هذه العملية شكل النظام الدولي، وبناء على المعطيات والتفاعلات التي تجري بين الفاعلين لصقل طبيعة النظام الدولي. لاحظ هنا أنه لم يقتصر النظام الدولي على الدول بل أضاف المنظمات والهيئات الدولية وأعطاها دور في عملية الحفاظ على الاستقرار داخل النظام الدولي.

ثانيا: تفاعلات النظام الدولي

أن العناصر المكونة للنسق تتفاعل فيما بينها بحيث أن العلاقات التي تجري داخل النظام تتبادل التأثير فيما بينها بفكرة الفعل ورد الفعل، وهي ليست سكونية بل متفاعلة وهذا ما عبر عنه ماكليلاند في تعريفه للنظام الدولي بأنه "بطبيعة متعدد الأبعاد Multi-Dimensional فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جدا

من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية والغير رسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة - Response Demend وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الأفعال وردود الأفعال.[1] وكما عرف النظام الدولي ديفيد أستون بأنه "مجموعة من الأجزاء المتفاعلة"[2] وهذا تعريف مبسط يظهر أن النظام يسوده نمط معين من التفاعلات.

يعتبر التفاعل خاصية جوهرية لدراسة النسق الدولي بوصفه نظام حركة System of Action ، كونه يمس أطار العلاقات الدولية وتنتظم فيه وحدات كيانية تدخل مع بعضها في عملية متصلة ومستمرة من التفاعلات تأخذ صيغة الفعل والاستجابة، ودليل واضح على أن النظام الدولي لا يعيش حالة ثبات وسكون بل على العكس وتعد صفته الأساسية الحركة والاستمرارية، التي يمكن الإشارة إلى أنها لا تخضع لأية مبادئ عامة، وإنما تشكل من خلال المصالح والقدرات الوطنية لمختلف أعضاء النسق.

وعلى اعتبار أن العلاقات الدولية التي تحدث بين الفاعلين بأنها سلسلة من المعاملات Transactions أو التفاعلات Interactions أو الروابط Linkages أو باعتبارها سلسلة من المنبهات والاستجابات Stimuli and Responses وتتخذ هذه التفاعلات عادة إحدى الصورتين: تتمثل الأولى في

(١). إسماعيل، صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٢، ص ١١٤.

(٢). سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

التفاعلات الداخلية التي تتم في إطار النسق ذاته بين عناصره أو أعضائه، بينما الثانية في التفاعلات التي تتم بين النسق وبين بيئته. (٣)

إن حتمية وجود التفاعل بين وحدات النظام الدولي تفرض فيما بينها نماذج سلوكية، وتدخل في أنماط متعددة من التفاعلات، لتحقيق أهدافها السياسية وتأمين متطلبات رفاهيتها الاقتصادية، وعملية التفاعل قد تأخذ شكلا تعاونيا (سلوكا تعاونيا) يتمثل بالاتصالات والتعاملات التجارية والثقافية والنشاطات الاقتصادية والسياسية التعاونية.... وكل النشاطات التي تهدف إلى تعزيز اطر التعاون الدولي. (٤)

وفي الجانب الآخر قد تأخذ عملية التفاعل بعدا تصارعيا (سلوكا تصارعيا) تجسده حالات عدة كالتوتر والتهديد باللجوء إلى العنف المنظم......وغيرها من أشكال التصارع. يظهر هنا من خلال الطرح السابق أن التفاعل بين الوحدات لها شكلين وهما:

١. التعاون

٢. الصراع

كما أنه الذي يحدد شكل التفاعل بين الوحدات بما يسمى بقواعد العمل Operating Rules والمقصود بهذه القواعد السلوكية المنهج أو الطريقة التي يتفاعل بها أعضاء النسق مع بعضهم البعض، وبالتالي تحدد السلوك الذي يكفل تحقيق الاتزان للنسق الدولي والتي هي مرتبطة بشكل كبير بفكرة الفعل ورد الفعل.

---

(٣). محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٩٣- ١٩٤.

(٤). عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

إن التفاعلات التي تحدث بين أعضاء النسق، من المحتمل أن تـؤدي إلى حالـة مـن الاتزان Equilibrium، الأمر الذي يؤدي إلى انتظام العلاقات بين النسـق في تلـك الحالة، وتظهر في شكلين كالآتي:

- يتحقق التوازن من خلال التأثير المتبادل بين أعضاء النسق مـن خـلال الفعـل ورد الفعل على أية قضية أو موضوع يتطلب موقفا معينا، ورغم أنـه مـن الممكـن أن يبقى شكل النسق كما هو دون تغيير، ويطلق على شكل النسق في هذه الحالة **بالاتزان الساكن**، بمعنى أن الاتزان لا يغير في طبيعة وشكل النسق.

- ويتحقق التوازن أيضا عبر تغير هيكل النسق وصور توزيع القوة بين أعضـائه، كأن يؤدي فعل معين إلى تغيير بنية النسق وهيكله ليعود التوازن مـرة أخـرى، ومثـال ذلك أن يزداد أو ينقص عدد الأقطاب في النسق، وهذا يطلق عليه **بالتوازن الحركـي**، ويظهر على سبيل المثال الانتقال من نمط التعددية القطبية إلى نمط الثنائية بعـد الحـرب العالمية الثانية. أي أنها مرتبطة بتغير عدد القوى القطبيـة في النسـق سـواء بالزيـادة أو النقصان.

عند دراسة تفاعلات النسق الدولي لابد الأخذ بعين الاعتبار إلى مفهوم الوظيفـة Fonction والمقصود به الدور الذي يمارسه الفاعل الـدولي والمتطلبـات الـتي يلـزم وجودها تحقيقا لبقاء أو استمرارية وتوازن النسق.

ويتم ذلك بالرجوع إلى تحديد العناصر (أعضاء النسق) الـتي سـتقوم بـأداء تلـك الأدوار وتوفير هذه المتطلبات، مما يعكس الارتباط بـين مفهـومي البنيـة والوظيفـة في إطار النسق، لا سيما أن العديد من البـاحثين تطـرق إلى مفهـوم النظـام الـدولي مـن

خلال تناولهم لأعضاء أو الفاعلون عبر ما يؤدونه من أدوار في إطار النسق لا باعتبارها كيانات.

أن التحليل الوظيفي لنسق ما يركز على دراسة الأثر الذي يحدثه (سلوك) الأعضاء على النسق باعتباره يمثل كلا متكاملا، أي دراسة الأدوار والوظائف التي يؤدونها في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق اتزان النسق وضمان استمراريته.

في حين حدد الأستاذ محمد بدوي النسق الدولي بأنه مجموعة من علاقات قوى في حالة اتزان أو مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقدر انتظام علاقات القوى فيها تبعا لتوازن قواها القطبية. (١)

ويمكن أن نرجع كل نسق دولي إلى واقعين متكاملين هما:

١. مجموعة من وحدات سياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية.

٢. تحقق الانتظام في المجموعة الدولية بتحقيق التوازن بين قواها القطبية.

غير أنه ليس بالضرورة وجود قطبين رئيسيين في النظام الدولي كما كان هو الحال بعد الحرب العالمية الثانية، ووجود أقطاب صغيرة تندرج تحتهما، وكما أشرت سابقا بأن النظام الدولي غير ثابت على نمط معين، بل هو في تغير مستمر والمعيار الرئيسي في تحديد البنية للنسق هو التفاوت المتدرج في القوى داخل النظام، بينما يتحقق التوازن والانتظام للقوى في النسق الدولي بشكل آلي تبعا لقوة كل طرف في التأثير داخل النظام.

---

(١). محمد، طه بدوي، ليلى، أمين مرسي، اصول علم العلاقات الدولية، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩، ص ١٥٨.

أن أولى الخصائص لأي نسق دولي تتمثل في انه صورة واقعية لرابطة قوى، أي لرابطة من مجموعة قوى دولية بمعنى أنها تتكون من مجموعة من الدول كل واحدة منها على درجة كافية من القوى، تمكنها على الأقل من الاستمرار في الوجود، وهو أيضا (رابطة قوى) بحكم عامل الانتظام فيه. ذلك بأن انتظامه يتحقق بتوازن قوامها القطبية التي تقود الرابطة.

أن في كل نسق دولي عددا كبيرا من الوحدات السياسية ومن ثم من قوى تظهر جميعا على مسرح علاقات القوى الدولية، ولكنها تتباين – تبعا لتباين درجات القوى فيما بينها – في أهمية الأدوار التي تؤديها على هذا المسرح ومن ثم في أهمية الأدوار التي تؤديها في تحقيق الانتظام لعلاقات القوى في مجموعها، فمن هذه القوى ما يقود المجموعة، فهي قوى قطبية يتقرر بها انتظام الرابطة – ومن ثم النسق الدولي ولا تتقرر هي به. اقرب مثال على ذلك نمط الثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو المعيار الذي يحدد تغير شكل النظام الدولي؟ لابد من تغير عميق في القوى القطبية، كأن يتغير عددها بالنقصان، أو هبوط عدد من دول الدرجة الأولى إلى مرتبة قوى الدرجة الثانية، أن استمرار صورة نسق دولي معين مرهون باستمرارية توازن القوى حتى إذا ما اختل هذا التوازن أدى ميكانيكيا إلى صورة جديدة للنسق الدولي، ربما إلى سيادة قطب واحد أو نسق دولي بقوى قطبية متعددة.

تبرز مقومات النسق الدولي المتمثلة في رابطة من قوى عديدة متباينة الدرجات، تقودها دول قطبية تأتي في القمة ثم دول كبرى لها وزنها في علاقات القوى في الرابطة دون أن تكون قادرة على قيادتها ثم أخيرا دول أعضاء في رابطة القوى تتقرر علاقاتها

مع علاقات قوى الرابطة مجتمعة على نسق واحد تقرره القوى القطبية، ويتقرر مصيره بمصير الحالة التي عليها توازن تلك القوى القطبية فيما بينها.

وكلما توافرت لواقع العلاقات الدولية هذه الصورة وصف كيان هذه العلاقات بأنه نسق دولي، والذي يأتي نتيجة لتغير في مدى انبساط الرابطة من حيث العضوية أو نتيجة لتغير في عدد القوى القطبية، أو في الصورة التي عليها الرابطة من حيث درجات التجانس بين أعضائها.

غير أن المحدد الرئيسي في النسق هو توزيع القوى، فمثلا في النسق المتعدد الأقطاب تتعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهيء لتوازنها فيما بينها وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النسق قادرة على تقرير كيانه كله، ويتحقق توازن القوى القطبية فيما بينها بعديد من الأساليب الدبلوماسية، كالأحلاف والتكتلات وغيرها من المجالات التي تعمل دون انفراد قوى على النسق.

يصف دوجرتي (Dougherty) النظام الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغير المستمر، وهو إذا كان يبدو في حالة من النمو أو التطور في مرحلة فانه قد يظهر على وشك التقوض والانهيار في مرحلة أخرى، وفقدان القدرة على الاستمرار، بمعنى آخر يحاول النظام أن يحتفظ بأدائه الطبيعي بشكل أو آخر، ولكن في كل الأحوال يظل هنالك تغيير. [1]

ويشير دوجرتي إلى أن توازن النظام الدولي قد يكون مستقرا أو غير مستقر **فالتوازن المستقر** (Stable Equilibrium) يتميز بقابلية للتكيف وبقدرته على

(١). إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٩.

استيعاب التغيرات الطارئه على الظروف التي يعمل فيها النظام وإدماجها ضمن أنشطته وعملياته، بحيث يظل هو المتحكم فيها والمنظم لها. وليس من الضروري في كل مرة أن يستعاد الاستقرار عند النقطة أو عند المستوى السابق على حدوث الاختلال، وإنما المهم هو الا يفقد النظام توازنه وينهار.

أما **التوازن الغير المستقر**(Unstable Equilibrium) فهو التوازن الذي قد يتأثر بشدة عوامل الإرباك الطارئه والى الحد الذي قد ينتهي باختلال النظام الدولي وحدوث تبدلات جذرية في خصائصه، أو في القواعد التي تتحكم في سلوكه وأنشطته وعلاقاته وتفاعلاته.

غير أن كابلان وضع خمسة متغيرات أساسية تتحكم في نمط التفاعلات داخل النظام الدولي وهي:

١. القواعد الأساسية (Essential Rules): وهي القواعد التي تسهم في خلق النماذج السلوكية الضرورية لتحقيق التوازن داخل النظام الدولي.

٢. قواعد الانتقال (Transformation Rules): وهي القواعد التي تعبر عن طبيعة التحولات التي تطرأ على النظام الدولي، وتؤدي به للانتقال من شكل إلى آخر.

٣. المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.

٤. المتغيرات المتعلقة بالإمكانات المتاحة لدى الأطراف الفاعلة في النظام الدولي وتشمل بالأساس مستويات التسلح وغيرها من عناصر القوة.

٥. المتغيرات المتعلقة بالمعلومات والتي تؤثر بقوة في اتجاه عمليات الاتصال داخل النظام الدولي.

ومن مظاهر التفاعل بين كل الأطراف الفاعلة في النظام، المحاولات التي تبذلها بعض الدول لمد نفوذها الخارجي عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مستهدفه من ذلك التأثير لخدمة مصالحها.

هنالك من حاول الربط في إيجاد علاقة بين الهيكل التركيبي للنظام الدولي وبين أنشطته وعملياته أو ما يسمى (Structure & Process)، والارتباط بين هذين الجانبين كما قال فيه دوجرتي يكمن على النحو التالي:

أ- إن النظام الدولي لا يمكن أن يتمثل في صورة تركيبية واحدة أو تنظيمية واحدة وإنما يمكن أن توجد عدة صور تركيبية بديلة لهذا النظام. وتمثل الطريقة التي تتوزع بها الدول الأطراف في النظام الدولي أحد المعايير الأساسية التي تسهم في تحديد هيكليه التركيبي بشكل أو آخر.

ب- إن الأهمية السياسية لأي طرف فاعل في النظام الدولي تكون بمثابة انعكاس للمركز الذي يشغله في توزيعات القوة العالمية، وهذا المركز وأن كان أكثر ثباتا واستقرارا بالنسبة للدول الكبرى إلا انه عرضه للتقلبات بسبب الطفرات التكنولوجية التي قد ينجح البعض في تحقيقها وفي نطاق التسلسل الراهن لعلاقات القوى، ويلاحظ أن هنالك قوى عملاقة أو متفوقة (Super Power) وقوى كبرى (Major Power) وقوى متوسطة (Middle Power)، وقوى صغرى (Small Power) وقوى محدودة جدا (Mini Power).

ويمتلك كل طرف فاعل وفقا لهذا التسلسل بعض القدرات التي تمكنه من التأثير في الوقائع التي تحدث داخل النظام الدولي، وهذا التأثير قد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أطراف ثالثة وقد يحدث في إطار علاقات ثنائية، أو علاقات متعددة الأطراف.

وكقاعدة فانه كلما زادت موارد القوة لدى طرف كان أكثر ميلا إلى الاستقلال في تصرفاته وبالعكس، فان تضاؤل القوة يمثل عامل تقييد له إذ يدفعها في اتجاه المشاركة مع الآخرين، أو الاعتماد عليهم أو التنسيق معهم، بحيث يأتي تحركه في النهاية في نطاق قوة المساومة الجماعية التي تخلقها المشاركة.

ثالثا: معايير النظام الدولي

استكمالا لما تم الشرح في ضمن هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحديد صورة النسق الدولي، وبالتالي تسليط الضوء على المحددات التي ميزت نظام دولي عن آخر.

أ- معيار عدد الأقطاب في النسق:

١. النظام الدولي الثنائي القطبية (Bipolar system)

تتخذ هيكلية النظام الدولي في هذا النموذج بوجود قوتين عظميين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم تتح لأية وحدة دولية أخرى، وبالتالي وجود قطبان اثنان متوازيان في القوى فيما بينهما، وفي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة أشكالا مختلفة، من أبرزها عملية الاستقطاب Polarzation أي تجمع القوى

الكبرى حول مركزين قيادتين، ودون أن تكون قطبية وذلك بحكم التدرج في القوى، وهنا تكمن حقيقتين داخل هذا النسق الثنائي وهي:[1]

الأولى أن توازن القوتين القطبيتين لا يرى سوى السعي إلى تجميع أكبر عدد ممكن من الوحدات السياسية في عصبة يتوازن بها مع العصبة الأخرى، والنتيجة انخراط أغلب الدول المتوسطة القوى والصغيرة على السواء في عصبة من العصبتين على صورة شبيهة بالجذب في الطبيعة.

وتتمثل **الحقيقة الثانية** في أن القوتين القطبيتين في هذا النسق الثنائي في حالة صراع بحكم موقعهما فيه، فهما يتسابقان إلى التفوق في القوى والتنافر الناتج عن الخلاف حول المصالح القومية أو الأيديولوجية.

لعل ابرز مثال على هذا النموذج النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩١ اللاعبتان الأقوى على الساحة الدولية.

٢. النظام الدولي الأحادي القطبية (Unipolar system)

تعكس الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية، ذلك النظام الذي تتقرر آليته على وفق إرادة قوة قطبية منفردة تتمركز لديها عناصر القوة والنفوذ على نحو يجعلها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي.

(١). محمد، طه بدوي، ليلى، أمين مرسى، اصول علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٣.

يكشف هذا النموذج عن طبيعة تسلطية لقوة أحادية منفردة ومطلقة تسعى إلى تكييف الأنماط السلوكية المؤسسية على وفق أهدافها وتطلعاتها العامة، الأمر الذي يعكس حالة متقدمة من الاحتكار والتفرد بمقدرات النظام الدولي، والسبب يعود إلى غياب أو عدم وجود أية قوة دولية يمكن أن تلعب دور القوة المعادلة أو الموازنة التي يمكن أن تحد من تطلعات تلك القوة القطبية.

مثال على نظام أحادي القطبية دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة في فرض إرادتها على النظام الدولي وذلك لتمتعها بمقومات فائقة في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، طبعا العديد من الباحثين يؤيدون هذا الرأي أبرزهم صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington الذي قال بأن الولايات المتحدة انفردت في تسيير شؤون العالم وأنها استطاعت أن تسخر إمكانياتها في السيطرة على كافة الشؤون العالمية. وأشار إلى وجود صراع بين الدول الكبرى وخصوصا روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتنبأ بحتمية تعددية الأقطاب مع وجود قطب وحيد مسيطر. [1]

٣. النظام الدولي المتعدد الأقطاب (Multipolar system)

ففي هذا النموذج تتعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهيئ لتوازنها فيما بينها وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النسق قادرة على تقرير كيانه كله، وفي النسق المتعدد الأقطاب يتحقق توازن القوى القطبية فيما بينها بعديد من

(1). Samuel , Huntington , The Lonely Superpower , Foreign Affairs, Vol 78 , No 2 , New York , the Council on Foreign Relations , March , 1999, pp: 35-36.

الأساليب الدبلوماسية، كالأحلاف والتكتلات وغيرها من الوسائل التي تمنع هيمنة قطب على النسق. (٢)

يحفل النظام الدولي متعدد الأقطاب بوجود عدة دول تحاول بسبب ما تمتلكه من مصادر القوة الوطنية، الاقتراب من قمة الهرم الدولي، يسود في هذا النمط غياب حالة التفاوت الحاد للإبعاد التأثيرية الناجمة عن مصادر القوة والإمكانيات التي بحوزتها، فهي تلتقي عند حدود متقاربة إلى حد ما لعناصر قوتها ومصادر تأثيرها.

ومن الممكن وجود النظام المتعدد الأقطاب من خلال تمكن بعض الدول الكبرى من تقليص الفجوة التي بينها وبين القطب الواحد نتيجة لقدرتها على تطوير إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مما يمكنها من اكتساب الهيكل الثلاثي القوة، وبالتالي سيكون بمقدور هذه الأقطاب عندئذ من تبني سياسات مستقلة في السياسة الدولية وتحقيق نظام توازن القوى كنتيجة لنمط تعددية الأقطاب. (٣)

ب- معيار عدد الأعضاء وقواعد العلاقة والتوازن

لقد تم الحديث عنه من خلال تناول النماذج الستة التي وضعها مورتن كابلان وهي:

١. نسق توازن القوى Balance of Power System

٢. القطبية الثنائية المفككة (المرنة) Loose Bipolar system

(2). Joanne , Gowa , Bipolarity ,Multipolarity and free Trade , The American Political Science Review , Vol 83 , No 4 , USA, American political science Association, dec , 1989 , pp: 1249- 1250.

(٣). سعد، حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ١٩٤.

٣. القطبية الثنائية المحكمة (الصلبة) Tight Bipolar System

٤. النسق العالمي Universal system

٥. النسق الهرمي Hierarchical system

٦. نسق الوحدة المعترضة Unit Vito System

ج- **معيار الاستقرار:** وفقا لدرجة استقرار الأنساق ومدى وجود قواعد سلوكية متفق عليها من جانب أعضاء النسق كما قال عنها ستانلي هوفمان، وتقسم إلى قسمين:

١. الأنساق المستقرة Stable systems

وهي التي يسودها الاتفاق بين الأعضاء على القواعد التي يتعين أن تحكم تفاعلاتهم، والتي تتسم علاقات أعضائها بالاعتدال Moderation والميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن. حيث تستطيع هذه القواعد والعلاقات إلى ضبط الوضع داخل النسق وخارجه من خفض الصراع إلى أدنى مستوياته.

٢. الأنساق الثورية Revolutionary systems

وهي على عكس النوع السابق تفتقر إلى عنصر الاتفاق بين اللاعبين حول القواعد التي يتعين أن تحكم سلوكهم في إطار النسق، ومن ثم فهي تفتقر إلى عنصر الاعتدال وتسودها حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار والميل إلى التعديل في الأوضاع الراهنة.

د. **معيار التأثير في عملية صنع القرار:** والمقصود بها قدرة التأثير في عملية اتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي والتي تتخذ شكلين يمكن التمييز بينهما.

١. الأنساق المسيطرة Dominant systems

وتضم الدول الأكثر تأثيرا في عملية اتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي، وهي التي تؤثر في النسق أكثر مما تتأثر به، أو بمعنى آخر تفرض قيودا على بقية أعضاء النسق العالمي، أكثر من تقيدها هي بأفعال هؤلاء الأعضاء.

ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لنسق فرعي ما أن يستأثر بمثل هذه القدرة على التأثير، فأنه سيدفع بالنسق العالمي في الاتجاه الذي يخدم مصالحه الذاتية ويقلل من الالتزامات الملقاة على عاتقه، وبالتالي يزيد من مضاعفة المزايا التي يحصل عليها من النسق العالمي، حتى ولو ترتب على ذلك تزايد الأعباء الواقعة على الأنساق الفرعية الأخرى أو تقليص حجم المزايا المتحققة لها.

٢. الأنساق التابعة (الهامشية)

وهي الأنساق الفرعية التي تضم دولا محدودة القدرة على التأثير في النسق العالمي، ومن ثم فهي تنقاد للتغيرات التي تفرضها عليها الأنساق المسيطرة على الصعيد الدولي.

المبحث الثاني: التنافس الدولي

قبل الحديث عن تنافس القوى الدولية يجب التميز ما بينها وبين مفهوم الصراع الدولي، وهل مفهوم التنافس في علم السياسة شبيه بالصراع الدولي؟ لو رجعت إلى مفهوم الصراع لوجدت أنها قريبة من مفهوم التنافس، غير أن الثانية أقل حدة من الصراع، أي لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة والالتحام التي قد تؤدي إلى الحرب في أسوء الحالات. والذي يحدد مفهوم الصراع عن التنافس هو المسببات والتفاعلات، والاثنين يحملان سمة الاختلاف والتعارض حول أهداف محدده .

على كلا هنالك شبه إجماع بين الباحثين السياسيين بأن التنافس هو نفسه الصراع، فقد عرفه الأستاذ إسماعيل مقلد بأنه "التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها". (1)

فالتنافس هو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكاناتها واستراتيجياتها البعيدة، طبعا تتنوع مظاهر وأشكال الصراع فقد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو دعائيا.... وغيرها من أشكال الصراع الدولي. التركيز في المبحث سيكون على الجانب السياسي والاقتصادي كونهما من أبرز مظاهر الصراع الدولي.

ويشير بعض الباحثين إلى أن الصراع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة ليست أحداث عشوائية أو منفصلة، بل إنها جزء من نظام جيو – سياسي مترابط، بمعنى أن الصراع الدولي كان في السابق محكوم باعتبارات سياسية وإيديولوجية، ولكن هذا

(1). إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1979، ص 223.

الوضع لم يعد موجود بل أن حروب المستقبل سوف تخاض على نطاق كبير من أجل امتلاك الموارد اللازمة لأجل أداء وظائف المجتمعات الصناعية الحديثة والسيطرة عليها. (٢)

هنالك عدة مداخل تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، أبرزها(٣):

١. **مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة:**

يقوم هذا المدخل أن القوة الرئيسية لسياسات الدول الخارجية في السعي المتواصل نحو حماية وتنمية المصالح القومية، والمعضلة التي تواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية في كيفية الوصول إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية، وربطها بالقوة كما ذهب مورغنثاو Morgenthau في تفسيره للقوة بأنها "البحث عن السلطان كدافع أساسي لكل هذه السياسات".(٤)

وبالتالي تقوم الدولة على البحث في بسط سيطرتها وفرض إرادتها في البيئة الدولية. القوة هنا غير مقتصرة على الأدوات العسكرية قد تشمل القدرة الاقتصادية من خلال الضغط على الدول الأخرى، الأقل مواجهة وبالتالي قوة الدولة بمختلف الموارد والوسائل لديها يشكل ضرورة أساسية كي تصل إلى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولي. ويرى والتز أن القوى العظمى بالتحديد تسعى لفرض

---

(٢). مايكل، كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة (عدنان حسن)، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص: ٢٣٩.

(٣). إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٤). ريمون، حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠، ص ص: ١٦٢ – ١٦٣.

هيمنتها وتحقيق مصالحها في النظام الدولي، وأن الهدف الأساسي لوظيفة الدولة هـو تحقيق القوة. (١)

وتكمن الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا المدخل أن توجهات صناع القرار وعلاقاتهم مع بعض في البيئة الدولية يتمثل في سعيهم المستمر نحو حماية وتنمية مصالحهم الوطنية، ولذلك ربطت المدرسة الواقعية الجديدة بين المصلحة والقوة ووجدت أنه لا يمكن حماية وتنمية المصالح الوطنية للدولة دون بلوغها مرتبة متقدمة من القوة تؤهلها إلى تحقيق أهدافها.

وعليه فأن الصراع من أجل القـوة يمكـن أن يكـون ابـرز دوافـع سـلوك الدولـة الخارجي لحماية مصالحها الوطنية، وهذه المعادلة بين ظاهرة الصراع الدولي من أجـل القوة وسعي الدول لحماية مصالحها ليست مطلقة بل نسبية، والسبب لأن القـوة غـير مقتصرة على الأدوات العسكرية يمكن أن تشمل أدوت أخرى كما أشـرت سـابقا في البداية.

يمكن تأويل القوة بأنها الوسيلة للوصول إلى الأهداف ومن هذه الأهداف البقـاء التي تمثل هدف أساسي لسياسة الدولة الخارجية، ولكي تحمي مصالحها واسـتقلالها لا تتردد عن الدخول في منافسات مـع الآخـرين، والعمـل علـى مقاومـة ومواجهـة أي تهديد أو استهداف يوجه لها من خصومها، وبهذا الأساس يجـب أن تركـز الدولـة في ضرورة تأمين إمكانات القوة الكافية للدولة لكي تتمكن من تحقيق هذا الهـدف بأقـل صعوبة.

---

(1). Richard , Ned Lebow , The long Peace- the End of the Cold War , and the Failure of Realism , International Organization , Vol 48 , No 2 , UK , Cambridge University Press, Spring 1994, pp: 251- 252.

٢. المدخل المتعلق بالجانب الاقتصادي:

الأساس في هذا المدخل والتي ترجع إلى النظرية الماركسية لتفسير ظاهرة الصراع الدولي، والتي أسندت ظاهرة الصراع الدولي إلى دوافع اقتصادية وأن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية. وترى بأن الصراع مثلما يحدث بين الطبقات (البرجوازية والبروليتاريا)، مطابق كنموذج مشابه على الدول وبالتالي هنالك حالة من المنافسة والصراع بين الدول وذلك لتحقيق دوافعها الرأسمالية ومن المحتمل أن تحدث الحروب تحت ضغط المنافسة الشديدة.

والتفسير الماركسي يفترض "أن الامبريالية هي التي أشعلت نيران المنافسة بين القوى الدولية الكبرى ودفعتها إلى التسابق على اقتسام العالم بثرواته الطبيعية والبشرية إلى مناطق نفوذ لها مستخدمة في ذلك كل ما توفر لها من أدوات القوة". (٢)

ومن ناحية أخرى وضمن إطار التفسير الاقتصادي فأن الدول في حركة مستمرة ومتواصلة لرفع إمكانياتها بالحصول على موارد إضافية لمعالجة الأعباء الاقتصادية الداخلية قد تكون مدفوعة بدوافع العدوان على غيرها أو الابتزاز مما يسهم في تصعيد مظاهر الصراع بعلاقاتها مع الدول الأخرى.

وحتى الواقعية الجديدة تحدثت عن الصراع في داخل البنية الهيكلية للنظام الدولي وضرورة حماية المصالح للدولة، في أشارة إلى الاهتمام بالمصالح الاقتصادية

(٢) ـ إسماعيل، صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة،مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

للدولة وفرض هيمنتها في البيئة الدولية والتي تسودها الفوضى كما شرحها والتز بقوله: [١]

"States have to take care of themselves as best they can in an anarchic environment internationally "

وتعتمد الدول على نفسها في البيئة الدولية الفوضوية التي تفتقد إلى تسلسل في السلطة، بمعنى أن الدول تهدف إلى الاعتماد الذاتي في تأمين مصالحها وخصوصا الدول العظمى. وأن فكرة الاعتماد المتبادل تكون فقط بين الدول المتساوية في القوى وغير ذلك أمر غير وارد.

٣. المدخل السياسي:

يفترض هذا المدخل أن الصراع ناتج عن وجود تكتلات وتحالفات دولية والتي تمهد إلى وقوع الحرب. وذلك لأن هذه التحالفات سوف تنجم عنه مظاهر قلق تتباين في حدتها وفي طريقة تعبيرها عن نفسها وبالتالي تعكس تفاعلات تصعيدية ومؤشرات تقود إلى الصراع.

ويعتمد هذا التفسير إلى متغيرين يسند إليهما دورا بارزا في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي وهما [٢]:

(1). Kenneth , Waltz , Structural Realism After The Cold War , International Security , Vol 25 ,No 1 , USA , Harvard College , Summer 2000, pp: 14-15.

(٢). ثائر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.

أ. المتغير الايديولوجي والذي ينتج عنه تقسيم الدول إلى محاور وكتل متصارعة وبالتالي تزيد من فرص الاستقطاب للدول وتكون على أساس ايديولوجي وتفرض نمط من الاحتكاك والتوتر على الأطراف من كل المحاور.

ب. المتغير الثاني هو سياسات توازن القوى في إدارة الكتل والتحالفات. صحيح أن الدافع لهذه التكتلات هو لزيادة التعاون ولكن في الحقيقة هي تزيد من حدة التوتر والصراع الدولي، وذلك لأن كل كتلة أو محور يحشد إمكانياته العسكرية تجاه الطرف الآخر، وذلك بحجة الحفاظ على مصالح كل كتلة مقابل الكتلة الأخرى، وفي نفس السياق من خلال تبني سياسة تفضيلية للدول الداخلة في التحالف عند منح المعونات الاقتصادية والفنية والتي تقوم على أساس التمييز على حساب دول أخرى، وهذا الوضع يسهم في تعميق الشعور بالاضطهاد ويسرع من وتيرة الصراع والتوتر. أيضا القيود التي تفرضها الدول في الحلف على حرية التجارة والانتقال على دول في التحالف المضاد من شأنها أن تسهم في تأكيد الانقسامات الدولية على أساس كتل.

٤.المد خل الأيديولوجي:

يستند هذا الإطار من التفسير لأسباب الصراع أن التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى، فالصراع هنا ايديولوجي عقائدي ولعل أبرز مثال على هذا النوع من الصراع مابين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية في فترة ما قبل الحرب الباردة، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الرأسمالية، تبدد فكرة الصراع على الايدولوجيا، وانتقل الصراع من الصراع الأيديولوجي إلى صراع اقتصادي، كما أشار روسكراني في تفسيره إلى أن الصراع الدولي سيكون صراعا اقتصاديا في الأساس وقد يتطور

ليأخذ شكل الحروب الاقتصادية، كما يرى بأن ثمة تحول بنيوي في مؤسسة الدولة وأنها سوف تكون دولا تجارية أكثر منها دولا عسكرية – سياسية.(١)

ولعل ابرز دعاة الصراع القائم على الايدولوجيا هم المنظرون الماركسيين كما لو أن الصراع الطبقي داخل الوحدة السياسية مشابه في العلاقات الدولية، ولم تتحول الايدولوجيا الماركسية عن هذا المفهوم للصراع الطبقي الدولي حتى بعد أن تراجع الاتحاد السوفيتي (سابقا) عن اعتناقه لمبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي في اتجاه أخذه بمبدأ التعايش السلمي في علاقاته الدولية، والحل عن طريق الوسائل السلمية في تسوية التناقضات الجذرية التي تفصل بين النظامين.

ولكن فكرة الصراع حول الايدولوجيا تراجعت وانتهى دورها تقريبا مع سقوط الاتحاد السوفيتي وكما أشرت في أن هنالك تحول في محور الصراع الدولي، ولأن فكرة الصراع على هذا المحور لم تعد ذات أهمية بالقدر الذي توليه أسباب أخرى مثل المصالح الاقتصادية أو تعزيز قوة الدولة في النظام الدولي. (٢)

٥. المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي:

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذي يقول أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية، والتخلص من الصراعات لا يكون إلا عن طريق إذابة

---

(١). محمد، سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، ص ٢٠٥.

(٢). أحمد، ابراهيم محمود، **ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، مصر، مؤسسة الأهرام، يوليو ١٩٩٢، ص ص: ١٤٩- ١٥٧.

الإرادات أو السيادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية، وتتوفر لها الإمكانيات اللازمة لغرض تعميم السلام والاستقرار.

وهذا أشبه بالنظام العالمي الذي تحدث عنه مورتن كابلان والذي يكون أقرب إلى الاستحالة من وجة نظري،" لأن الدولة هي أقوى من أي شيء آخر يمكن أن تقرر لنفسها ما إذا كانت تتفق مع سياستها وتجري وفق مصالحها في هذا النظام الدولي وهي بذلك تقتنص الفرص للحفاظ على مصالحها". (٣)

يستند التفسير القائم على أساس أن النظام الدولي المتعدد الأقطاب يحقق الاستقرار كما أشار إليه كارل دويتش Karl Deutsch، لا بل على العكس يزيد من وتيرة الصراعات الدولية في محاولة الدول ذات السيادة القومية على تحقيق مصالحها بأي ثمن، والنظام الأحادي القطبية ليس بأحسن حال لأنه يفرض قوة قطبية أحادية الجانب في فرض نفسها على تسيير الشؤون في النظام، على كلا هنالك من يدعي بأن السلام لا يتحقق إلا من خلال اعتناق قومية عالمية تعمل على تذويب إرادات الدول الضيقة والقضاء على الفوضى الدولية وتحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاون. (لا أريد أن أخوض كثيرا في دراسة أثر النظام الدولي على الصراع كظاهرة لأنني أفردت مبحث ضمن الفصل الأول يتناول أثر النظام الدولي على تنافس القوى الدولية وسيتم التطرق إلى أبرز الملامح المؤثرة والتي تخدم المنظور العام لهذه الدراسة).

هذه أبرز المداخل أو التفسيرات التي تطرقت إلى ظاهرة الصراع الدولي، هنالك من توسع في ظاهرة الصراع الدولي من خلال تناوله للنظريات السيكولوجية وتعني

(3). Kenneth Waltz , Structural Realism After The Cold War , Op cit , PP: 18-21.

النزعة العدوانية والطبيعة الإنسانية في الميل إلى الصـراع والعنـف في تحقيـق المصـالح، والنظريات الجيوبوليتيكية والتي تحاول أن تفسر الصراع من خلال الربط بـين الأرض والسكان والمجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي.

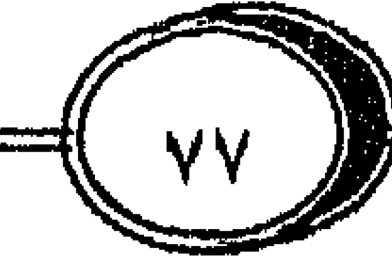
ولكن أبرز ما رسى عليه في تفسير ظاهرة الصراع الـدولي هـو مـدخل **المصـالح القومية في نطاق صراعات القوة**، والذي يسـتند الصـراع للوصـول إلى مركـز القـوة وتعتبر القوة نتيجة مباشرة للصراع، القوة هنا ليست بالمعنى التقليدي بل المقصود بهـا القوة الشاملة والغير مقتصرة على القوة العسكرية كمعيـار لقـوة الدولـة بـل تشـمل العديد من مقدرات التأثير السياسي الدولي مثل: القدرة علـى التـأثير بقـوة الضـغط الاقتصادي، ووسائل الدعاية والحرب النفسية، أسلوب التفاوض الدبلوماسي....الخ وغيرها من القدرات التي تسـتعملها الدولـة بمختلـف عناصـرها ووسـائلها لتحقيـق أهدافها في النظام الدولي. [1]

يعتبر الصراع على القوة المنطلق الواقعي لتفسير السلوك الدولي والوقوف علـى الدوافع الحقيقية الذي يفسر السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة أو اختلفت أنماط ما تدين به من معتقدات ايديولوجية.

هنالك من يسميها بالقوة القومية لأنها تعبر عن إرادة المصلحة القوميـة للدولـة، والبحث عن القوة لا يكون فقط لذاتها (أي تحقيـق الهيبـة) وإنمـا كوسـيلة مـن أجـل تحقيق غاية إشباع احتياجات الدولة، والدول لا تضع حدا عما استحوذت عليـه مـن قوة. فالقوة هنا ذات طبيعة تراكمية وأنها تسعى لتحقيق المزيد من السـيطرة والنتيجـة هي الدخول في صراع مع الأطراف الأخرى.

---

(١). أحمد، فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطـور الأسـرة المعاصـرة، مصـر، الهيئـة المصرية للكتاب، ١٩٨٦، ص ٢٢٧.



يرى والتز أن تاريخ الصراعات الدولية يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات مما يفضي إلى إدارة الصراع بنفس الأنماط وبغض النظر عن التضاد والاختلاف في السياسة الداخلية للإطراف المتصارعة. وفي التفسير لما سبق فرق والتز بين الصراع الداخلي أي داخل الوحدة السياسية وبين الصراع الدولي، ففي السياسة الداخلية تخضع لهيكل هرمي ومنظم، أما البيئة في المستوى الدولي فليس كذلك لكي تحافظ الدولة على نفسها في سياسة دولية

لا يوجد فيها سلطة عالمية أو هيكل منظم يصبح من اللازم على الدول أن تكتسب القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها. [1] وانه اعتبر الصراع من أجل البقاء في عالم غير مستقر وظيفة ايجابية تقود إلى التوازن.

ما هي العوامل التي ساهمت في بروز الدولة القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ والتي دفعتها إلى الدخول في صراعات الطابع التنافسي تجاه الدول الأخرى، يمكن إجمال تلك العوامل إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي:

١. التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وهذا الأمر أعطى دفعة للأمام في تحقيق مصالح أكبر لشعور الدول بضرورة تأمين الرفاهية لمواطنيها.

٢. التطورات التي لحقت بأدوات الاتصال والتكنولوجيا، وامتلاك الدولة لها تعتبر الاداه الرئيسية للتنافس والصراع بعد أن تأكد ميل مؤشر القوة الوطنية نحو الأداء الاقتصادي وتنامي القدرات التكنولوجية بدلا من القوة العسكرية. [2]

---

(١). خالد، المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر، ٢٠٠٩، ص ص: ٢٢- ٢٣.

وبالتالي تجدر الإشارة هنا إلى اقتران دور الاقتصاد والتكنولوجيا كعناصر هامة للتعبير عن القوة، فالقوة العسكرية وحدها لا تكفي، لقد أصبح للعاملين الاقتصادي والتكنولوجي دور أساسي لقلب موازين القوى في النظام الدولي.[٣]

٣. الثورة العلمية الضخمة والسريعة جعلت من العسير على التخطيط السياسي والعسكري مواجهة حقائق المستقبل، وبالتالي خلقت نوع من الصعوبة في التنبؤ بسلوك أو أفعال الدول المنافسة التي تمتلك قدرات معينة، وأعطت سمة للعلاقات الدولية بعدم الثبات وأنها قابلة للتطور والتجديد.

ويعتقد ريمون ارون أن العلاقات بين الدول يغلب عليها الصراع وأن هذه العلاقات تواجه بصفة مستمرة الاختيار بين بديلين الحرب والسلام.[٤] ويضيف بأن الوحدات السياسية لا تريد القوة من أجل القوة ذاتها أي أنها وسيلة وليست غاية. بغض النظر عما قاله ارون تبقى القوة في اعتقادي الإلهام بالنسبة للدولة ويمكن اعتباره غاية ووسيلة في آن واحد .

وضمن سياق العلاقات بين الدول لتفسير ظاهرة الصراع، برز هنالك اتجاه حاول تفسير الصراع الدولي من خلال توازن القوة، وتم الأخذ بالاعتبار أن الفوضى ما هي إلا اختلال في توازن القوة بين الدول، وأن الشرط المسبق لتحقيق السلام

---

(٢). خالد المعيني، المرجع السابق، ص: ٣٣.

(٣). سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٦٤– ٦٥.

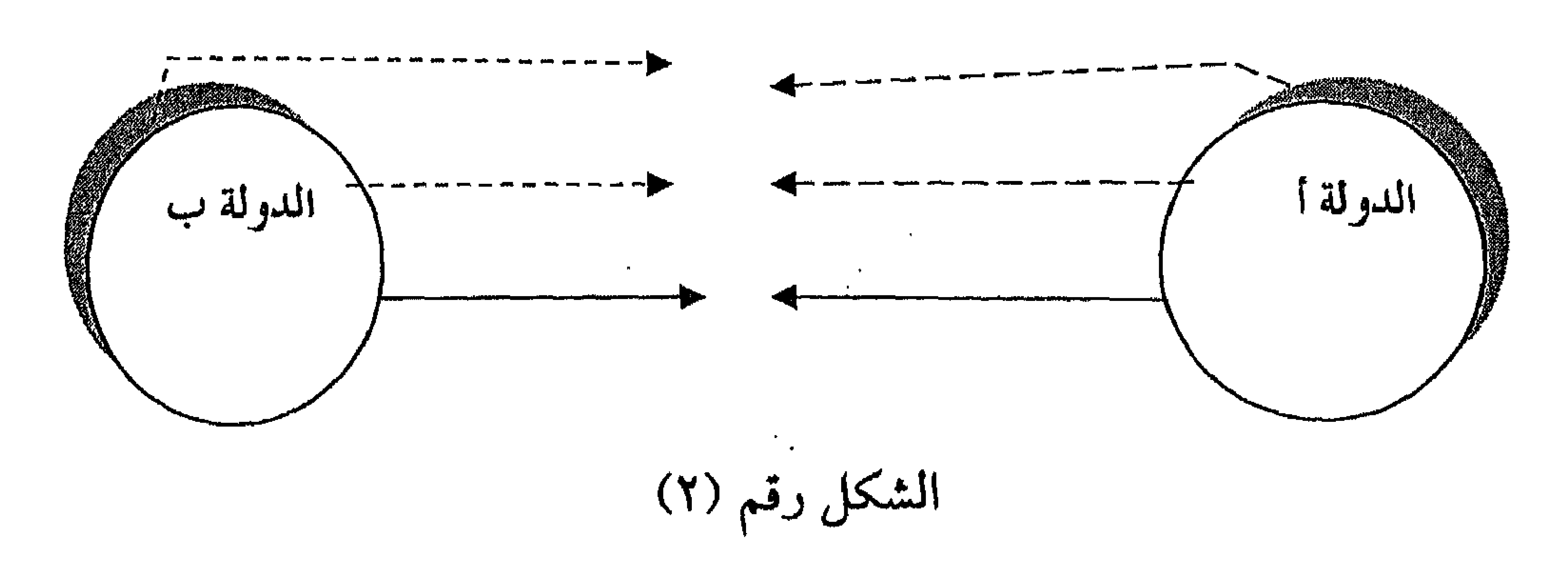
(٤) . أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٢.

والاستقرار هو الإبقاء على التوازن. وترى بأن الصراع على الساحة الدولية من أجل القوة يكمن في نموذجين مختلفين وهما: (٥)

أ. المعارضة المباشرة.

ب. الشكل التنافسي.

بالنسبة للنموذج الأول يركز على أساس أتباع دولة ما سياسة استعمارية تجاه الأخرى، بمعنى أن الدولة الأولى تلقى معارضة من الدولة الثانية من خلال رد هذه السياسة بإتباع سياسة الوضع الراهن أو سياسة استعمارية خاصة بها. وبالتالي رفض الدولة الثانية لإذعان الدولة الأولى التي تسعى إلى فرض قوتها عليها. ويمكن تمثيلها بالشكل التوضيحي التالي:

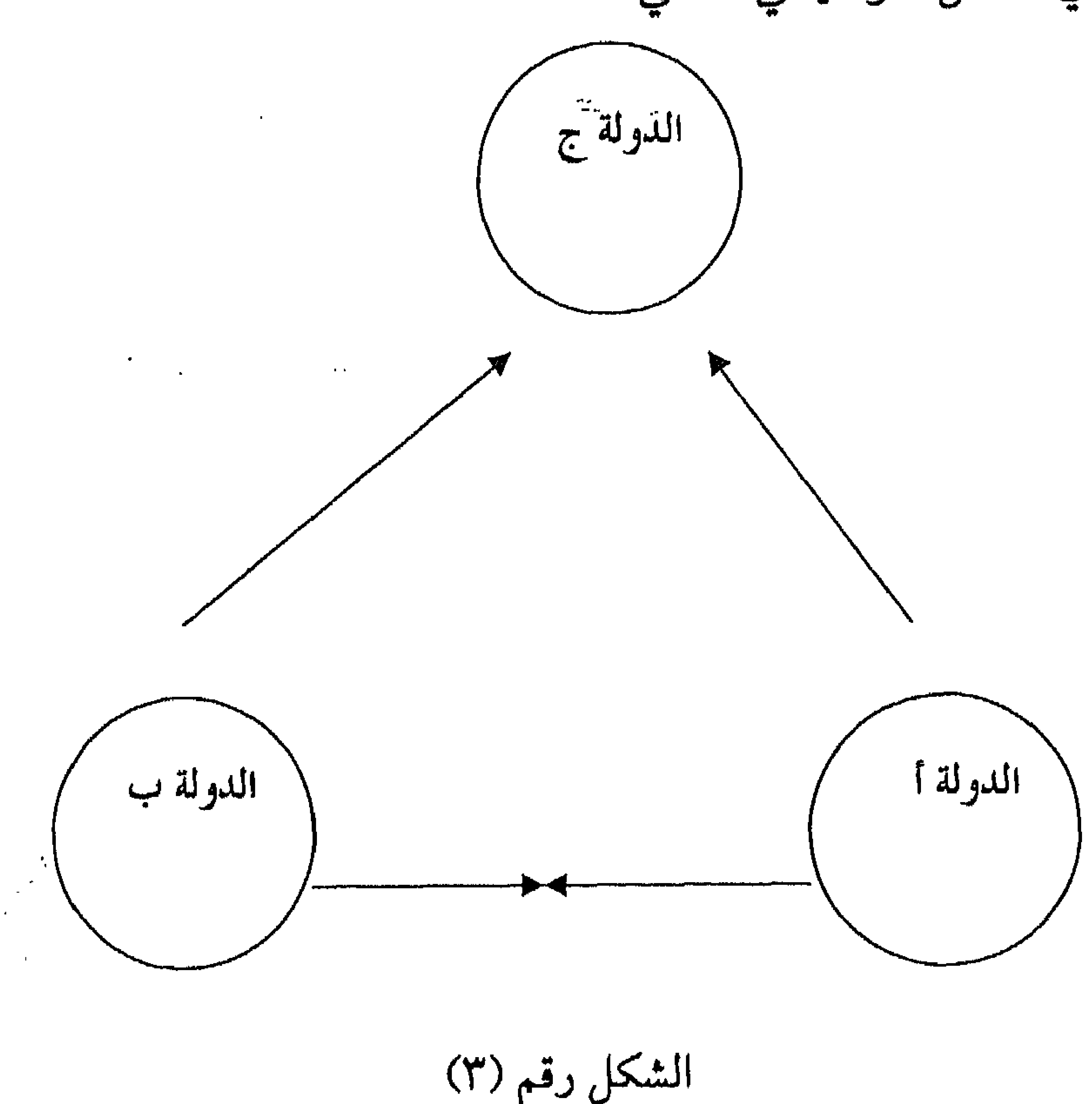


الشكل رقم (٢)

وقد تتخذ المعارضة المباشرة بين الدولتين (أ) و (ب) صورة الصراع حول السيطرة على دولة ثالثة (ج). وفي هذه الحالة تتبع الدولة (أ) سياسة استعمارية تجاه الدولة (ج) التي قد تقاوم هذه السياسة وقد تستكين لها. وفي نفس الوقت قد تتبع الدولة (ب) سياسة الوضع الراهن أو سياسة استعمارية أيضا تجاه (ج) حيث تصبح

(٥) . أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٠.

السيطرة على (ج) هدفا لسياسة (أ) التي تلقى المعارضة المباشرة من (ب) وتحاول الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة إلى (ج) أو تحقيق سيطرتها هي عليها، هنا تكون صورة الصراع على القوة بين (أ) و(ب) في هذه الحالة تجسيدا للتنافس وليس التعارض، والتنافس (Competition) يكمن في السيطرة على الدولة (ج)، كما هو مبين في الشكل التوضيحي كالآتي:

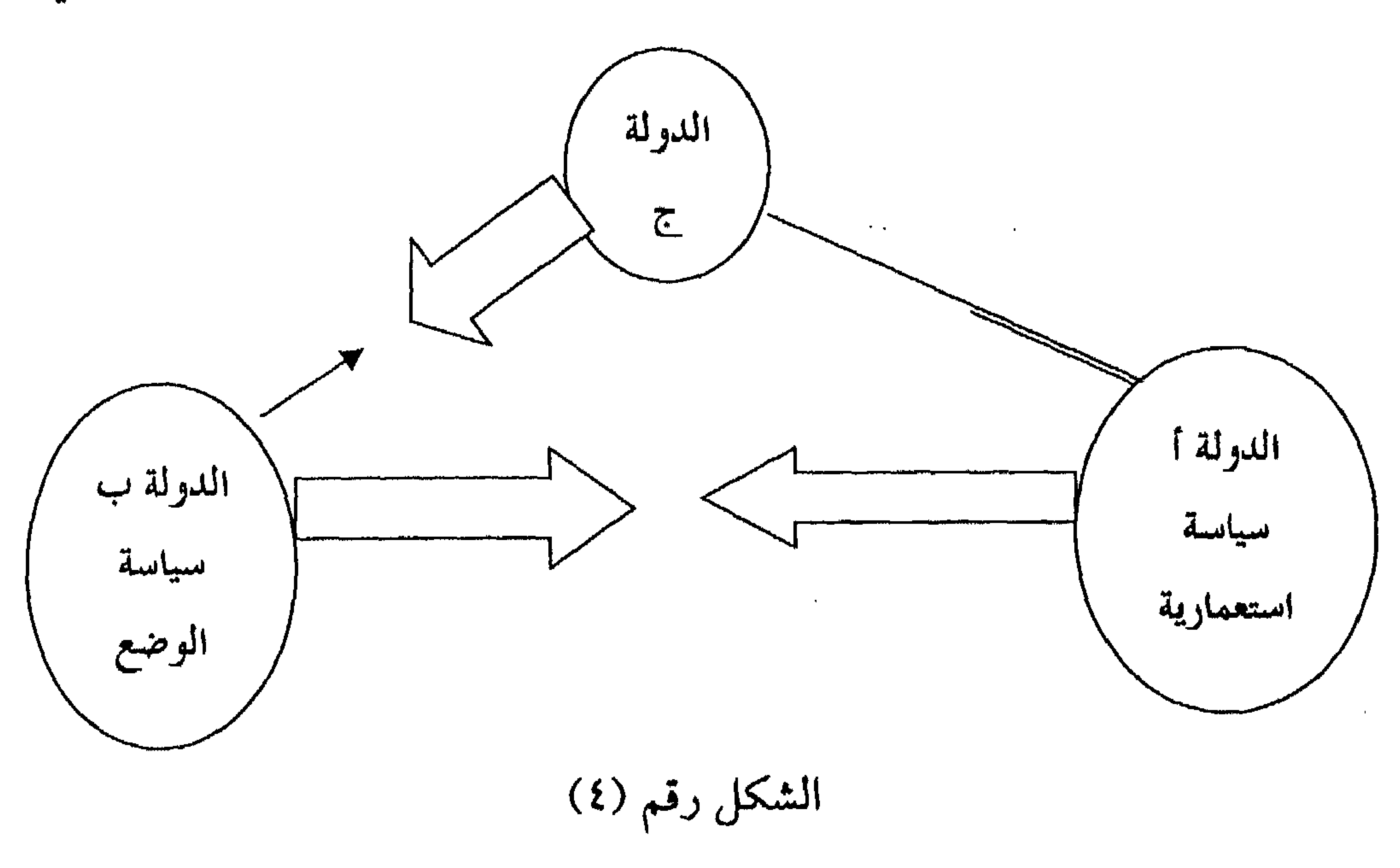


الشكل رقم (٣)

أما بالنسبة للنموذج الثاني (**النموذج التنافسي**) ويعكس هذا النموذج صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة على دولة ثالثة، والصراع هنا غير موجه هدفيا، والمقصود به أن كلا الدولتين تتنافس من أجل الاستئثار بالسيطرة على الدولة الثالثة. يكمن الصراع وفقا لهذا النموذج من أجل السيطرة على الدول الثالثة (ج) من جانب

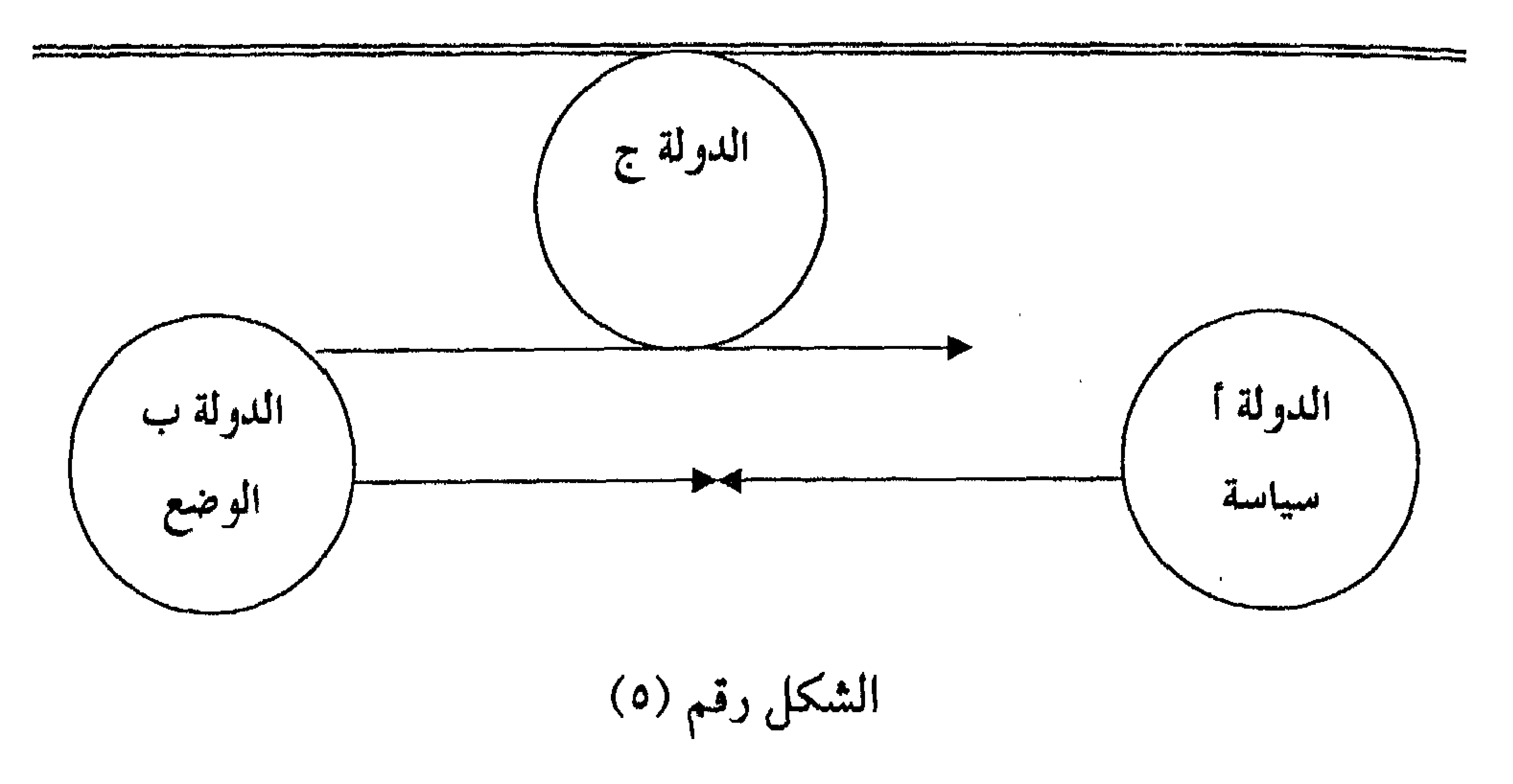
الدولة الأولى (أ) وفي وجه معارضة الدولة الثانية (ب)، و في هذا الوضع تتوازن كل من دولة (أ) ودولة (ب)، وأن هذا التوازن هو شرط الاستقرار في علاقتهما كما يعد الضمان لحماية استقلال الدولة (ج)، وفي هذه الحالة مجرد عمل من أعمال علاقات القوة بين الدولتين (أ)، (ب).

وإذا تم الاعتبار أن هذه العلاقات تتجه بشكل حاسم في مصلحة احداهما ولتكن(أ) فان استقلال الدولة (ج) يتعرض على الفور للخطر، لاحظ الشكل التالي:



الشكل رقم (٤)

ولكن فيما لو قدر للدولة (ب) والتي تتبع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن أن حققت نصرا حاسما ودائما في علاقات القوة، عندها تصبح حرية واستقلال الدولة (ج) مضمون. وبالتالي تختلف المعادلة وتظهر كالآتي:



الشكل رقم (٥)

في الشكل السابق تحاول الدولة (ب) لإبقاء الوضع كما هو من خلال الضغط على الدولة (أ) لأن الدولة (ب) هي المستفيدة وحرصا منها على مصالحها تحاول أن تمنع الدولة(أ) من التدخل تجاه الدولة (ج) وتبقي الأمر كما هو عليه بالوضع الراهن.

من خلال الشرح السابق لنماذج التنافس الدولي يبن كيفية سير العلاقات التنافسية بين الدول، وبالتالي أعطاء صورة نظرية لكافة الأشكال المتوقعة، من هنا يبدأ التحليل وفق معيار القياس على أساس أن العلاقات الدولية قائمة على نمط سلوك الدول تجاه تحقيق المصالح المستندة إلى القوة.

وتسمى هذه العلاقات الدولية بالسيطرة والتبعية، التي تعتبر القوة والفوضى جوهر العلاقات بين الدول، لاحظ هنا مصطلح التبعية وليس الاعتماد المتبادل لأن الاعتماد المتبادل يكون بين الدول المتساوية في القوة كما فسرها والتز.

المقصود بالسياسة الاستعمارية سياسة إخضاع واستغلال تمارسها الدول القوية كتعبير عن نفوذها السياسي والاقتصادي تجاه الدول الأخرى، وليس المقصود بها الاستعمار المباشر، لأن السياسة الاستعمارية تأخذ أشكال متعددة. [1]

وتكمن الأسباب والدوافع وراء السياسة الاستعمارية إلى ثلاث عوامل وهي:

١. الاستغلال الاقتصادي وذلك سعيا وراء التجارة والحصول على الموارد الطبيعية والموارد الخام والطاقة بسعر رخيص، وبيع المنتجات الصناعية بأعلى الأسعار.

٢. توسيع القوة السياسية: وتتمثل في استخدام القوة والدبلوماسية وذلك بهدف احتكار تجارة المصنوعات وفرص الاستثمار، وبالتالي تنعكس على قوة الدولة المؤثرة تجاه الدول المستجيبة والتي ليس لديها القدرة على المجابهة لضعفها.

٣. نشر النفوذ الثقافي بمعنى فرض أسلوب أو نمط معين على الشعوب الأخرى بهدف تعزيز نفوذها، و يحتمل الأمر هنا بطريق غير مباشر. وقد يكون عبر المعونات المقدمة للدولة التي هي بحاجة للتنمية غير أن الباطن هو استغلال مخادع.

(١). السيد، عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص : ٣٥.

القارة الإفريقية

تعتبر أفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها ٣٠,٣مليون كم مع جزرها وهي بذلك تعادل خمس مساحة اليابسة من العالم .[١] وتحتل قارة أفريقيا موقعا استراتيجيا مهما فهي بموقعها المحاط بقارة أوروبا واسيا وإطلالتها على المضائق المائية المهمة في حركة التجارة العالمية تشكل محور ارتكازي أساسي في العالم، أنا لست في صدد شرح الحالة الإقليمية للقارة الأفريقية الذي يفسر التكالب الاستعماري الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر ومع بداية عصر النهضة في أوروبا وتدافع القوى الأوروبية للسيطرة على أفريقيا بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ والذي وضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية في هذا المؤتمر وهي (بريطانيا وفرنسا وبلجيكيا والمانيا) والتي انطلقت لاستعمار أفريقيا تحت ستار البعثات التبشيرية أو الشركات التجارية وراء المستكشفين. [٢]

تتميز المرحلة الحديثة لاستعمار أفريقيا عن المراحل السابقة، لقد كان التنافس في السابق قائما على تجارة الرقيق في فترة ما قبل المرحلة الحديثة وبالتحديد في القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر، وقد تباينت الأسباب والدوافع آنذاك فزيادة على تجارة الرقيق كانت القارة السمراء تختص بالتجارة وخطوط الملاحة البحرية إلى آسيا، ولكن ما يفرق المرحلة الحديثة عما سبق أنه أصبح يأخذ نمط جديد من التنافس الاستعماري حيث تستند التوجهات إلى الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، وأصبح

(١). إبراهيم، أحمد سعيد، **أفريقيا جنوب الصحراء**: دراسة في الجغرافية الإقليمية، ليبيا، ط١، منشورات جامعة السابع من ابريل، ١٩٩٣، ص: ٩.

(٢). رأفت، غنيمي الشيخ، **أفريقيا في التاريخ المعاصر**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص: ٣٥.

الهدف تكوين إمبراطوريات ضخمة وخاضعة للاستغلال الأوروبي التقليدي، وتمثل الفترة هذه من أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهايات الحرب الباردة. (٣)

لطالما كانت وما زالت القارة الإفريقية محط جذب للقوى الاستعمارية القديمة والحديثة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي المقومات التي تمتلكها القارة السمراء؟ والتي جعلت منها مطمعا لكافة الأطراف الدولية في محاولة إيجاد موضع قدم فيها.

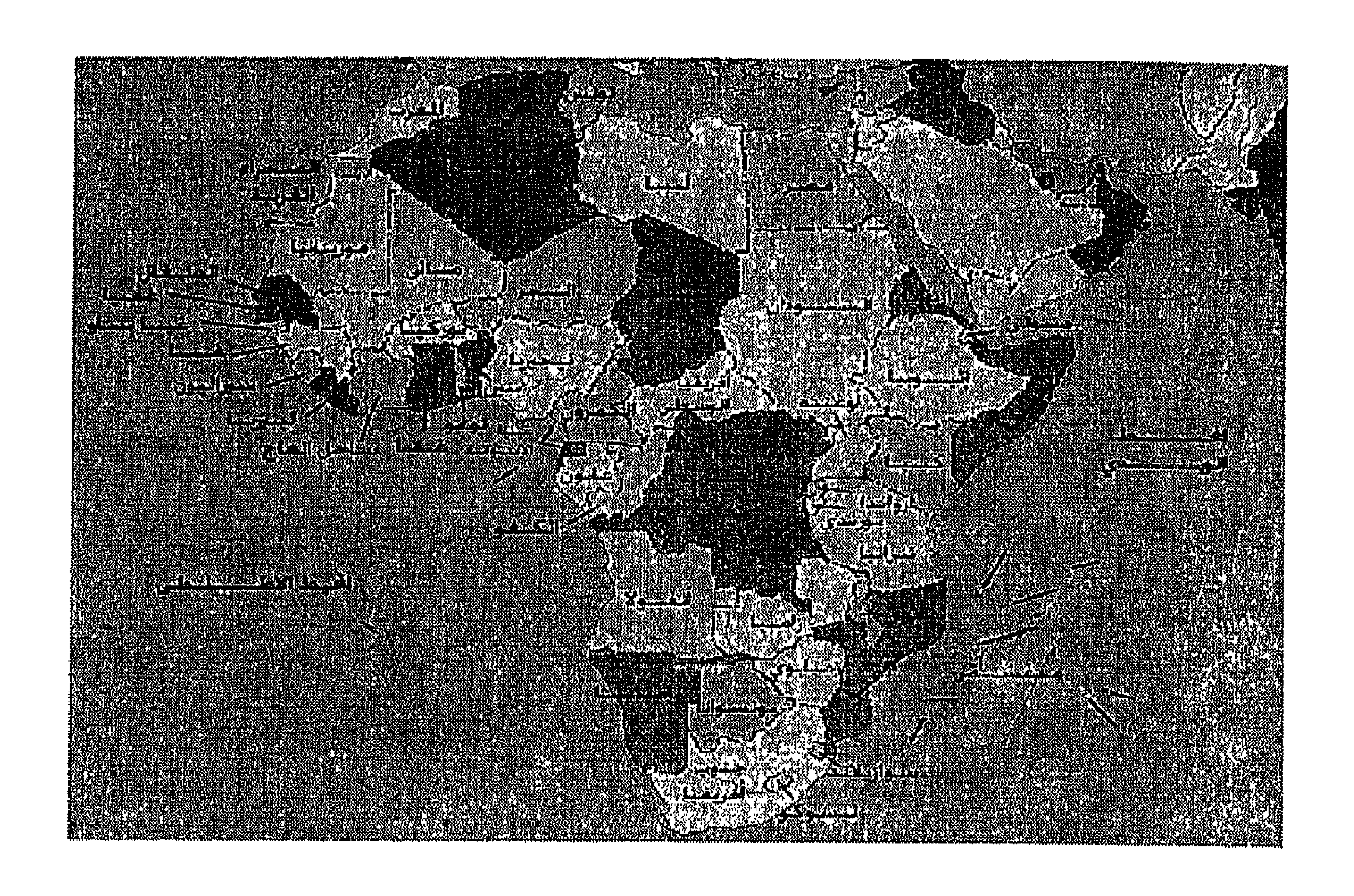
لابد من التطرق لأبعاد الوضع الأفريقي على كافة المستويات، فلو نظرت إلى القارة الإفريقية لوجدت أنها عبارة عن دول حديثة الاستقلال نسبيا، وهذا أن دل على وجود هشاشة في بنية النظم السياسية الأفريقية لعدم تمتعها بالمؤسسية الراسخة، ناهيك عن تجاذبها في الصراع الدولي أبان فترة الحرب الباردة، وزيادة على ذلك الصراعات الداخلية بين الدول والتي كان سببها التدخل من قبل الدول الكبرى في شؤون القارة الأفريقية، التي أحدثت تغيرات في هيكل الدولة الإفريقية، التي باتت تعيش بمعزل عن الجماهير بل أنها سبب رئيسي في تخلف القطاعات المختلفة، وهي بالنهاية تركة الاستعمار، ففي الجانب الاقتصادي عمد الاستعمار إلى برمجة الدول الإفريقية لكي تستهلك ما لا تنتجه، أي وضعها تحت دائرة التبعية للقوى الاستعمارية على مدى الفترات التي عاشتها القارة الإفريقية. (٤)

---

(٣). عوض، عثمان، **التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا**، (د.م)، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩، ص: ١٤.

(٤). بادي، أونيمود، **أفريقيا – الطريق الآخر**: أزمة الديون، ترجمة (بهجت عبد الفتاح عبده)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص: ٢٢.

الشكل التالي يظهر الدول الإفريقية المستقلة:



الشكل رقم (٦)

وفي صدد الإجابة عن السؤال الذي تم طرحة بخصوص المقومات التي تمتلكها القارة الإفريقية، والذي سوف يتم التطرق لها ضمن هذا المبحث بالإضافة إلى رصد الأوضاع السياسية لإفريقيا .

أولا: الأهمية الاقتصادية والموقع الإستراتيجي

بالرغم من أن الاقتصاد الأفريقي متخلف في معظم مجالاته ولا يبلغ نصيب القارة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي إلا نسبا قليلة لا تتجاوز ٥ في المائة.[1]

(١). إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٥.

ومع ذلك فأن الموارد الطبيعية التي تتمتع بها أفريقيا يجعلها تتبوؤ منزلة الاهتمامات الدولية. لو أخذت مثلا الثروة المعدنية والتي توجد في القارة بكميات هائلة من خامات بعض المعادن وأشباه المعادن، وتحتل المرتبة الأولى باحتياطي الموارد الطبيعية التالية: بحيث تنتج ٢٥في المائة من إنتاج الذهب العالمي و٨٠ في المائة من البلاتين العالمي و٢٧في المائة من الكوبالت و٤٠في المائة من الألماس، بالإضافة إلى الفوسفات والكروم والمنجنيز والبوكسيت والفانديوم والكلور. وتحتل أيضا المرتبة الثانية على الصعيد العالمي خامات النفط والغاز، حيث يبلغ الاحتياطي العالمي للنفط ١٢ في المائة و١٠ في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم.[٢] ولكن الخام الذي يبلغ أهمية كبرى هو النفط ومشتقاته لأنها عصب الحضارة وقوتها المحركة فبدونها تتوقف جميع الفعاليات الصناعية المختلفة المجالات.

ما هي مزايا النفط الإفريقي عن غيره من النفط؟ تشير الدراسات بأن النفط الإفريقي ذو جودة عالية ويمتلك مواصفات ومزايا مختلفة لأنه لا يحتاج إلى وقت كثير في عملية التكرير أي قليل الشوائب بالإضافة إلى قربه من موانئ التصدير الأوروبية . كما أشار "الدكتور حمدي عبد الرحمن" في حديثة عن مزايا النفط الأفريقي، والذي يعد محط جذب واهتمام الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. [١]

(٢). أحمد، البرصان، التنافس الدولي في افريقيا وأمن الخليج العربي، مجلة آراء، العدد ٧٥، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر ٢٠١٠، ص ص: ٢٩- ٣٠.

(١). مقابلة مع حمدي عبد الرحمن على قناة الجزيرة، برنامج (بلا حدود) حو ل الصراع الدولي في أفريقيا، تاريخ المقابلة ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

ثانيا: إفريقيا في فترة الحرب الباردة

أن قارة إفريقيا تتألف إلى درجة كبيرة من دول متخلفة ونامية ذات حكومات هشة انشئت معظمها في فترة ما بعد المستعمرات الأوروبية. الانقسامات الداخلية في كثير من هذه الدول مبنية على الفروق القبلية واللغوية مما يجعل الطريق نحو التنمية أكثر صعوبة بالإضافة إلى ضعف النظم السياسية في إفريقيا يجعلها لا تشجع على الاستثمار الأجنبي ولم يكن هنالك سوى اهتمام متشتت للقطبين العظميين، الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا. [٢]

عاشت الدول الإفريقية في مرحلة الحرب الباردة عادة "إدمان الاعتمادية" على الغير، بمعنى كلما احتاجت دول إفريقيا إلى معونات في مجالات الإنماء والدفاع تركن إلى المناورة من أجل المزايدة بين الشرق والغرب مما جعل القطبين الدوليين تستغل الظروف التي تعيشها تلك الدول والتي وقعت في شرك الاستقطاب الدولي، وهذا الأمر خلف عواقب سلبية على الدولة الإفريقية في النظام الدولي، إذ أصبح ينظر للدولة الأفريقية على أساس النظام الحاكم فيها، حيث كانت الدول الأفريقية في فترة الخمسينات والستينيات تعيش مرحلة الاستقلال من هيمنة الدول الأوروبية وبناء أنظمتها الناشئة.

اخذ الطابع الأيدلوجي معظم الاهتمامات للصراع الدولي إفريقيا، غير أن هناك دراسات تشير بوجود دوافع اقتصادية في التغلغل تجاه القارة الإفريقية، فعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا عام ١٩٧٠حوالي ٣ مليارات دولار أما العوائد التي تحصل عليها الاحتكارات الأمريكية من خلال

(٢). روبرت، كانتور، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

الشركات الأوروبية قدرت بحوالي ٤٠ في المائة والتي تقدر بمليار دولار سنويا، ومن ناحية سعت الولايات المتحدة عن طريق مد نفوذها السياسي إلى المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا وأن تحد من سيطرتها ضمن إطار حماية الدول الصغرى من خطر الاختراق السوفيتي. [٣] على كلا بقيت إفريقيا في تلك الفترة ضمن إطار التجاذب الدولي بهدف منع مزايا المصادر الإفريقية عن الأخرى أكثر من اهتماماتها بمعالجة المشاكل الأساسية في القارة.

ثالثا: أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة

لقد عانت القارة الإفريقية التهميش في بدايات عقد التسعينيات لأن المرتكزات الأساسية التي قامت عليها التدخلات الدولية قد انتهت مع بروز النظام الدولي الجديد، تعاني القارة الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلقي تلك المشاكل على القارة الإفريقية أعباء إضافية .

فقد شهدت القارة الإفريقية جملة من المتغيرات السياسية في مطلع التسعينيات ولعل أهم هذه المتغيرات هو انتشار ظاهرة الانتخابات التعددية في أكثر من بلد إفريقيا، وهي ظاهرة ايجابية وجاءت من خلال الضغوط الغربية والولايات المتحدة، فإفريقيا تميزت طوال العقود التالية على مراحل الاستقلال باعتلاء العسكريين لسدة الحكم فيها أو انفراد حزب واحد بالسلطة السياسية. [١]

(٣). مجدي، حماد، محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠،مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٧، ص ص: ٣٥- ٣٨.

(١). عبد السلام، إبراهيم البغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي ١٩٩٦- ٢٠٠١، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص: ٦١.

شملت التغيرات التي أحدثتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ٣٠ دولة افريقية في عقد التسعينيات فقد وجهوا قضية منح القروض والمساعدات الاقتصادية بضرورة إصلاحات سياسية ليبرالية تنهي حقبة سيطرة النظم العسكرية والأحادية الحزبية، أن حالة زائير(الكونغو الديمقراطية حاليا) "موبوتو سيسيكو" المثال الأبرز على دور القوى الغربية والشركات المتعددة الجنسية في إيصال واحد من أكثر زعماء القارة فسادا، والذي استخدم السلطة لأغراضه الشخصية وإحالة زائير أغنى بلدان القارة إلى بلد فقير تفتك به الحرب الأهلية . تظهر هنا التدخلات الدولية التي لها أجندتها في القارة عبر تبديل القيادات ودعم نظم استبدادية.

وكما أشرت في السابق أن أهمية الموارد الأولية والنفط خصوصا أن هنالك تغيير في نمط التفكير الإستراتيجي الأمريكي مع نهاية الحرب الباردة، بل وبالتحديد مع أواخر العام ١٩٩٩ والتركيز على البلدان التي تتوافر فيها الإمكانيات من هذه الموارد، كما تسهم الصراعات المتفجرة في القارة إلى انخفاض أسعار المواد الخام فيها كنتيجة طبيعية إلى زيادة سعي البلدان الأفريقية المتصارعة إلى ارتفاع الديون المالية لسد احتياجاتها من الأسلحة من خلال استنزاف صادراتها الطبيعية. (٢)

الأمر غير مقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية في فرض الضغوط على القارة الإفريقية بل هنالك فرنسا الأكثر نفوذ في إفريقيا وفي ظل حكم الديغوليين لفرنسا على الصعيد الدولي، تظهر حرصها على دعم مواقعها في القارة لمواجهة الامتداد الأمريكي نحوها ويكمن الصراع الدولي في دعم الأطراف الدولية للبلدان الإفريقية

(٢). وليد، عبد الحي (محررا)، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، المفرق، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٢، ص ص: ٣٣٨- ٣٣٩.

لخلق حلفاء أو تدعيم حلفاء سابقين وبالتالي وقعت هذه البلدان في دائرة التبعية الدولية.

من جانب آخر ما زالت الدول الإفريقية تعاني عدم الاستقرار السياسي وشيوع الفساد الإداري والاقتصادي ولعل الديون المثقلة هي ما تعاني منه القارة، حيث بلغت ١٣٢ ,٢٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ وهو ما ينعكس على مؤشرات التنمية كافة بحيث يمكن اعتبار أفريقيا أقل مناطق العالم في مجال التنمية.

يمكن إجمال الأوضاع الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال مايلي:

١. المشاكل السياسية المتعلقة بالنظم السياسية مثل تزايد عدد الانقلابات العسكرية التي شكلت عائقا أمام التنمية والاستقرار والتي تعد معيار فشل للديمقراطية في القارة الإفريقية، والأمثلة على ذلك عديدة مثل الانقلاب الذي حدث في في النيجر عام ١٩٩٦و ساحل العاج عام ١٩٩٩.

٢. الحروب الأهلية التي تعد احد ملامح القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة رغم أنها كانت في السابق واستمرت إلى الآن مثلما حصل في كل من بوروندي ورواند وسيراليون والكونغو وغيرها من الدول الإفريقية.

٣. إضافة إلى ما سبق هنالك مشاكل الحدود والحروب الإقليمية التي انتشرت على بين الدول الإفريقية مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون، والصومال واثيوبيا والتي لجئت إلى الحروب لتسوية نزاعاتها.

٤. في حين أن التدخلات الدولية لعبت دور أساسي في شؤون القارة الإفريقية مثل التدخل في السودان كما سوف أتطرق لها في الفصل الثاني لاحقا ضمن الحديث عن التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية.

المبحث الثالث: أثر النظام الدولي على التنافس الدولي

لقد ذكرت في المبحث الأول ضمن الحديث عن النظام الدولي بأن هنالك ثلاث عدة معاير لتميز هذا النظام، فلو تم الاعتبار بأن الأساس في التفريق هو عدد الأقطاب الفاعلة فيه والتي تكمن ضمن التقسيم التالي:

أولا: النظام الدولي الثنائي القطبية وفي هذا النمط من إشكال النظام الدولي تكون هنالك دولتان متوازيتان في القوى فيما بينهما، وترتبط القطبية الثنائية بالصراع والتوتر الدولي، فكل قطب دولي يحاول أن يتغلب على القطب الآخر من خلال زيادة إمكانياته أو تدعيم نظام محالفاته أو ترغيب الدول غير المنظمة للانضمام إلى قطبه. (١)

يمكن اعتبار أن هذا التقسيم كان ضمن الفترة الممتدة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى عام ١٩٩١ التي صقلت النظام الدولي إلى قطبين دوليين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لقد هيمنت الحرب الباردة على أربعة عقود ونصف من تاريخ العالم وهي حقبة من التنافس أمكن للقوى العظمى فيها أن تحتفظ بهذا التنافس ضمن حدود وضوابط تحت معيار توازن القوى.(٢)

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الحرب الباردة متمسكة بفكرة الاحتواء، لقد عكس مبدأ الاحتواء أولوية قصوى في العلاقات الأمريكية مع الدول

---

(١). علي، الشرعة، **أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية ١٩٩٠-٢٠٠٥**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، العدد ٢، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٨، ص ٢١٦.

(٢). ريتشارد، هاس، **مستقبل السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، ترجمة (محمد عبد القادر)، الأردن، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، (د. ت)، ص: ٢.

الأخرى ضمن هذا النظام الدولي وبالتالي انعكس على دعم الحكومات المعادية للشيوعية أو تلك التي كانت على الأقل تعارض الحكومة والقوى المرتبطة بالاتحاد السوفيتي، ودون أي اعتبار أو إعطاء أهمية للطبيعة السياسية والاقتصادية للأنظمة التي تدعمها.

وليس هنالك من شك بأن القارة الإفريقية كانت أحد مسارح الصراع الأيدلوجي على المستوى العالمي، بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، وانقسمت دول القارة الإفريقية بين مؤيد للغرب أو مؤيد للشرق وبالتالي لعب العامل الأيدلوجي دور أساسي في انقسام القارة.

وبالتالي هذا يثبت الفرضية بأن النظام الدولي له دور في التنافس، من غير الحكم المسبق لابد من التطرق إلى الأدلة التي تثبت اثر النظام الدولي على التنافس ليس فقط ضمن هذه الفترة ولكن تشمل مراحل أخرى تغير فيها بنية النظام الدولي، وما هو وضعية الدول الكبرى الأخرى في القارة الإفريقية؟

يمكن تناول وضعية النظام الدولي في تلك المرحلة على القارة الأفريقية:

١. أن الدول الإفريقية لجأت في الحصول على الاستقلال من خلال المناورة بين القطبين عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية وبالتالي وقعت في منحنى الاستقطاب الدولي الذي فرض عليها إما أن تكون مع الكتلة الغربية أو الكتلة الشرقية.

٢. أن إفريقيا كانت شبه مغلقة على دول مثل الصين واليابان لأنها كانت واقعة ضمن النفوذ الأوروبي، ولكن هذا الأمر تغير خصوصا أن الدول الإفريقية ظاهريا بدأت تستقل عن أوروبا.

صحيح أن جمهورية الصين الشعبية كانت تعتبر ضمن الكتلة الشرقية في صراعها ضد الامبريالية الغربية ولكن هذا الأمر تغير بعد خلافها للاتحاد السوفيتي على اثر اتهام الصين تلك الأخيرة بإتباعها لفكرة التعايش السلمي وبالتالي الخروج عن المبادئ الماركسية، ومشاركة الصين لمؤتمر التضامن الأفريقي – الأسيوي في باندونج عام ١٩٥٥ وانتقل الصراع إلى إفريقيا من خلال دعم الصين لحركات تحرير افريقية مخالفة للتنظيمات الموالية للاتحاد السوفيتي. والتي يمكن إطلاق تسمية القطبية الثنائية المرنة على هذه المرحلة ووفق تصنيف مورتن كابلان كما تناولته في المبحث الأول، والتي استمرت حتى نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي .

العلاقات الصينية الإفريقية في تلك الفترة لم تكن بالمستوى المطلوب على الرغم من أنها نجحت في تقديم نفسها كشريك للدول الإفريقية وارتكازها في علاقات مشتته وأحيانا غير مركزه، وأنها كانت تمد البلدان الإفريقية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية في حروب التحرر من الاستعمار الأوروبي آنذاك للقارة، وركزت على مبادئ التعايش السلمي في علاقاتها، وكانت الصين تعاني من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتتهم الدولتان العظميين بالتآمر على إحباط أهدافها المشروعة وتقسيم العالم بينهما. [1] الصين كانت تعتبر في فترة الحرب الباردة ضمن الدول الكبرى من الدرجة الثانية.

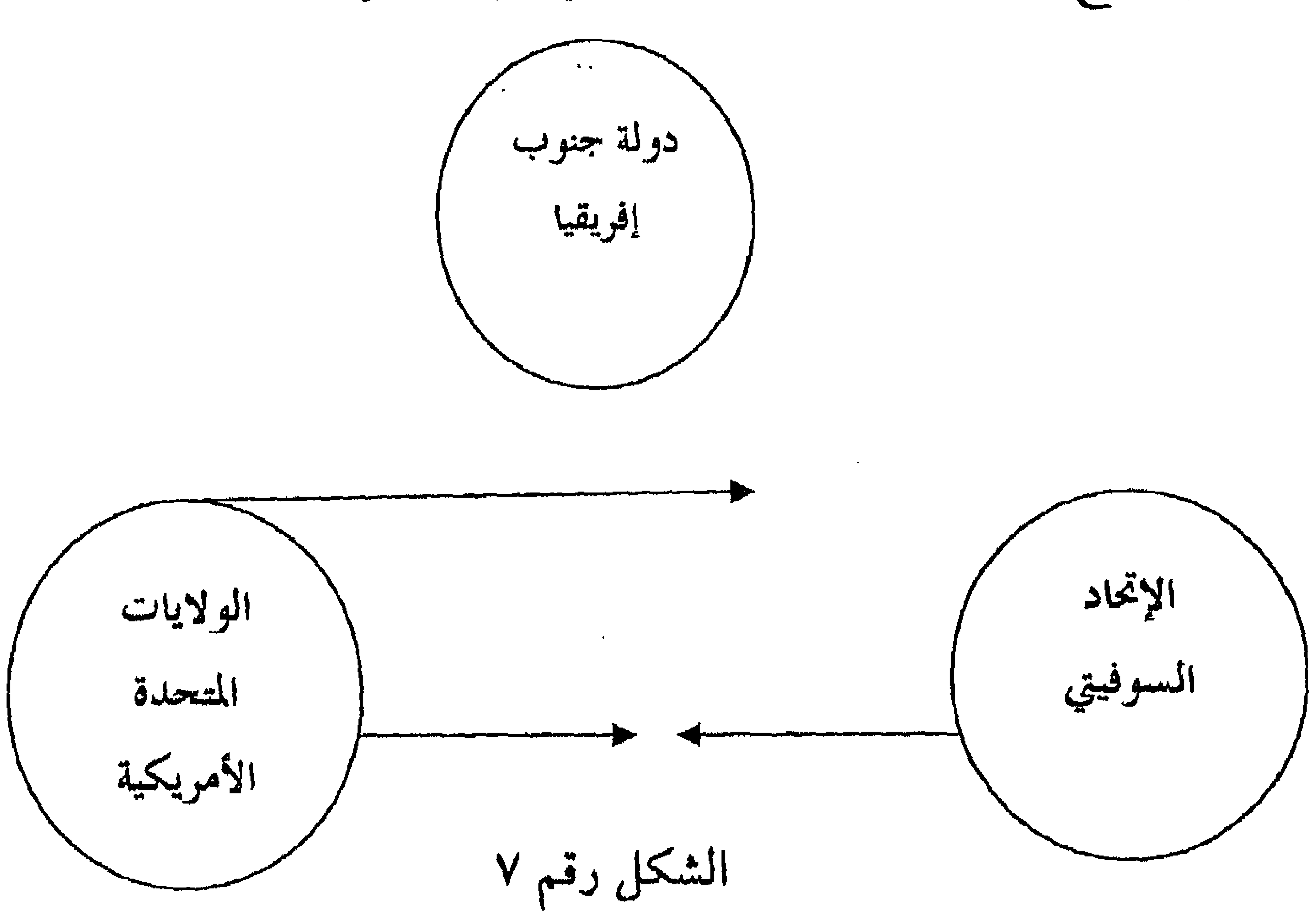
لوتم الأخذ بما قاله والتز عند تفسيره للنظام الدولي بأن القدرات التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام هو الذي يفسر التنوع في السلوك داخل النسق، وخصوصا أن الهدف الرئيسي للدولة هو الحصول على القوة وضمن مبدأ تحقيق الهيبة الدولية.

---

(١). محمد، إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم، الأردن، الجامعة الأردنية، ١٩٨٠، ص٩٢.

حين التطبيق على دولة افريقية معينة فعلى سبيل المثال لتكن جنوب إفريقيا (دولة الفصل العنصري) هي واقعة ضمن فلك الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي جعلها تتغاضى عن سياستها تجاه السود هو اعتبارات مواجهة النفوذ السوفيتي في إقليم إفريقيا الجنوبية.(١)

يظهر الشكل التالي عند التعبير كما أوردت سابقا لعلاقات التنافس. هنا في هذا المثال الولايات المتحدة تتبع **سياسة الوضع الراهن**، أما الاتحاد السوفيتي فيتبع **سياسة استعمارية** (السياسة الاستعمارية ليس المقصود بها الاستعمار المباشر ولكن هي سياسة إخضاع واستغلال تمارسها الدولة القوية لبسط نفوذها).



الشكل رقم ٧

(١). جميل، مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص: ٣٦.

طبعا مثل هذه السياسات اتبعت طوال الحرب الباردة التي طغى عليها الطابع الأيدلوجي وفي ظل وجود قطبين دوليين، هنالك مقولات تقول بأن العامل الاقتصادي لخدمة الغرض الأيدلوجي دخل في التنافس بين القطبين الدوليين. في القطبية الثنائية كان هنالك مظهر الصراع حول امتلاك الموارد وخصوصا في فترة الثمانينيات تجاه القارة الإفريقية، سعى الاتحاد السوفيتي على قطع

امدادت الغرب الصناعي بالنسبة للموارد الطبيعية والمعدنية القادمة من إفريقيا وفي هذا الإطار هنالك مقولة لبرجنيف في قوله "أننا نريد امتلاك الثروتين التين يعتمد عليهما استمرارية الحياة الغربية، نفط الخليج والمعادن الثمينة لأفريقيا الوسطى والجنوبية". [٢] حيث شكل الاقتصاد بعدا من أبعاد العلاقات الدولية بل أنه سبب تسريع انهيار الاتحاد السوفيتي والسياسات الخاطئة التي اتبعها غورباتشوف ساهمت في اختفاء القطب الدولي.

تسعى الدول الكبرى للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة ممكنه في الوقت الذي تبقى فيه على تنافسها ضمن حدود طاقتها، لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول ويشكل مجموع هذه الأهداف ما يطلق عليه المصلحة القومية للدولة، ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعينة، والمحدد هو حجم القوة التي ستظهرها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين.[١]

(٢). جميل مصعب محمود، المرجع السابق، ص ص: ٣٨- ٣٩.

(١) . روبرت كانتور، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٧.

ثانيا: نهاية الصراع الأيدلوجي العالمي

مع انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية المنطوية تحته في أوروبا الشرقية نتيجة الإصلاحات الديمقراطية والتي بدأت في هنغاريا وبولونيا وانهيار جدار برلين ١٩٨٩سرع من وتيرة نهاية الحرب الباردة مع حل حلف وارسو في عام ١٩٩١. [٢] وبالتالي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي وحيد في تسير شؤون العالم والدليل معالجتها العديد من الأمور مثل قدرتها على تشكيل تحالف أزمة الخليج في ١٩٩١دون أي معارضة دولية ونزع السلاح النووي من اوكرانيا.... وغيرها من الدلائل التي تبرز بنية **القطبية الأحادية للنظام الدولي** لصالح الولايات المتحدة في القدرة على إحداث تغيير في عالم ما بعد الحرب الباردة.[٣]

وينعكس الشكل البنيوي لهذا النظام على أساس وجود قوة قطبية منفردة لديها عناصر القوة والنفوذ على نحو يجعلها وحدة دولية متفوقة، هنا ظهرت الفوضى في النظام الدولي لأنه لا يوجد توازن للقوة وعلى اعتبار انه لا يوجد سلطة عليا قادرة على مجابهة هذا القطب الدولي في البيئة الفوضوية العالمية،[٤] هنالك مظاهر أخرى للفوضى في النظام الدولي ويمكن إجمالها بعدة نقاط وهي:

١. تصادم مصالح الدول في توسعها الاقتصادي هذا لأن المتطلبات الداخلية في الدولة تدفعها للبحث عن التقدم لتحقيق الاستقرار الداخلي لها.

---

(٢). مكسيم، لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة (حسين حيدر)، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٦، ص ٧٥.

(٣). **ريتشارد هاس**، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥.

(٤). ني، أوتكين، **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة (يونس كامل ديب، هاشم حمادي)، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٧، ص: ٢٤٢.

٢. ازدياد ضغط المنظمات غير الحكومية، فقد بلغ عدد المنظمات الدولية ٢٦٠أما المنظمات غير الحكومية والدولية فبلغ عددها ٥٤٧٢. أن المنظمات مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والأوبك وغيرها تأخذ لنفسها عدد من الوظائف الذاتية الدولية والتي تنتهك استقلال الدول السيادية. (٥)

٣. لم يعد المجتمع المدني يرى في الدولة شكلا رئيسيا ومستقلا للتنظيم الاجتماعي، فقد أثرت العصبيات دون مستوى القومية على الدول والتي خرجت في شكل حركات تحررية كما تحدث عنها مورتن كابلان بأن هنالك عدد كبير من الدول على شاكلة الصومال، ورواندا وليبيريا.... وغيرها من الدول التي تقع تحت رحمة المجموعات الإرهابية.

وقد شكلت الفترة ما بين ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠١سيطرة واضحة المعالم للولايات المتحدة على النظام الدولي، والتي انعكست على الوضع بالنسبة للعلاقات الدولية ضمن هذه الفترة.

طبعا ما هي وضعية الدول الكبرى في هذه المرحلة، وهل يوجد تنافس في ظل هذا النمط من البنية الدولية؟ وكيف انعكس الوضع على القارة الإفريقية في النظام الدولي الأحادي القطبية؟

أن الأزمة في النظام الدولي ترتبط أساسا بمركز التفوق الذي تفرضه الأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حساب باقي الأطراف الأخرى في

(٥). ني أوتكين، المرجع السابق، ص: ٧٦.

النظام، وبالتالي انعكس هذا على الاندفاع الأمريكي نحو القارة الإفريقية لأسباب عديدة وهي: [1]

١. انشغال أوروبا بشؤونه الداخلية بعد مرحلة الحرب الباردة ومعالجة الأمور المتعلقة في إصلاح قضاياه في إطار الاتحاد الأوروبي وأن هنالك خلافات داخلية (أوروبية) بشأن بعض تفصيلات المسار الأوروبي نحو تحقيق الاندماج الكامل، في وقت نفسه ما زالت فرنسا تتمسك بعقد مؤتمرات قمم فرانكفونية تحت رعايتها، وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي تتزعم دول الكومنولث ورابطة الانكلوفونية .

٢. انهيار الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا الاتحادية (الوريث المركزي للاتحاد المنهار) بمشكلاتها الداخلية وهي مشكلات لا تنطوي على البعد الاقتصادي أو العسكري فحسب وإنما تشمل على إبعاد اجتماعية وسياسية.

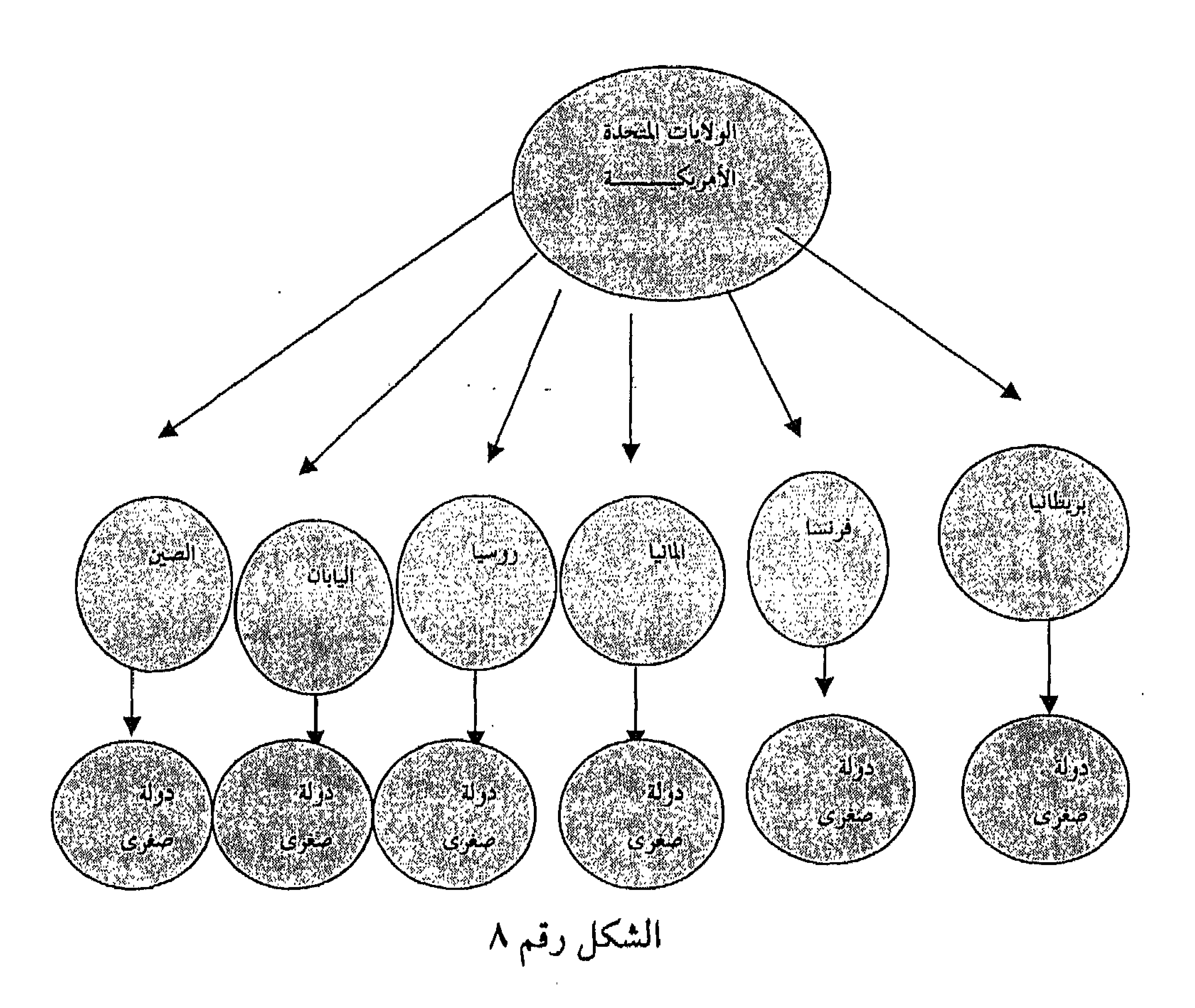
٣. انطواء جمهورية الصين الشعبية على نطاقها الإقليمي في شرق آسيا، وتفرغها لبناء اقتصادها الذاتي والتركيز على الأوضاع الداخلية والاقتصادية والسياسية، إزاء الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة عليها بخصوص تايون ومحاولة استخدامها كورقة ضغط أمام الصعود الصيني.

أن النظام الدولي لن يكون محايدا على الإطلاق وسوف يستمر بالتأكيد في ترجمة مصالح القوى المهيمنة، إلا أن الفرق بين الفوضى ووجود النظام الدولي هو المتمثل

(١). جميل مصعب محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١-٢.

في وضع ضوابط متفق عليها مع قبول الاحتكام إليها في حالة النـزاع وتسـخير القـوة لفرضها. [٢]

يمكن تمثيل النظام الدولي في عقد التسعينيات من خلال الشكل الآتي: [١]



الشكل رقم ٨

(٢). محمد، تاج الدين الحسيني في العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق ؟، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٢، ص ١٦٦.

(١). سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.

وهذا ما قال عنه صمؤيل هنتجتون وجود قطب وحيد مسيطر مع حتمية وجود تعددية لأقطاب أخرى، هذا النمط يسمى **بالقطبية الأحادية الصلبة** إذ يتضمن قوة متفوقة والعديد من القوى الأخرى الكبيرة. [٢]

من جهة أخرى فان تحديات الصراع على البقاء لم تعد تحسم كما كان عليه الأمر في الماضي بواسطة الأدوات التقليدية للدبلوماسية أو المؤسسة العسكرية بل أنها فتحت جبهات جديدة للصراع أو التنافس مما أدى بتبدل الوسائل والغايات، هنالك إفرازات لقوى دولية جديدة لا تقتصر كما ذكرت على المجال العسكري والاستراتيجي بل تتجاوزها إلى الميادين الأخرى الصناعية والمالية حيث أصبحت التعددية تفرض وجوها جديدة للقوة مثل الصين في جنوب آسيا والاتحاد الأوروبي.

على الرغم من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في بنية النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ إلا أن هنالك دلائل ومؤشرات تشير إلى تراجع مكانتها الدولية، ومنها لم تستطع استعادة النظام في تلك البلدان مثل الصومال، وكولومبيا ولم تقدر على تلافي أو منع انتشار السلاح النووي في آسيا الجنوبية، ولم تنجح في تلافي الانهيار المدني في رواندا والكونغو وخلق تحالف ضد العراق بعد عام ١٩٩٢ وإسقاط الأنظمة الغير مرغوبة مثل كوبا وليبيا وكوريا الشمالية والكونغو. وضعف التأثير بشكل حازم تجاه الاتحاد الأوروبي واليابان أو التدخل بشكل فعال في العمليات الداخلية لجمهورية الصين الشعبية. [١]

---

(٢). محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٧.

(١). ني أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

غير أن سنة ٢٠٠١ أكدت على الرجوع للقطبية الأحادية في بنية النظام الدولي بعدما ظهرت مؤشرات عديدة تنبأ بالتعددية خصوصا في أواخر عقد التسعينيات، وأن القطبية الأحادية والمتمثلة بالولايات المتحدة استطاعت أن تحشد تحالفات دولية ضد ما يسمى بالإرهاب وتوجيه كافة الإمكانيات في سبيل تحقيق أهدفها ووفق قدرة هذا النظام على التأقلم والاستجابة للبيئة التي يعيش فيها، ولان النظام الدولي يتميز بالحركة والديمومة وليس شيئا ثابتا يحدث فيه تفاعلات تحكمها قواعد العلاقة والتوازن يمكن تشبيها بالقطبية الأحادية المرنة.

وطغت على استخدام الأداة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية على البلدان الصغيرة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وانعكس هذا المحدد في علاقاتها كقوة عظمى تجاه الدول الأخرى أو من خلال اطراف أخرى بطريقة غير مباشرة كما حدث بالنسبة للصومال عندما دعمت الولايات المتحدة إثيوبيا للتخلص من نظام المحاكم الإسلامية. (٢)

هنالك من يرى بأن النظام الدولي الأحادي القطبية هو نظام انتقالي سيتجه إلى القطبية التعددية وأنه بالأحرى قطبية تعددية قيد التشكيل، حيث أن القطبية الواحدة تستلزم ارتباطا بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للقطب المسيطر وهو ما لا يتوفر في حالة الولايات المتحدة فهنالك انتشارا وتوزع لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي، في حين أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلات اقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على البقاء في قمة الهرم لبنية النظام، وخصوصا أن

---

(٢). حمدي،عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨، ص: ١٨٩.

هنالك قوى دولية أحدثت طفرات وقفزات ايجابية على الجانب الاقتصادي وبالتالي ظهور أقطاب دولية تسعى لتحقيق تغيرات في سلم القوى بالنسبة للنظام.

وكما أشار كينث والتز بأن الدول وحدات أساسية تشكل التفاعلات فيما بينها هيكل النظام الدولي وأنها تتسم بالاستمرارية وتوزيع عناصر القوة، وأن القوة تقاس بمقارنة الطاقات الكامنة في الوحدات المكونة للنظام وهي العنصر الوحيد الذي يميز بين وحدات متشابهة تماما (أي في وظيفتها على الاستمرار) ولها نفس الأهداف في بنية النظام الدولي. (٣)

لكن القطبية الأحادية لم تدوم طويلا وأول مؤشر على ذلك هو التناقضات التي حدثت اثر الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ حيث ظهرت خلافات بين مؤيد للولايات المتحدة ومعارض ويمكن تمثيلها بالشكل الآتي أو بالمعادلة التالية: ٢ + ١ + ٢ بمعنى أن (بريطانيا والولايات المتحدة) (فرنسا) (الصين وروسيا) مع إمكانية اتخاذ فرنسا مواقف قد تميل إلى جانب على آخر وفق مصالحها، ولعل هذا التمثيل ينبع من خلال قوة هذه الدول لصلاحياتها في مجلس الأمن وتحركاتها في النسق الدولي.

ثالثا: مظاهر التعددية القطبية

يمكن اعتبار أن النظام الدولي اخذ طريقه إلى التعددية القطبية في منتصف التسعينيات وان ظهر بشكل فعلي بعد عام ٢٠٠٣ على اثر فشل الولايات المتحدة في تشكيل تحالف ضد العراق وغيرها من التجاذبات على الصعيد الدولي.

---

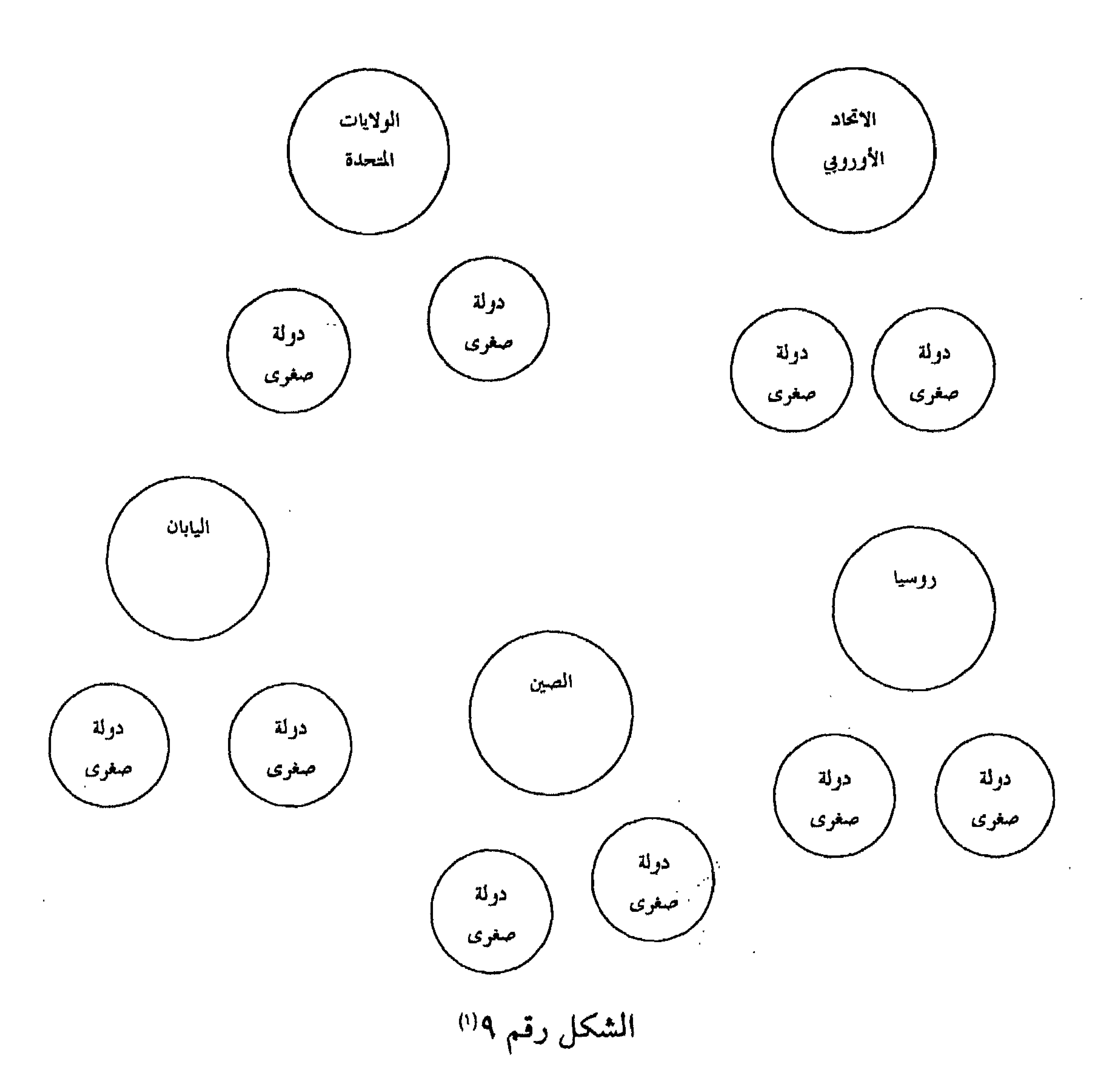
(٣). برتران بادي، ماري كلودسوتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة (سوزان خليل)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص: ١٥٤.

في ظل هذا النمط الدولي يسمح للوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل وأنها تصبح أكثر فاعلة كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، لكن تعدد الأقطاب ليس دائما يعطي الدول الصغيرة والمتوسطة الحرية في الحركة إذ انه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى فان تلك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. (٢)

وفي الجانب الآخر يحقق النسق الدولي لكل دولة من الدول الكبرى المتشاركة بقدر ما تزنه قوتها في الميزان الدولي، وعندما تتغير النسبة بين قوى الدول يصبح هنالك تبدلات في سلم القوى وتظهر مطالبة بإعادة النظر في توزيع العدل الدولي، وهذا ما حدث في بنية النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عملت الدولة المستفيد الأول من النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) على إعاقة التعديل أو الحيلولة دونه فهي دولة محافظة لانها تحافظ على الوضع الراهن، أما الدولة التي تطلب التعديل فهي دولة إصلاحية لانها تسعى لإصلاح النظام الدولي ويمكن تشبيهها بجمهورية الصين الشعبية كدولة صاعدة حققت قفزات كبيرة في الاقتصاد وغدت في مصافي الدول الكبرى.

يمكن تشبيه النظام الدولي من الفترة ما بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ بالشكل الآتي وسأتطرق لإثبات أو النفي أو بطلان لهذا التصور.

(٢). علي الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢١٦-٢١٧.



الشكل رقم ٩[1]

يتم الافتراض بأن كل قطب في بنية النظام الدولي من الدول الكبرى له ارتباطات أو تفاعلات مع الدول الصغرى الأخرى في هذه الحالة تتحقق التعددية

(١). سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٧.

القطبية في النظام الدولي،هنالك احتمالية بأن الدول الصغرى سوف تستغل نظام توازن القوى المتعددة الأقطاب لزيادة حركتها بعكس وضعيتها في النظام الأحادي القطبية وبالتالي تتحقق مرونة عالية للانتقال من قطب إلى آخر وفق مصالحها الحيوية، غير أن بنيان تعدد الأقطاب ليس دائما يصب في مصلحة الدول الصغرى والمتوسطة وخصوصا إذا اتفقت مصالح الدول الكبرى فأن تلك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغرى. [٢] وبالتالي تعمل على تقييد حركة هذه الدول وأن كان من الظاهر بأن التعددية القطبية هي أفضل من الأحادية بالنسبة لهذه الدول.

لو تم التطبيق مثلا على القارة الإفريقية لمحاولة فهم بنية النظام الدولي المفترض للتعددية القطبية، تحاول الأقطاب المختلفة في التركيز على التعامل الجماعي في سياستها تجاه القارة الإفريقية الأمر الذي يبرر وضعية التفاعلات سواء كانت على المستوى الرسمي أو الغير الرسمي لتحقيق الأهداف المرجوة في علاقاتها.

فقد عمد الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية علاقاتها مع القارة الإفريقية من خلال تقديم المساعدات وضمن إطار اتفاقية لومي،[١] ومن خلال المفوضية الأوروبية باعتبارها الجهاز التنفيذي للاتحاد ومحاولة الاختراق للقارة عبر العديد من الوسائل بهدف إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية للدول الإفريقية وبالتالي الانعكاس يعود

---

(٢). علي، الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٧.

(١). **اتفاقية لومي**: وهي الاتفاقية التي تمت بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة المستعمرات الأوروبية السابقة تجمعت تحت مسمى ACP (إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيك) وتمت هذه الاتفاقية على مراحل كان آخرها في عام ٢٠٠٠ وتستمر إلى عام ٢٠٢٠، وتمثل إطارا من أجل التنمية بين الجانبين الأوروبي والإفريقي بالإضافة إلى دول تقع في الكاريبي والباسفيك كما أنها تعد أكبر إطار مالي وسياسي في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب.

عليها بايجابية بالنسبة الاستثمارات الأوروبية في القارة الإفريقية، طبعا الاستثمارات تقوم بها **الشركات المتعددة الجنسية** من هنا تأتي الاستفادة في تعزيز ارتباطاتها مع الدول الصغرى والتي يمكن القول أن الدول الإفريقية هي ضمن منظومة التفاعلات التي تحدث في بنية النظام الدولي، وحتى الضغط على هذه الدول من خلال فرض قواعد منظمة التجارة العالمية على الدول الإفريقية، ودعم عمليات تنمية القطاع الخاص وغيرها من الأمور المتعلقة بالإصلاحات وفروض شروطها عليها. (٢) وبالتالي استخدام **المنظمات الدولية** ايضا لتمرير سياستها على الدول الإفريقية.

ويمكن التطبيق على باقي الأقطاب الأخرى أيضا فمثلا لو تم اخذ اليابان كقطب له تأثيره على القارة الإفريقية فقد اتجهت نحو تقديم المساعدات من أجل التنمية في القارة الإفريقية وكانت قد اتجهت في بداية التسعينيات وبالتحديد في عام ١٩٩٣ مؤتمر طوكيو الدولي الذي ضم عدد من الدول الإفريقية تحت مسمى "تيكاد" على غرار منتدى التعاون الصيني – الإفريقي ويعقد كل سنتين، وفي سنة ٢٠٠٣ تم عقد النسخة الثالثة منه، (٣) والتركيز هنا على الجوانب الاقتصادية والتنمية، أذن قطب دولي اقتصادي.

ولكن النظام الدولي لا يعترف فقط بالدولة الفاعلة على جانب محدد بل لابد أن تتوافر العديد من المقومات حتى تصبح الدولة ذات تأثير في النسق، وأن اليابان ما

---

(٢). جورج فهمي، أوروبا وإفريقيا.. إستراتيجية جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص ص: ١٥٣– ١٥٤.

(٣). لحسن، الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا: الوسائل والأهداف، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١١، ص: ١٢٢.

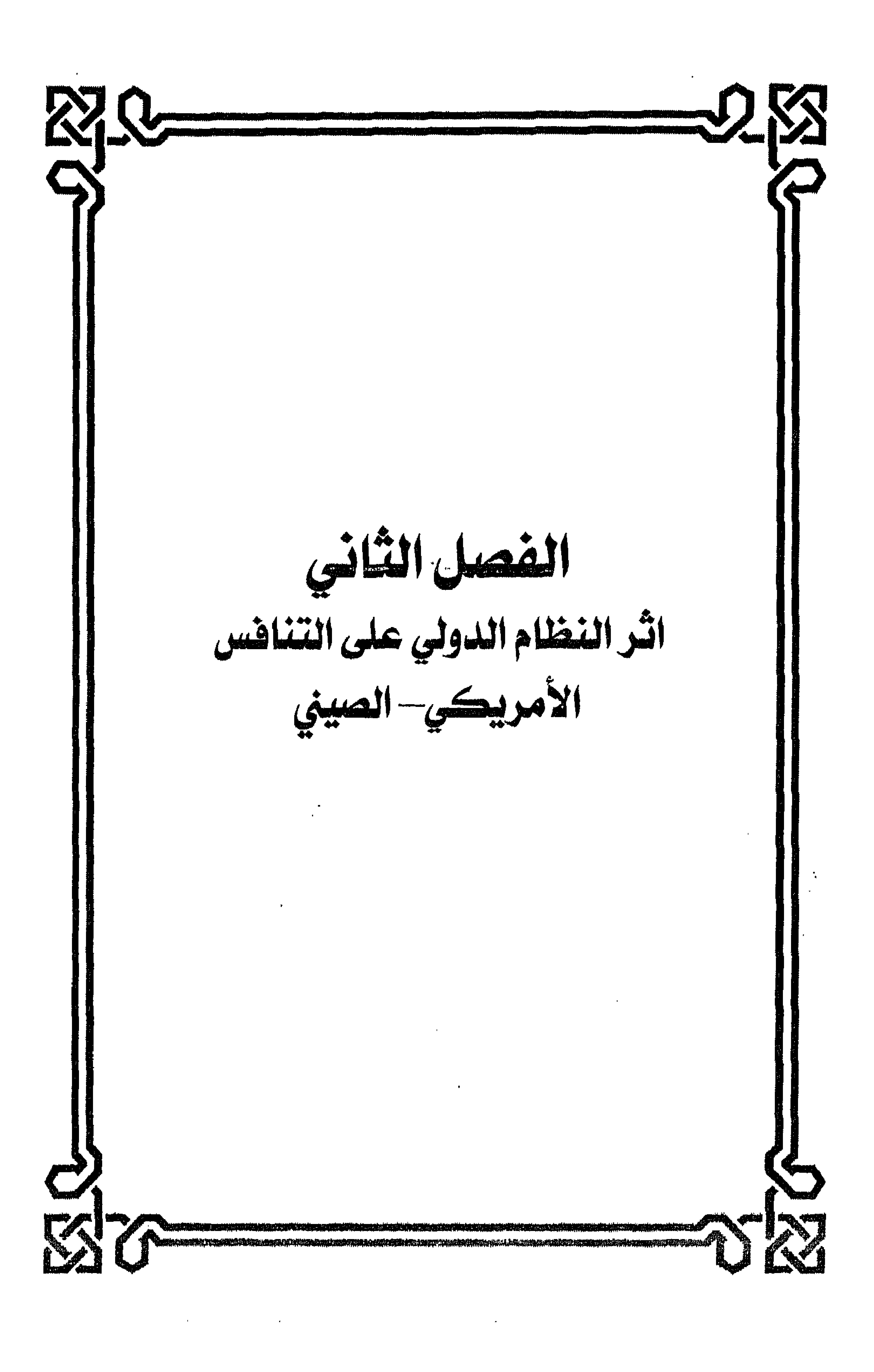
زالت تقع ضمن النفوذ أو الوصاية الأمريكية وفقدانها القدرة على التحرر من الناحية العسكرية الأمر الذي يجعلها فاقدة الأهلية أحيانا.

لعل جمهورية الصين الشعبية أفضل من الوضع الدولي بالنسبة لليابان بسبب تفاعلاتها ضمن النسق الدولي باستقلالية وأحيانا مخالفة لتوجهات الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة إذا تم الاعتبار بأنها دولة نووية وتمتلك مقومات القطب الدولي ويؤهلها إلى التأثير بشكل أكثر تجاه الدول الصغرى وإبراز نفسها كقوة قطبية في مواجهة الولايات المتحدة وهذا ما سوف أتطرق له في التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية في الفصل الثاني، وأنها حاولت من خلال علاقاتها مع الدول الصغرى أن تبرز قوتها على الساحة الدولية.

في حين أن الإستراتيجية الروسية في علاقاتها داخل النسق الدولي تختلف عن توجهات الأقطاب الأخرى وخصوصا في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، فهي ليست بحاجة للموارد الطبيعية والنفط لأنها مكتفيه ولكن الدافعية تكمن في إيجاد قوة لها في إظهار نفسها كقطب دولي لها نفوذها واستعادة دورها السابق أبان الحرب الباردة. [1] والارتكاز في توجهاتها نحو الأمور المتعلقة بالشؤون العسكرية وبيع المعدات اللازمة للتسليح، وبالتالي أخذت منحنى مغاير في علاقاتها تجاه الدول الصغرى واستغلال حاجتها من هنا تظهر روسيا كقطب دولي في التأثير على النسق.

(١). علي، حسين باكير، **التنافس الدولي في إفريقيا**، موقع الجزيرة الالكتروني، التاريخ: ٦/ ٤/ ٢٠١١، الوقت: ٢:٣٠،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm

إذن النظام الدولي في الفترة المشار إليها يمكن اعتباره تعددي الأقطاب مع وجود فروقات من حيث المقومات المتفاوتة، وعلى اعتبار أن العلاقات بنوعيها الرسمي والغير رسمي طغت على التفاعلات كمؤشر على التعددية، بالإضافة إلى الاستجابة لقدرة النظام على التأقلم مع البيئة داخل البنية للنسق الدولي.



الفصل الثاني

اثر النظام الدولي على التنافس الأمريكي– الصيني

الفصل الثاني

اثر النظام الدولي على التنافس الأمريكي - الصيني

يقوم الباحث ضمن هذا الفصل في تسليط الضوء على التنافس الدولي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية، وضمن تناول النظام الدولي كونه المتغير المستقل لهذه الدراسة وفق فترات زمنية مع التركيز على حقبة ما بعد الحرب الباردة كونها فترة الدراسة، وبالتالي تحديد ملامح التنافس الأمريكي – الصيني تجاه القارة الأفريقية، وهل طبيعة النظام الدولي ساهمت في بروز دول تسعى لإيجاد موضع قدم لها في خريطة الصراعات الدولية؟

من جهة أخرى يسعى هذا الفصل في التركيز على الجوانب السياسية والاقتصادية للتنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ولمعرفة قياس التوجهات لكلا الطرفين ومدى التركيز في التغلغل تجاه القارة السمراء.

سيتم تناول هذا الفصل وفق تقسيم التنافس الأمريكي – الصيني على فترات زمنية مع طرح أمثلة تطبيقية للقارة الإفريقية الواقعة ضمن هذه الدراسة وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: المصالح الصينية في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: المصالح الأمريكية في القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠١٠

قبل التطرق إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية في الفترة المشار إليها، لابد من دراسة مستوى التغلغل الأمريكي في القارة السمراء وضمن الفترة الضابطة (١٩٨٥-١٩٩٠) كما هو وارد ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة.

أن الاعتبارات الأمريكية أبان الحرب الباردة كانت محصورة ضمن دائرة احتواء المد الشيوعي في أفريقيا، على أن التقارب الأمريكي السوفيتي الذي بدأت مرحلة في فترة الثمانينيات كانت تبشر بانتهاء مرحلة والدخول في مرحلة جديدة، وأن السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق المصالح والأهداف القومية في القارة الإفريقية كانت تهدف إلى أربعة محاور رئيسية وهي: [١]

١. احتواء الشيوعية ومنع النفوذ السوفيتي فيها، ومثال على ذلك أزمة الكونغو عندما انقسمت الكونغو إلى فصائل بعد استقلالها من بلجيكيا، وحاولت بعض العناصر تحقيق الوحدة بينها بتأييد الولايات المتحدة لجانب والاتحاد السوفيتي للجانب الآخر.

وأن الدول الإفريقية التي برزت ضمن تصفية الاستعمار الأوروبي لها في زمن الحرب الباردة، زادت من وتيرة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتدخل في القارة الإفريقية لأسباب تتعلق بالأيدلوجية، وأن الولايات المتحدة كانت تنسق مع حلفائها الأوروبيين طالما استطاعوا الحفاظ على الوجود المستقر في مناطق

---

(١). حمدي،عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص: ١٩٣.

نفوذهم، وذلك لمنع النفوذ السوفيتي التي كانت تقدم نفسها على أنها مناهضة للامبريالية وأنها تساعد الدول الأفريقية على النهوض وتصفية الإرث الاستعماري فيها.

ومن الأسباب التي ساهمت في التدخل للقطبين هو اتجاه الزعماء الأفارقة المتنافسون لطلب المساندة من الخارج لتحقيق مصالحهم ضد الفصائل في الداخل أو الأعداء خارج البلاد، وبالتالي ساهم ذلك في التدخل، وخلال الثمانينيات كانت الدول الأفريقية في حالة نزاعات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتجاورة، وأن هنالك خاصية مشتركة وهامة لكلا القطبين وهي الاتجاه في تفسير المصالح الإفريقية حسب مقتضيات احتواء الآخر.

٢. حماية خطوط التجارة البحرية، وخصوصا الممرات البحرية الهامة التي تمر عبرها الناقلات وإمدادات الطاقة، والتي تدخل ضمن سياق الأهمية الجيو-استراتيجية، فعلى سبيل المثال منطقة القرن الأفريقي التي تمثل بعد استراتيجيا هاما من موقع متميز لممرات المائية الحيوية وأنه المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق حيث يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط، بالإضافة إلى أنه الممر الرئيسي للنفط الوارد من الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)، وتشكل هذه المنطقة أهمية بالنسبة للولايات المتحدة وتمسكها بالمراكز المطلة على المحيط الهندي للحفاظ على الإنتاج النفطي القادم من الجزيرة العربية وتصريفه عبر قناة السويس وإشرافها عليه.[٢]

(٢). محمد، رضا فودة، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز ١٩٨٦، ص ١٩٤.

٣. الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، وعلى اعتبار أن القارة الأفريقية تمتلك احتياطي هائل من النفط يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتصاعدة من الطاقة، هذا بالإضافة أن القارة الإفريقية تحتوي على المعادن الهامة التي تدخل في الصناعات الإستراتيجية، والتي تعد محط جذب للسياسة الخارجية الأمريكية قبيل انتهاء الحرب الباردة، والسبب الرئيسي الذي ساهم في تعزيز التوجهات لأفريقيا هو الشركات البترولية الأمريكية التي تعمل على التنقيب واستخراج النفط، مثل الشركة الأمريكية شيفرون العاملة في السودان وغيرها من الشركات الأخرى.

٤. دعم ونشر القيم الليبرالية وخصوصا تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق هذا الهدف على اعتبار أن الديمقراطية تؤدي في ممارستها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة وحتى الغرب مرتبطة بما يسمى **المشروطية السياسية**، وأن الهدف الأساسي من ذلك هو تشجيع الدول الإفريقية في فترة ما قبل الحرب الباردة واستمرت حتى ما بعد الحرب الباردة من خلال القروض والمعونات المشروطة بتحويل النظم السياسية الإفريقية إلى نظم ديمقراطية التي تلتزم بالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، بالإضافة إلى حريات الإعلام وتشكيل الأحزاب السياسية المتعددة وعلى سبيل المثال في صدد هذا التوجه إتمام التسوية السياسية في كل من ناميبيا ودولة جنوب إفريقيا التي أتاحت للأغلبية الإفريقية الوصول إلى قيادة الحكم في هاتين الدولتين، ويضاف إلى هذه النتائج انتهاء سياسات الاستقطاب، وعدم

الانحياز والحياد الايجابي، وتراجع مقولات الاقتصاد الاشتراكي وقيام اقتصاديات السوق، وبالتالي احتواء الأنظمة التي قد تميل إلى النهج الشيوعي. (١)

وتعتبر مسألة المعونات التي تقدم للقارة خاصة من الولايات المتحدة من أهم المعالم التي توضح مدى الاهتمام الأمريكي بالقارة، وتقدر حجم المساعدات الاقتصادية لأفريقيا بحوالي ٨٠٠ مليون دولار في العام تقدم لست وأربعين دولة افريقية عن طريق مختلف برامج المعونة الأمريكية، حيث بلغت معونة التنمية من الولايات المتحدة لإفريقيا في عام ١٩٨٥ أكثر من بليون دولار، واعتبر البعض أن هذه المعونة غير كافية للقارة، ولكن بالرغم من ذلك فأنها تفوق أية معونة قدمها الاتحاد السوفيتي (سابقا). (٢)

هذه ابرز ملامح اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ضمن فترة ما قبل الحرب الباردة وخلال الفترة من ١٩٨٥- ١٩٩٠، ولكن طبيعة النظام الدولي قد تغير مع انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وبداية عصر ما بعد الحرب الباردة، مع العلم بأن الأهداف السابقة متجددة باستثناء الهدف الأيدلوجي المتمثل باحتواء الشيوعية، وبالتالي تجديد السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا مرتبط بالدرجة الأولى بالتحولات التي شهدها العالم.

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستراتيجية حددت من خلالها أهدافها المتمثلة في إفريقيا" وتظهر أهداف التحرك الأمريكي في إفريقيا من خلال

---

(١). عبد الملك، عودة، محاضرة بعنوان: صراع الدول الكبرى في أفريقيا، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨، ص ص: ١٢٥- ١٣٣.

(٢). أحمد، طه، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٣)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو ١٩٩٣، ص: ٥٩.

التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٧ الذي جاء تحت عنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الدول الأفريقية الذي يكرس أمريكيا لتكون في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا.[١]

ويمكن القول بأن العلاقات الأمريكية تجاه القارة الأفريقية انتقلت من **الإدراك السياسي إلى الإدراك الاقتصادي والعسكري**، وأن التغيرات الدولية الجديدة المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة وتيرة التنافس الدولي على إفريقيا أعادة توجيه السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وترتيب أولوياتها وأهدافها ومن هذه المتغيرات أو العوامل التي يمكن إجمالها في عدة نقاط وهي: [٢]

١. ازدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية – الأفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، كل هذه الأمور تعطي الاستمرارية في تأكيد أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

٢. تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في إفريقيا مثل الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى، وشرق إفريقيا، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، بالتزامن ما يتوافر في القارة من موارد الطبيعية و خاصة النفط.

---

(١). محمد، أحمد المقداد، واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (١٩٩١-٢٠٠٦)، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٢٤٧، المجلد ٣٤، دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، لبنان، تشرين الأول ٢٠١٠، ص ص: ٤١-٤٢.

(٢) . الحسن، الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

وتعطي الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في الجانب الاقتصادي نحو القارة الأفريقية عن طريق محاولة إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ومن خلال دفع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية تقوم على التنمية واقتصاد السوق الحر، وفتح قنوات التبادل التجاري الأمريكي والأفريقي، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاستثمارات والتجارة الأمريكية في القارة.

ولتطبيق غاية إدماج إفريقيا ضمن منظومة الاقتصاد العالمي فأن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية وهي:

١. العمل على تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية التي تقوم على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية، وإبدالها بمرحلة التبادل التجاري، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة. والمقصود هنا لا يعني الغاء المساعدات الأمريكية للقارة، ولكن التركيز في المساعدة من أجل دعم جهود والتغيرات في الإصلاح السياسي والاقتصادي.

٢. دعم وتشجيع النظم التي تأخذ بفكرة تبني المفاهيم الديمقراطية، وكما ذكرت سابقا بأن هذه القضية متجددة وما زالت ضمن محاور الإدارة الأمريكية في إفريقيا والقيام بالضغط على الدول الإفريقية وخاصة الدول التي تمثل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية في القارة ومن خلال ربطها بالمعونات الاقتصادية المقدمة.

أن الولايات المتحدة نجحت نوعا ما في تعزيز مفاهيم الديمقراطية في إفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، والأمثلة عديدة ففي مارس ١٩٩١ انتهى حقبة الحكم العسكري للجنرال "ماثيو كيريكو" في جمهورية بنين الذي دام ثماني عشر سنة، ويعتبر أول رئيس إفريقي يعزله الاقتراع العام في تلك الدولة الأفريقية، وتولت السلطة في

دولتين أخريين هما الرأس الأخضر، وساو تومى وبرنسيب، حكومتان جاءتا نتيجة لانتخابات خاضتها أحزاب متعددة، وفي مالي أرغمت الحركة الديمقراطية الجنرال" تراوري" على التخلي عن السلطة الفردية التي دامت حوالي أربعة وعشرين عاما، وتعتبر التجربة النيجيرية من أكثر تجارب إفريقيا في الاتجاه نحو الديمقراطية، وذلك لأن الحكومة العسكرية في نيجيريا قد سمحت لحزبين متنافسين بالتصارع الديموقراطي عن طريق الانتخابات بهدف الانتقال بهذه الدولة الأفريقية الكبيرة من الحكم العسكري إلى الحكم الديموقراطي. [1] لاحظ هنا تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للولايات المتحدة الأمريكية وضمن منظور المصلحة القومية لها.

ما السبب في التوجه الأمريكي للديمقراطية في إفريقيا؟ في التحليل يكمن أن الرابطة المباشرة بين اقتصاد السوق الحر والديمقراطية، في أن السوق يعتمد إلى تقليص قوى الحكومة إلى درجة تفقد فيها القدرة على فرض ضوابط والروابط الغير مناسبة للحرية الاقتصادية، وبالتالي تعمل على تعزيز الرأسمالية التي تناسبها الديمقراطية وتنعكس بشكل ايجابي على الاستثمارات الأجنبية في الاستغلال هنا يأتي دور الشركات الأمريكية العاملة في القارة الأفريقية، بالإضافة إلى ما سبق أنها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا كما ذكرت في السابق موالية للغرب عموما، والولايات المتحدة بشكل خاص.

٣. العمل على تحقيق الأمن والاستقرار وفق منظور المصلحة القومية الأمريكية من خلال منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي. وتتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية وخصوصا التي تدخل ضمن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وعليه

---

(١) . ياسين، العيوطي،افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩١، ص ٣٢.

فأن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا بقضايا انتشار الإرهاب وفق منظور التهديد للأمن والاستقرار للمصالح الحيوية لها في القارة السمراء.

ففي السابع من شباط لعام ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الأمريكي بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية والمسماة اختصارا ب "أفريكوم" (United States African- Command))، وأن الهدف من إنشائها هو تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية وأنها تعمل على خلق فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب إفريقيا، وتقع هذه القيادة ضمن نطاق القارة الأفريقية ومقر هذه القيادة تقع في شتوتغارت الألمانية خارج إفريقيا، ويعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأمريكية، ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة التام بالترتيبات الأمنية المرتبطة بالجوانب السياسية والاقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقي. (١)

وان هنالك "حالة خوف بما يسمى (الإسلام السياسي) من قبل الولايات المتحدة في القارة خاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا". (٢) والخوف من التنظيمات الإسلامية واختراق منظومة الدول الإفريقية نتيجة ضعفها وخصوصا في دول إفريقيا

(١) . محمود، خلف، **الإستراتيجية الأمريكية لقيادة افريقيا العسكرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٧، ص: ٩١.

(٢). محمد أحمد المقداد، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٢.

الغربية وما يسمى بالحركة السلفية للتنظيم والجهاد والتي تستهدف مالي والنيجر وضرب المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية بشكل عام. (٣)

هذا وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قواعد عسكرية في إفريقيا مطلع الألفية الجديدة مثل القاعدة العسكرية في جيبوتي التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ والهدف منها مكافحة الإرهاب وحماية السفن الحربية الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي والمناطق الأخرى، وحماية أمن إمدادات الطاقة وامتدادها إلى وسط وغرب إفريقيا. (٤)

غير أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الأفريقي يأتي من أولوياتها تجاه القارة الأفريقية، وضمن اعتبارات عديدة منها أن الولايات المتحدة أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يدخل يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي ومصلحة قومية عليا، وهذا ما يفسر الوجود الأمريكي في المناطق الغنية بالنفط، وتشير الإحصائيات إلى أن واردات النفط للولايات المتحدة من القارة الإفريقية بلغت ما بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة أي ما يعادل حوالي ٨٠٠ مليون برميل سنويا تستورد النفط من أفريقيا، وتعمل الولايات المتحدة على حماية مصالحها النفطية خصوصا في وسط وغرب إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضمان استمرار تدفق تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية دون أي مشاكل، مما يساعدها على التقليل من الاعتماد للنفط القادم من الشرق

---

(٣). مقابلة مع د. حمدي عبد الرحمن على قناة الجزيرة، برنامج (بلا حدود) حول الصراع الدولي في أفريقيا، تاريخ المقابلة ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

(4). XU YI , CHONG, China and the United States in Africa:Coming Conflict Or Commercial Coexistence ? , Australian Journal of International Affairs , March , 2008 , p: 22.

الأوسط وتحاول الولايات المتحدة في سياستها التنويع بخصوص استيرادها للنفط الذي يعد من أهم ميزات القارة الأفريقية. (٥)

وأن واردات النفط الأفريقي إلى الولايات المتحدة ارتفعت من ١٥ في المائة لعام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٠ في المائة لعام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٦ استوردت الولايات المتحدة من النفط الإفريقي ٢٢٣٠٠٠٠ برميل يوميا من إفريقيا مقارنة بالشرق الأوسط الذي بلغ صادراته النفطية في نفس السنة إلى الولايات المتحدة حوالي ٢٢٢٠٠٠٠ مليون برميل يوميا، وهذا يشير إلى الاهتمام بالنفط الإفريقي أكثر من النفط في الشرق الأوسط. (١)

وفي صدد الحديث عن النفط يظهر الجدول التالي مقدار **الصادرات النفطية الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية** من عام **١٩٩٧- ٢٠٠٥** لعشرة دولة افريقية وهي: الجزائر، مصر، ليبيا، انغولا، غينيا الاستوائية، الكونغو،الغابون، الكاميرون، نيجيريا، تشاد.

---

(٥). عاصم، فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الافريقية، موقع الكتروني، التاريخ: ٨/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٤:٣٩

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=16577:2010-07-03-16-06-36&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

(1). Zhao , Hong , China. Oil Rivalry in Africa , The Copenhagen Journal of Asian Studies , Vol 26, 2008, p:408.

السنة / الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الجزائر	١٣,٩٢	١٤,١٣	١٢,٦١	١١,١	١٣,٥٦	١٢,٩	١٨,٦٣	١٥,٥	٢٣,٠٧
مصر	١,٨١	٠,٥٧	١,١٥	٠,٥٢	٠,٣٤	٠,٥٢	٠,٤٣	٠,٦٩	٠,٧١
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	١	٢,٧٤
انغولا	٢٠,٨٠	٢٢,٨٥	١٧,٦	١٥,٠	١٦,٠	١٦,٢	١٨,١٢	١٥,٥	٢٣,٠٧
غينيا الاستوائية	٠,٢٦	٠,١	٠,٢	٠,٨٣	١,٠٢	٢,٢٢	٣,٢٦	٣,٨	٣,٤
الكونغو	٢٣	٢,٦	٢٢	٢,٥٣	٢,٣٣	١,٣٤	١,٥٣	٠,٧	١,٥٥
الغابون	١١,٢٤	١٠,١	٨,١٩	٧,٠٢	٦,٨٢	٧,٠	٦,٣٧	٧,٠	٦,٢٢
الكاميرون	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٣٤	٠,٣٢	٧,٠	٦,٣٧	٧,٠	٦,٢٢
نيجيريا	٣٤,٠٤	٣٤	٣٢	٤٣,٨٦	٤٣,٢	٣٠,٣	٤٢,٣٢	٥٥,٧٧	٥٦,٩
تشاد	-	-	-	-	-	-	٣,٢٩	٠,٢١	٤,٧٦
المجموع	٦٣,٨	٨٤,٦	٧٤,٠	٨٠,٦	٨٣,٦	٧١,١	٩١,٨	١١١,٠	١٢٣,١
النسبة المئوية	١٤,٢	١٨,٠	١٥,٥	١٥,٩	١٥,٧	١٣,٨	١٦,٧	١٨,٨	٢٠,١

الجدول رقم (١) [٢]

* الكمية بالمليون طن

من خلال الجدول السابق يبين مقدار صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، صادرات النفط من نيجيريا تشكل النسبة الأعلى من عشر دول ومن ثم تليها انغولا، وهذه الدول تقع في وسط وغرب إفريقيا باستثناء الجزائر ومصر وليبيا التي تقع في شمال القارة الإفريقية، وتشير الدراسات أن غرب إفريقيا وخاصة دول

(2). Zhao , Hong , China. Oil Rivalry in Africa, Ibid, p:409.

الساحل تولى باهتمام كبير من الإدارة الأمريكية مع التركيز على نيجيريا وانغولا كونهما من كبار موردي النفط إلى امريكيا حيث قدرت المساعدات الأمريكية المقدمة لهما في الفترة ما بين ٢٠٠٤الى ٢٠٠٦ إلى نحو ١٨٠ مليون دولار. (كما سوف اتطرق إلى الصادرات النفطية للصين لنفس الدول مع زيادة السودان ضمن المبحث الثاني).

والسبب في الاهتمام يعود للنفط بالدرجة الأولى، ومن ناحية أخرى مكافحة الإرهاب والتهديدات التي تؤثر على المصالح الأمريكية كما ذكرت سابقا، وتمتاز دول ساحل إفريقيا الغربي بأنها دول ذات طابع مؤسسي هش وسهلة الاختراق ومعرضه للاضطرابات وبالتالي من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التوجه في سياستها إلى هذه الدول وتعتبر الأساس في تأمين إمدادات الطاقة لها.

كما وتسيطر الشركات النفطية الأمريكية العاملة في إفريقيا وبالتحديد على خليج غينيا، فضلا عن الاكتشافات الجديدة بخصوص التنقيب عن النفط، وهذه الشركات الأمريكية هي: ايكسون موبيل Exxon Mobil، هيس اميرادا Amerada Hess، تكاسكو شيفرون Chevron Texaco، ماراثون أويل Marathon Oil.

ويدخل إطار عمل الشركات النفطية الأمريكية العاملة في إفريقيا في البعد الأمني لسياسة الطاقة الأمريكية، والمرتكزة على عدة عوامل أساسية وهي: [١]

(١). علي، حسين باكير، التنافس الدولي في افريقيا، موقع الجزيرة الالكتروني، التاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ١:٢٠،

http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres%2F2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm

١. ضرورة حماية مصادر الإنتاج النفطي، وخصوصا الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي في القارة، وذلك حتى تضمن استمرار تصدير النفط ووصوله للولايات المتحدة.

٢. المحاولة في التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية وأنواع الطاقة، وإفريقيا عنصر أساسي ومهم في هذه الأهمية الإستراتيجية.

٣. العمل على رصد أي تحركات دولية قد تنافس الولايات المتحدة وبالتالي تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية وأمن الطاقة.

هذا ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية تصورا لتأمين احتياجاتها من النفط الإفريقي، الذي يقوم على إقصاء منافسيها عن مناطق الإنتاج والاستثمار، أو على الأقل استيعابهم عندما لا يكون هنالك مجال لمنعهم من مشاركتها، وذلك من خلال مخططات تضمن لشركاتها النصيب الأكبر من الغنائم، ومن خلال تكثيف جهودها والعمل في مواجهة نفوذ القوى الدولية في إفريقيا، سواء كانت الصين أو فرنسا أو بريطانيا.

وأن الولايات المتحدة بدأت تغزو مناطق نفوذ أوروبية في إفريقيا، فمثلا الوجود الأمريكي في تشاد أكبر مثال على ذلك، تشاد التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسية تقليدية، وزادت أهميتها بعد اكتشاف النفط الذي بدأت إنتاجه في عام ٢٠٠٣من حوض دوبا في جنوب البلاد، وحتى جيبوتي التي توجد فيها قاعدة عسكرية أمريكية، إذن الولايات المتحدة امتد نشاطها إلى المناطق التي تعتبر مرتبطة بالدول الأوروبية.

على الرغم من ذلك الوجود إلا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتـدخل بشـكل مباشر في إفريقيا وذلك حتى لا تكرر الكارثة التي حدثت في الصـومال عـام ١٩٩٢، عوضا عن ذلك تستخدم وكلائها لتصـفية الحسـابات. [١] كمـا سـأورد مرتكـزات الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية.

ما هي مرتكزات السياسية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

طبعا سياسة الولايات المتحدة لم تبقى على نفس الحـال الـتي كانـت عليهـا قبـل الحرب الباردة تجاه القارة الإفريقية، وطبيعة النظام الـدولي والـتغيرات الـتي صـاحبة انهيار الاتحاد السوفيتي، جعلت هنالك عدة عوامل أو مرتكزات تستند عليها للتغلغل في إفريقيا، ويمكن إجمال هذه المرتكزات على النحو التالي:

١. التركيز على مناطق إقليمية معينة، عن طريق اختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل: **جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسـنغال في الغـرب، واثيوبيـا في الشرق.**

وضمن سياق اختيار الدولة لم يكن عشوائيا بل أنه مدروس ومخطـط لـه، فمـثلا **جنوب إفريقيا** تمثـل ثـاني أكـبر شـريك تجـاري للولايـات المتحـدة في إفريقيـا، ولهـا ارتباطات تاريخية مع الولايـات المتحـدة وأنهـا حليـف اسـتراتيجي لتمثيـل المصـالح الأمريكية في منطقة جنوب إفريقيا، وكذلك الأمر بالنسبة لنيجيريـا الـتي تعتـبر أكـبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا ككل وفي الغرب الإفريقـي بشـكل خـاص

(1). Letitia ,Lawson , US- Africa Policy Since the Cold War, Strategic Insights, Vol VI , Issue 1 ,Center for Contemporary Conflict, January 2007.

كونها تحتل النصيب الأكبر في تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الخامسة في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بنسبة ٩,٧ في المائة من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي. (٢) أما من ناحية شرق إفريقيا وخصوصا في منطقة القرن الأفريقي الاتجاه الأمني أكثر من كونه اقتصادي من خلال حماية المصالح الأمريكية واستخدامها لأثيوبيا لمراقبة الأوضاع القريبة من الدول التي قد تكون معادية للولايات المتحدة مثل السودان، واستغلال الدور الأثيوبي في منطقة القرن الإفريقي واستخدام ورقة المياه ايضا للضغط أو محاصرة كلا من مصر والسودان ويبدو أن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في القرن الإفريقي يفسر الاهتمام الأمريكي في تلك المنطقة.(٣)

هنا تقوم الولايات المتحدة باستخدام وكلائها في إفريقيا لتنفيذ سياساتها في القارة، ومن خلال تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية لحلفائها، وتكريس الوجود الأمريكي عبرها، بالإضافة إلى مراقبة التحركات الدولية تجاه القارة السمراء.

٢. المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة افريقية لمواجهة الأزمات، وكما ذكرت سابقا الهدف منها حماية المصالح الأمريكية في القارة عبر

---

(٢) . خالد، حنفى علي، **النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦، ص: ٨٨.

(٣). حمدي، عبد الرحمن، **تفكيك القرن الإفريقي**، موقع الكتروني، التاريخ: ٢٠١١/٣/١٠، الوقت: ٤:٢٥

http://somaliatoday
net.com/news/index.php?option=com content & task=
viewid=3723&Itemid=32

تشكيل تنسيق عسكري مع الدول الإفريقية ومكافحة الإرهاب والتقليل من حدة الصراعات التي تحدث بين الدول.

٣. العمل على محاصرة النظم الغير موالية أو التي لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثلما حصل مع كلا من **السودان وليبيا.**

ويتمثل التواجد العسكري في إفريقيا من خلال اسلوبين تنتهجهما الولايات المتحدة الأمريكية وهما:

الأسلوب الأول ثنائي حيث عملت الولايات المتحدة من خلاله على تكثيف وجودها في القارة، فمثلا منطقة القرن الإفريقي عقدت عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من اريتريا وجيبوتي، واثيوبيا في كانون الأول لعام ٢٠٠٢، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر، حتى أنه يوجد قاعدة عسكرية امريكية في جيبوتي كما ذكرت سابقا، كما تتوفر للولايات المتحدة موقع في اوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان حيث توجد آبار النفط، بالإضافة إلى حصولها لتسهيلات عسكرية في كينيا، ارتيريا وليبيريا. حتى أنه امتد نشاطها ليشمل الساحل الأفريقي الغربي من خلال تعاونها العسكري مع موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر.

الأسلوب الثاني ويتمثل في التعاون متعدد الأطراف، والذي يبرز القيادة العسكرية المسماه ب "افريكوم" (AFRICOM)) كما ذكرت فيما سبق، والذي يهدف إلى إشراك جنود أفارقة في قوات حفظ السلام تحت إشراف ومتابعة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ . تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في إفريقيا، لا سيما زيارة الرئيس الأمريكي "بل كلينتون" والجولة التي قام فيها في سنة ١٩٩٨ وكان من ضمن الأهداف المعلنة للجولة هي تعزيز التجارة والاستثمار وفي إطار فكرة التجارة وليس المعونة، وهذه الشراكة تخدم المصالح الأفريقية من وجهة نظر "سوزان ريس" مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية آنذاك، فهي تساعد (أي الشراكة) في عملية تسريع دمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، فضلا عن أنها تساهم في حماية الولايات المتحدة من التهديدات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. (١)

وجاء هذا التوجه منسجما مع قانون التجارة الأمريكي مع إفريقيا (قانون النمو والفرص في إفريقيا) والمسمى ب"أغوا"، والذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي في سنة ٢٠٠٠ و طالب الرئيس بوش بتمديد العمل به لغاية ٢٠١٥، والرامي إلى بناء شراكة جديدة مع القارة وتهدف إلى تحقيق النمو واقتناص الفرص، وفتح الأسواق في القارة للاستثمارات الأمريكية حيث تشكل القارة الإفريقية سوقا قوامها ٨٥٠ مليون مستهلك تقريبا لا يصلها سوى ٧ في المائة من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعدى حصة إفريقيا من استيرادها ١ في المائة. (٢)

ويسير هذا القانون وفق معيار رفع الرسوم الجمركية عن صادرات الدول الإفريقية، ولكن تم ربطها على أساس إجراء إصلاحات اقتصادية واحترام حقوق الإنسان، وحتى تعزيز التبادل التجاري المساعدات والمعونات مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والمفاهيم الديمقراطية، وهذا يعني التدخل الأمريكي في شئون الدول

(١) . شيماء، عبد العزيز، **أهداف جولة كلينتون في افريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، مؤسسة الأهرام،القاهرة، يونيو ١٩٩٨، ص: ١٩٥.

(٢). لحسن، الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٩.

الإفريقية الداخلية باستخدام أسلوب الضغط الاقتصادي المرتبط بتحقيق أغراض سياسية.

ولكن مستوى التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا في تحسن، فقد ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي في سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٨ في المائة عما كان عليه في العام الذي سبقه، ووفق التقرير الذي أصدرته دائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية لسنة ٢٠٠٨ حول التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية في عام ٢٠٠٨، ٦ , ١٨ مليار دولار مقارنة بمبلغ ٤ ,١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ بحسب ما جاء في تقرير دائرة التجارة الدولية الأمريكية، في حين أورد التقرير أن اكبر خمس وجهات أفريقية للمنتجات الأمريكية هي: جنوب إفريقيا، ونيجيريا، وأنغولا، وبنين، وغانا. وأضاف أن الواردات الأمريكية من البلدان المنتجة للنفط تأتي من نيجيريا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، والتشاد، والغابون.

في حين أشارت فلوريزيل لايسر مساعدة الممثل التجاري الأمريكي لشؤون إفريقيا، بقولها "أن حجم التبادل التجاري بين الدول الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية الذي يجري وفق قانون النمو والفرص في إفريقيا قد حقق قفزات هائلة"، وتشير الإحصاءات بأن التبادل التجاري يتركز في المقام الأول على النفط والمعادن، هذا وقد زاد حجم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية بمعدل ٥٧ في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى لعام ٢٠١٠ حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية

حوالي ١ ,٣٣ بليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي بلغ حجم التبادل فيه حوالي ٤ , ٦ بليون دولار في نفس الفترة الزمنية . (١)

التبادل التجاري في السنوات السابقة الذكر في تزايد وهذا إن دل على استغلال الولايات المتحدة للقارة الإفريقية واعتبارها سوق تصريف للمنتجات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على النفط في إفريقيا، ولكن من خلال ما سبق أن التركيز الأمريكي أمني ومرتبط بالمصالح الأمريكية بالدرجة الأولى واداه من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والعب على وتر الصراعات لتحقيق مصالحها، فعلى سبيل المثال شجعت توتسي روانـدا وأوغنـدا وبورنـدي في الكونغـو علـى مسـاندة كـابيلا الأب لإسقاط موبوتو لتأمين مصالح شركات النفط والتعـدين الأمريكيـة، وحينمـا انقلـب كابيلا الأب على المصالح الأمريكية شجعت حلفـاءه السـابقين علـى دخـول حـرب ضده لإسقاطه، وهو الأمر الذي انتبه له كابيلا الابن وأفسح المجال لشركات التعـدين الأمريكية بالعمل. (٢)

---

(١).تشارلز كوري، منتدى اغوا التاسع: تقييم وضع التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول افريقيا، موقع وزارة الخارجية الامريكية الالكتروني، التاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٢٥،

http://www.america.gov/st/peopleplace arabic/2010/July/20100727165350x5.512637e-02.html#pop

(٢). خالد، حنفى علي، اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٤، ص: ١٧٠.

وهذا كله ضمن إطار تصفية نظم الحكم الأفريقية التي كانت موالية للمعسكر الشرقي، عملت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة على إعادة الصياغة للأوضاع الإفريقية وتسوية الصراعات بما يخدم مصالحها. [1]

يمكن تقسيم السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى فترتين على النحو التالي:

أولا: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ١٩٩١-٢٠٠٠

تشير معظم الدراسات أن القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة وبالتحديد في التسعينيات من القرن الماضي، فقدت قيمتها الإستراتيجية من ناحية أن الاهتمام كان منصب على احتواء المد الشيوعي في السابق، وكانت القارة في الفكر الأمريكي مجرد ساحة مناورات والحروب بالوكالة، ولكن السياسة الأمريكية في التسعينيات استمرت على نفس النهج من خلال تعزيز الإصلاحات السياسية ونشر القيم الديمقراطية وإنهاء الصراعات الداخلية في القارة وفق منظور المصلحة الأمريكية، وأن الدول الموالية للولايات المتحدة في زمن الحرب الباردة فقدت قيمتها الإستراتيجية مثال على ذلك الصومال وهي حليف سابق للولايات المتحدة أصبحت الآن دولة منهارة، وأعتبارافريقيا أكثر هامشية خلال التسعينيات وهو ما عبر عنه الانخفاض في المساعدات الثنائية الأمريكية – الإفريقية بمقدار الثلث خلال ذلك العقد، ويمكن إرجاع السبب ربما إلى تبني إدارة كلينتون شعار "التجارة بدلا من

(١). خالد، حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص ص: ١٤٦- ١٤٧.

المساعدات" وإقرار قانون النمو والفرص في إفريقيا كما تميزت هذه المرحلة بالانتقائية ومحدودية التدخل في القضايا الصراعية. (٢)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية على تنشيط دورها منذ عام ١٩٩٣ على عدة مسارات محددة وضمن عدة نقاط يمكن إجمالها على النحو التالي: (٣)

١. انتهاج الولايات المتحدة في التحول من التدخل المباشر إلى الغير مباشر في الصراعات الإفريقية، خاصة بعد عملياتها الفاشلة الصومال، وكما ذكرت في السابق الاعتماد على دول معينة كاوكلاء عنها ولعب دور إقليمي، وحل الصراعات والمشاكل الإفريقية من قبل الدول والمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية. والسعي المتواصل لإنهائها كما شهد عقد التسعينيات نهاية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وانتهاء الصراع في أوغندا، والإطاحة بموبوتو في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) في عام١٩٩٧، وإسقاط النظام العسكري في سيراليون بتأييد أمريكي.

وضمن نفس الإطار يمكن تناول الدور الامريكي في الضغط على السودان عندما وصلت حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩الى الحكم، الذي اعتبرته الولايات المتحدة انقلاب على سلطة ديمقراطية منتخبة واتهامها بممارسات انتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، وبناء على ذلك تم وضعها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام ١٩٩٣ واستمرت طيلة حكم الرئيس كلينتون وعملت على خلق إطار إقليمي معاد لحكومة الخرطوم من خلال دعمها لأثيوبيا واريتريا وأوغندا، ومن ناحية أخرى

---

(٢). حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص:١٨٤-١٨٦.

(٣). خالد حنفي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٧.

سعت الولايات المتحدة على تدويل القضية السودانية وتشجيع التجمع الوطني المعارض في الجنوب.

فقد سعت الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات على تحقيق هدفين أساسيين في منطقة البحيرات العظمى بشكل عام، الهدف **الأول** إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط إفريقيا، **والثاني** محاربة وعزل نظام حكم الجبهة الإسلامية في السودان. [1] وأن كان الهدف الأكبر هو محاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في السودان والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية التي تقوم بها الشركات الصينية.

٢. الشراكة الاقتصادية وضبط المساعدات والتي عبرت عنه ادرة الرئيس كلينتون كما ذكرت عن الشراكة الأمريكية – الإفريقية عام ١٩٩٨، من خلال تطوير التبادل التجاري بين الجانبين، وتهدف من ذلك تعزيز وتنمية الروابط التجارية، لأنها تساعد على خلق طبقة وسطى أفريقية تضمن الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي.

كما ربطت الولايات المتحدة بين المساعدات والتحول الديمقراطي بما يسمى ب**المشروطة السياسية والإصلاحات الاقتصادية**، حيث تم تخفيض المعونات للنظم غير الديمقراطية (نظام سياد برى في الصومال، وموبوتو في زائير)، وإعطاء الأولوية للدول الإفريقية في الدخول للسوق الأمريكية شريطة حدوث تقدم في النهج الديمقراطي واقتصاد السوق.

---

(١) . حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٩٥-١٩٦.

إذن من خلال ما سبق أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال عقد التسعينيات سارت وفق مسارين وهما:

أ. استمرار سياستها في توجهها نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، لقيام نخب جديدة في إفريقيا وأن كانت الدوافع من وراء ذلك تصب في مصلحة الولايات المتحدة.

ب. الضغط على الدول الإفريقية في ممارسة سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك في سياق المشروطية السياسية والاقتصادية، والتي مارستها الولايات المتحدة بصورة كبيرة بعد الحرب الباردة ومن خلال ربطها المساعدات والمعونات الاقتصادية بها.

بالإضافة إلى ماسبق استغلال الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تعزيز الشراكة الاقتصادية في القارة الإفريقية للمنظمات الإقليمية الإفريقية فعلى سبيل المثال التعاون التجاري والأمني في جماعة تنمية الجنوب الإفريقي من خلال "SADC" وتهتم بها الولايات المتحدة كثيرا مستغلة الإطار التنظيمي الإقليمي، حيث بلغت حركة التجارة الأمريكية مع دول "SADC" في عام ١٩٩٤أكثر من سبعة بلايين دولار، وفي عام ١٩٩٧ وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقا مع وزراء مالية السادك بشأن تنمية العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنظمة. ناهيك عن الدور الذي تلعبه دولة جنوب إفريقيا في الجنوب، والتي تعتبر ثاني شريك تجاري للولايات المتحدة حيث بلغ حجم تجارتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٤ نحو ٤,٢ بليون دولار.

وضمن نفس الإطار مثلا الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "ECOWAS" والتي تضم دول غرب إفريقيا وتدعم جهود التعاون الإقليمي وعلى رأسهم نيجيريا حيث

أنها تمارس دور محوري وقائد في هذه الجماعة، وتعد نيجيريا من كبار موردي النفط للولايات المتحدة وأول شريك تجاري في القارة الإفريقية مع الولايات المتحدة مستغلة في ذلك الدور الذي تقوم به نيجيريا .

كان عقد التسعينيات مؤشر على التدخل الغير مباشر في القارة الإفريقية كما ذكرت سابقا وضمن اعتبارات المصلحة القومية الأمريكية عبر دعم دول موالية لها والأمثلة على ذلك عديدة، من جهة أخرى تتمثل المصالح الأمريكية في النفط بالدرجة الأولى حيث توفر إفريقيا نحو ١٥في المائة من احتياجات الولايات المتحدة البترولية.

ويمكن تلمس الأهتمام الأمريكي في القارة الإفريقية واعتقاد البعض بأن قيمتها الإستراتيجية قد تراجعت بسبب التغيرات في طبيعة النظام الدولي وكونها مسرحا لتصارع القطبين، غير أن هذه الحقيقة تبددت وأن التنافس الدولي عاد من جديد على القارة الإفريقية خصوصا أن الولايات المتحدة قد أدركت أن إفريقيا هي محطتها المستقبلية، والتي بدأت بشكل فعلي في منتصف التسعينيات ووضعت الهدف الاقتصادي في أولويات التحرك الأمريكي في إفريقيا، ووفق التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية عام ١٩٩٧ بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا" والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا". [1] والتي توجها الرئيس بل كلينتون في جولته للقارة الإفريقية في عام ١٩٩٨ ورفع شعار الشراكة بدلا من

(١). رواية، توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، موقع الكتروني، التاريخ: ١٤/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٢٥،

www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=23701:2010-10-10-15-04-40&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

المساعدات، وحاولت الولايات المتحدة من خلال هذه الجولة تأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في القارة وملئ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انسحاب فرنسا وإزالة ما تبقى لها من نفوذ، وتقلص وجودها العسكري بعد خفض ميزانية الإنفاق على القوات الفرنسية العاملة في إفريقيا، بالإضافة إلى فقدنها ولاء النخب الجديدة في دول افريقية فرانكفونية لعلاقاتها الوثيقة ودعمها للنخب القديمة في رواندا وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا). (٢)

وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الامريكي وارن كرستوفر أول جولة افريقية له في عام ١٩٩٦ قبل جولة كلنتون بسنتين عندما قال " أن بلاده ستزيد نفوذها في إفريقيا، حتى لو كان بالتطاول على النفوذ الفرنسي". (١) كما تسعى الولايات المتحدة من خلال توثيق علاقتها مع إفريقيا وقف اندفاع قوى النظام العالمي الجديد مثل الصين والاتحاد الأوروبي واليابان لسوق إفريقيا.

وبهذه المؤشرات تتضح الرؤية في توجهات السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي والذي تركز على الجانب الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية عبر التحول السياسي في القارة الإفريقية واقتناص الفرص ورصد التحركات الدولية في إفريقيا.

---

(٢). شيماء عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٦.

(١). خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٩.

ثانيا: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ٢٠٠١-٢٠١٠

جاء اختيار الفترة الثانية في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية منذ عام ٢٠٠١، وذلك لأن إحداث ١١سبتمبر تعتبر نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة وحتى العالم بأكمله، وإعادة الصياغة لسياستها الخارجية وبالتالي انتقلت إلى فكرة تحقيق الأمن وإعلانها الحرب على الإرهاب، ووضعت إفريقيا على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تزايدت الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا، وعمدت إدارة الرئيس بوش إلى إضفاء الناحية العسكرية على سياستها الإفريقية، وقد تزامنت مع تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في إفريقيا.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي مركزات السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية في الألفية الجديدة؟ والتي يمكن إجمالها من خلال عدة نقاط رئيسية وهي: [٢]

١. تأمين الوصول إلى مصادر النفط الأفريقي، وخصوصا أن ارتفاع نسبة الطلب على النفط الإفريقي للولايات المتحدة الأمريكية في تزايد و كما ذكرت في السابق حيث بلغت نسبة استيراد النفط الإفريقي من ١٥ في المائة لعام ٢٠٠٠ إلى ٢٠في المائة لعام ٢٠٠٥، وبالتالي تأخذ الولايات المتحدة باعتبار استمرارية إمدادات الطاقة إليها، ويأتي ذلك ضمن إطار تقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط.

٢. احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، والملاحظ يرى بأن الانتشار الصيني في القارة الإفريقية بات واضحا والذي تغلغل في إفريقيا وليس فقط في مجالات النفط بل يشمل أيضا مشاريع البنية التحتية لكثير من دول إفريقيا (والذي سيتم التطرق له

(٢) . حمدي،عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٤.

ضمن المبحث الثاني في هذا الفصل)، ولكن استشعار الولايات المتحدة الأمريكية بتزايد نفوذ القوى الدولية الصاعدة ومن ضمنهم الصين جعلها تعمل على تعزيز توجهاتها في القارة الإفريقية وضرورة محاصرتها عبر تكثيف الجهود العسكرية المشتركة مع الدول الإفريقية. (٣)

٣. إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أية تهديدات محتملة من قبل الحركات والتنظيمات الإسلامية، وكما ذكرت سابقا فأن الدور الأمريكي في هذا الجانب كبير، فمثلا هنالك قاعدة عسكرية أمريكية(ليمونير) تضم ١٤٠٠ عسكري امريكي في جيبوتي والتي أنشئت في اكتوبر ٢٠٠٢ ومن خلال تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي، فقد لعبت الولايات المتحدة دور قيادي ضمن العمليات العسكرية المشتركة في القرن الإفريقي والتي صممت لإجراء العمليات البحرية والجوية والدوريات على البحر الأحمر وخليج عدن وشرق المحيط الهندي وكجزء من الجهود المبذولة لكشف ومكافحة الأنشطة للجماعات الإرهابية في المنطقة . (١)

وضمن نفس السياق من تكثيف التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية من خلال برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة والتي تتم على أساس ثنائي أو جماعي، فعلى سبيل المثال برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية "ACOTA" والذي بدا العمل بهذا البرنامج في عام ٢٠٠٢ ويهدف

(٣) . عبد المنعم، طلعت، القيادة الأمريكية في إفريقيا: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٠، ص: ٩٧.

(1). MARK , MALAN, U.S. Civil - Military Imbalance for Global Engagement: Lessons from the Operational Level in Africa , U.S.A , Refugees International , 2008 , p: 34.

إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الإفريقية لتولي مهام حفظ السلام في مناطق صراعية متعددة وقد شاركت فيه نحو تسعة عشرة دولة افريقية حتى عام ٢٠٠٧. وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي "IMET" ويهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة، وقد شاركت جميع الدول الإفريقية فيه باستثناء مصر. [٢]

غير أن ابرز التوجهات الأمنية الأمريكية في إفريقيا، ارتسمت من خلال إعلان الرئيس بوش في فبراير لعام ٢٠٠٧ بإنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا أطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "أفريكوم" كما ذكرت سابقا، بأن الهدف الأساسي هو السيطرة على البترول الإفريقي وعبر شعارات التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية.

وتبرز توجهات السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية التي انطلقت من منظور امني من خلال تعزيز التعاون الأمني المشترك، والى جانب حماية تدفقات البترول الإفريقية فأن لها دورا في الترتيبات الإستراتيجية الأمريكية للمواجهة مع الصين، وتحذير للقوى المنافسة الساعية للتأثير على تدفقاته (البترول) للولايات المتحدة الأمريكية.

كما انتهجت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء الصراعات في القارة الإفريقية، خاصة في مناطق إنتاج النفط، فعلى سبيل المثال توصلت الولايات المتحدة إلى تسوية الصراع الأنجولي في ابريل لعام ٢٠٠٢ بين حركة يونيتا والحكومة، وإنهاء الحرب في جنوب السودان في يناير ٢٠٠٥.

---

(2). MARK , MALAN, Ibid , Pp: 32-33.

كذلك الأمر بالنسبة لأهمية وجود قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا حيث تكمن أهميتها ليس فقط مكافحة الإرهاب، ولكن ايضا في تأمين خط انابيب " تشاد- كاميرون "، والذي سيضخ ٢٥٠الف برميل من النفط يوميا في اتجاه الأطلسي، بالإضافة إلى الأهمية التي يتمتع بها خليج غينيا وهو امتداد لشريط ساحلي مليء بالنفط. [١] وتنشط في ساحل إفريقيا الغربي الاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي وكما أظهرت فيما سبق بالجدول المتعلق بالصادرات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية فعلى سبيل المثال في نيجيريا التي تمد الولايات المتحدة بنصف إنتاجها النفطي تستثمر الشركات الأمريكية أكثر من ٤ ,٧ مليار دولار، ليصل إلى ٤ملايين برميل في عام ٢٠١٠، وثمة ضغوط امريكية على الحكومة النيجيرية للانسحاب من (أوبك) لكنها رفضت، في حين تولي الولايات المتحدة بقوة سيطرة نيجيريا على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. [٢]

وفي انغولا التي تصدر نحو ٤٠في المائة من إنتاجها للولايات المتحدة، فأن شركة "شيفرون " الأمريكية تسيطر على ٧٥في المائة من إنتاج النفط وتسعى الإدارة الأمريكية إلى ضخ مليارات الدولارات خلال السنوات الخمس القادمة لرفع إنتاج انجولا، وفي دولة الجابون التي تصدر ٤٤في المائة للولايات المتحدة فأن الشركات الأمريكية خاصة "أميرادا هيس"، و"سانتافي " و"أونوكال" تهيمن على انتاج البلاد.

(١). خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٨.

(٢). خالد، حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص:٨٧-٨٩.

وتظهر أهمية دول إفريقيا الغربية للولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، وليس من الغريب في تدخلات الولايات المتحدة خصوصاً أن الطلب على النفط في تزايد مستمر وتعتبر أهمية استراتيجية بالنسبة لها.

بقيت سياسة الولايات المتحدة في العقد الأول من القرن الحالي على نفس نمط سياستها منتصف التسعينيات مع طغيان الناحية الأمنية في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وتعزيز الشراكة الاقتصادية المرتبطة بشروط الإصلاح السياسي للنظم الإفريقية. وأن المصالح الأمريكية ما زالت تعلو على اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان فعلى سبيل المثال على الرغم من وضع غينيا الاستوائية في اللائحة الأمريكية لمنتهكي حقوق الإنسان،إلا أن امتلاك هذا البلد لاحتياطي نفطي يقدر بملياري برميل يجعل الولايات المتحدة تتجاهل عن هذه الانتهاكات.

إذن انصب الاهتمام الامريكي في فترة مابين ٢٠٠١- إلى ٢٠١٠ في القارة الإفريقية على الجانب الأمني المرتبط بالمصالح القومية بمعنى أخر ارتباط ما بين تعزيز أو تكثيف التغلغل في المناطق التي تعتبر ضمن النفوذ الامريكي والغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط لتأمين وصول الطاقة إليها، ومن خلال الاطلاع وجدت أن الولايات المتحدة تهتم بشكل أساسي في الساحل الغربي لقارة إفريقيا لأن معظم الاستثمارات والشركات الأمريكية تقبع هناك، وكما ذكرت في السابق التركيز كان على هذه الدول مثل نيجيريا وانجولا والغابون وغينيا الاستوائية والتي تتركز فيها احتياطيات هائلة من النفط الخام ذو جودة عالية.

المبحث الثاني: المصالح الصينية في القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠١٠

ضمن الحديث عن مصالح جمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لابد من رصد العلاقات الصينية الإفريقية في القارة الإفريقية إبان الحرب الباردة وهل كان هناك وجود للصين في إفريقيا، وما هي طبيعة العلاقات بينهما؟

كان الاهتمام الصيني في القارة الإفريقية منصب على اعتبار أن دول إفريقيا تصارع من اجل الاستقلال، وأن جمهورية الصين الشعبية تدعم حركات التحرير لتصفية الاستعمار الأوروبي وظهرت ذلك من خلال مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وعلى اعتبار أنها دولة نامية تسعى لمساعدة الدول النامية في العالم وغيرها من مقولات عدم الانحياز وتمسكها بالمبادئ الخمسة وهي: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة بين الدول والمنفعة المتبادلة. [1]

وقدمت جمهورية الصين الشعبية نفسها كدولة تنتمي إلى العالم النامي ومساعدتها في مختلف المجالات سواء كانت تسليحية أو تقنية أو فنية للدول الإفريقية التي تحررت من الاستعمار الأرووبي حديثا، وعلى أساس أنها ضد الامبريالية فكانت العلاقات الصينية – الإفريقية مبنية على أساس عقائدي ايدلوجي خلال حقبة الحرب الباردة.

---

(1). PETER, PHAM, China's African Strategy and its Implications for U.S. Interests , American Foreign Policy Interests, Vol 28, Issue 3 , January 2006, p: 240.

واللافت للانتباه أن الصراع الدولي لم يكن فقط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إفريقيا فقط بل كان الصراع بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي عندما اتهمت الصين الاتحاد السوفيتي بتحريف الأيديولوجية الماركسية بسب إتباعها سياسة التعايش السلمي، وقد سعت الولايات المتحدة على تعميق هذا الصراع من خلال الاعتراف بالصين الشعبية عام ١٩٧١واعطائها مقعد في الأمم المتحدة، وبالتالي الصراع بين الإتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية امتد حتى في القارة الإفريقية.

فعلى سبيل المثال أيدت جمهورية الصين الشعبية جبهة التحرير الوطنية في انغولا (التي كانت مدعومة من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية وجنوب إفريقيا) ضد الجبهة الشعبية الأنغولية التي كانت تتلقى الدعم من الاتحاد السوفيتي.

ومن جانب آخر تمثلت سياسة الصين في إفريقيا على كسب الاعتراف الدولي بها وأنها الممثل الشرعي لجمهورية الصين الشعبية وحتى تقطع الطريق على الصين الوطنية (تايون). فقد عملت جمهورية الصين الشعبية في تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية وذلك لتعزيز العلاقات الدبلوماسية معها. (٢)

وكما يظهر الجدول الآتي حجم المساعدات المقدمة إلى إفريقيا في الفترة ما بين ١٩٨٥- ١٩٩٠ كونها الفترة الضابطة في هذه الدراسة وضمن قياس مستوى التغلغل الصيني ومن خلال الاعتماد على المساعدات المالية المقدمة، والتي استمرت حتى بعد حقبة الحرب الباردة، كما سأورد لاحقا ضمن هذا المبحث من الدراسة.

---

(٢) . لحسن، الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٨.

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المجموع	٢٦٢	٢٣٠	٣٠٦	٦٠	٢٢٤	٣٧٥

الجدول رقم (٢)(١)

لاحظ حجم المساعدات الصينية في عام ١٩٩٠ التي تبلغ ٣٧٥ مليون دولار امريكي مقارنة بحجم المساعدات في عام ١٩٨٥، حيث كانت المساعدات موزعة على أساس مشاريع تتعلق بالبنية التحتية في القارة الإفريقية وضمن منظور مساعدة الدول النامية، فعلى سبيل المثال أقامت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع انغولا عام ١٩٨٣ ووطدت علاقتها بها من خلال المساعدات الاقتصادية والتي تطورت بينهما بحيث انه في منتصف عام ١٩٩٠ كان هنالك زيارات المتبادلة على مستوى عال وأقامت الصين في انغولا مشاريع سكنية بالإضافة إلى إعفائها من الديون، وهذا كله له انعكاسات في المستوى الاحق بمعنى أن جمهورية الصين تستخدم اسلوب تحقيق الأرباح طويلة الأجل وعلى أساس أن انغولا دولة بترولية .(٢) كما سأورد الانعكاسات الايجابية بهذا الصدد في فترة التسعينيات وعلى عدة دول وليس فقط انغولا.

(1). JOSEPH CHENG , HUANGAO SHI , China's African Policy in Post- Cold War Era , Journal of Contemporary Asia , Vol 39 , February 2009 , P: 90.

(2). HONGYI , HARRY LAI , China's Oil Diplomacy: is it A global Security Threat ? , Third World Quarterly ,Vol 28, Issue 3, Apr 2007, p:525.

وانحصرت اهتمامات جمهورية الصين في القارة الإفريقية وحتى نهايات الثمانينيات كانت متعلقة إلى حد كبير بالأيدلوجية على اثر الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق من جانب وضد الامبريالية من جانب آخر، ولم تكن الولايات المتحدة تعارض الوجود أو العلاقات الصينية الإفريقية كونها ضمن نفس الإطار في صراع القطب الآخر في المعادلة وفي نفس الوقت الصين تدعم الدول النامية.

وكانت سياسة الصين تجاه إفريقيا تقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة وتحقيق التعاون المشترك وهذه الأسس وضعها رئيس الوزراء الصيني "جاو زيانغ" أثناء زيارة إلى إفريقيا في عام ١٩٨٣، وكانت القيادة الصينية لا ترى أهمية اقتصادية للقارة الإفريقية، وبقيت العلاقات الصينية - الإفريقية محدودة.

كانت هذه ابرز ملامح السياسة الصينية في إفريقيا أبان حقبة الحرب الباردة والتي كانت مرتكزة على ثلاثة أمور رئيسية وهي:

١. السعي إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الإفريقية وأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين وبالتالي محاولة عزل الصين الوطنية (تايون) دوليا.

٢. الصراع الأيدلوجي الصيني مع الاتحاد السوفيتي السابق وذلك بسبب اتجاه الأخيرة في الانحراف عن المبادئ الشيوعية واتخاذها مبدأ التعايش السلمي مع الولايات المتحدة.

٣. تصفية الإرث الاستعماري ومواجهة الامبرالية ومن خلال تقديم المساعدات للدول الإفريقية المستقلة والتي تخلصت من الوصاية الاستعمارية.

ولكن ما هي مرتكزات السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية تجاه القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

لقد وضعت جمهورية الصين الشعبية استراتيجتها في التوجه إلى إفريقيا بعد الحرب الباردة بشكل فعلي، وتوجهها هذا جاء لعدة أسباب أهمها النمو الاقتصادي السريع للصين في الاقتصاد العالمي والذي ينطوي على توسيع نطاق الأنشطة التجارية والاستثمارية، وما تتمتع به إفريقيا من الموارد الطبيعية المهمة في الصناعات الإستراتيجية، بالتزامن مع انخفاض إنتاج النفط في اندونيسا مزودها الرئيسي، وهيمنة الولايات المتحدة والغرب على نفط الشرق الأوسط،والصين دولة قليلة من حيث الاحتياطي النفطي والتي تبلغ اقل من اثنين في المائة من احتياطات النفط العالمية، هذه الأوضاع جعلت الصين في البحث عن مصادر أخرى والتنويع في استيرادها للنفط، في الوقت الذي تتزايد فيه استهلاك الصين للنفط والتي تعتبر ثاني مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. [1]

هذا الأمر جعل الشركات الصينية منذ عام ١٩٩٧ في حملة نشطة للبحث عن النفط في جميع أنحاء العالم ومن ضمنها إفريقيا، لتأمين إمدادات الطاقة دخلت الصين بشكل متكرر في صدام مع المصالح الأمريكية حيث عملت علاقات مع السودان وفنزويلا وإيران وهذه الدول جميعها منتجة للنفط ومنبوذه من قبل الولايات المتحدة في نفس الوقت.

أخذت السياسة الخارجية الصينية بالتخلي عن سياستها الموالية للغرب، على اثر النمو الاقتصادي والتي بدأت ترى أنها قوة صاعدة وطبيعة النظام الدولي تغيرت معطياته واتجاهها نحو تنمية المصالح المشتركة مع الدول النامية، حيث تسعى الصين في

(1). Ziegler , Charles , The Energy Factor in China's Foreign Policy , Journal of Chinese Political Science , Vol 11, Issue 1 , March 2006, pp:91-92.

تقديم نفسها كمؤثر على الساحة الدولية في سبيل تغيير فكرة النظام الدولي الأحادي القطبية والسعي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب.

وبالتالي التغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي وفقدان خاصية التوازن بين قطبين رئيسيين(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، جعل قوى صاعدة (الصين) في اتخاذ وضعية جديدة والضغط من أجل تغير فكرة نظام القطبية الواحدة، في هذه الحال تسمى بالدولة الثورية كما أشرت إليها ضمن الفصل الأول في هذه الدراسة.

عمدت الصين في علاقاتها مع العالم إلى إصلاحات تعتمد على الاقتصاد والتخلي التدريجي عن التزمت الأيدلوجي، العلاقات الصينية - الإفريقية أخذت الطابع الاقتصادي ولتحقيق هذه الرؤية تستخدم جمهورية الصين الشعبية اموال المساعدات كقناة للاستثمارات في قطاعات مثل الصناعة التحويلية والبنية التحتية والتعدين.

وميزة المساعدات الصينية لإفريقيا أنها غير مرتبطة بشروط الإصلاح واعتبار نفسها كشريك لمساعدة إفريقيا من اجل التنمية ومن خلال التعاون الصناعي والقروض التفضيلية، وفي شرح التعاون الصناعي مثلا نقل الصناعات الصينية في البلدان الإفريقية وجاذبية الأسواق الغير مستغلة، فمثلا اثيوبيا تركز الصين عليها في صناعات المنسوجات والجلود، أو تصنيع المواد الإنشائية البنائية في زامبيا. [1]

وقد ساعد هذا النظام الشركات الصينية في الاستثمار في إفريقيا، وتقديم المعونة للمشاريع التنموية وفي صدد هذا الموضوع قامت الصين في عام ١٩٩٤ بإنشاء ثلاثة

(1). Robol, Max, Chinese Aid Africa Filling the Gaps that others Left , Turkish Journal of International Relations , Vol 9, Issue 2, Summer 2010, p:45.

بنوك وهي: بنك الصين للتنمية، وبنك الصين للاستيراد والتصدير، وبنك الصين للتنمية الزراعية ضمن" سياسة البنوك"، وهدف هذه البنوك تقديم المساعدات المتعلقة بالمشاريع التنموية، والمبادرة التي أطلقها بنك الاستيراد والتصدير في عام ١٩٩٥ من خلال استخدام المساعدات لدعم بعض الصناعات الاستخراجية.

من هنا تتبين سياسة الصين الجديدة تجاه إفريقيا من خلال الدمج أو المزج بين العلاقات التجارية والمساعدات، وكان الهدف منها تعزيز التعاون المتبادل والتجارة مع الدول الإفريقية، طبعا المساعدات غير مرتبطة بشروط باستثناء شرط وحيد وهو إقامة علاقات دبلوماسية معها والاعتراف بها كممثل وحيد للصين حيث خصصت جمهورية الصين الشعبية مساعدات كبيرة لكسب الاعتراف ليس فقط في إفريقيا بل في امريكيا الوسطى وامريكيا الاتينية وغيرها من المناطق، فعلى سبيل المثال اعترفت ليبيريا بجمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٩٣و ليسوتو في عام ١٩٩٤ و النيجر في عام ١٩٩٦، وجمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا بيساو في عام ١٩٩٨، وبالتالي عمدت الصين في سياستها تجاه القارة الإفريقية إلى عزل ومنع استقلال تايون ومحاصرتها دوليا والحاق الهزيمة الدبلوماسية بها، وحاليا ثمانية وأربعين من أصل ثلاثة وخمسين دولة افريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية كان آخرها السنغال في عام ٢٠٠٦، باستثناء بوركينا فاسو وغامبيا وساو تومي وبرنسيب وسوازيلاند، هذه أربع دول افريقية حافظت على علاقاتها مع تايون، هي دول صغيرة لا تمثل أهمية بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية. (٢)

بالمقارنة مع المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المرتبطة بشروط الإصلاح السياسي والاقتصادي وتحرير السوق كشرط لتلقي

---

(2). JOSEPH CHENG , HUANGAO SHI, Op cit , p:97.

المساعدات للدول الإفريقية، كما ذكرت سابقا، بل على العكس بالنسبة للمساعدات المقدمة من الصين التي تخلو من التعقيدات والاملاءات الخارجية وهذا الأمر يجعل الإقبال على الصين أكثر من غيرها.

وحتى القروض المقدمة من جمهورية الصين الشعبية للدول الإفريقية ميسره بالمقارنة لأسعار الفائدة التجارية وأحيانا بدون فائدة وتغطيتها من ميزانية المساعدات، ويمكن السداد من خلال استخدام الموارد الطبيعية للبلدان الإفريقية المتوفره لدعم هذه القروض، وتمكين البلاد المستفيدة لتلقي البنية التحتية التي تحتاجها من أجل تنميتها.

الشركات الصينية العاملة ليست مقتصرة على استخراج النفط في إفريقيا، بل أنها امتدت إلى مجالات أخرى مثل العمل في مناجم النحاس في زامبيا، وفتح مصانع الغزل والنسيج في كينيا، والتنقيب عن اليورانيوم في زيمبابوي، والتنقيب عن المعادن وشراء الكوبالت من الكونغو، واتفاقية تطوير منجم خام الحديد في ليبيريا بقيمة ٦ ,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨والتي تعتبر أكبر استثمار صيني في غرب إفريقيا، واستغلال موزمبيق كونها اكبر مصدر للأخشاب في شرق إفريقيا للصين. [1]

اما أهم ما في التوجهات التجارية الصينية تجاه القارة الإفريقية فهو إقدام الصين على إقامة مشروعات (لإنتاج أجهزة التلفيزيون، تكييف الهواء، الثلاجات..... وغيرها من الصناعات المختلفة) فوق ارض القارة لتحقيق أقصى استفادة من أسواق التصدير، فيما يعتبر احد احدث الخطوات الصينية في مجال دفع النمو الاقتصادي ومن المؤكد أن هذا التحرك الصيني يثير قلق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ففي

---

(1). BEHAR , RICHARD, China in Africa , Fast Company , Issue 126 , Jun 2008 , pp: 120- 123.

حالة تخفيض أو الغـاء التعريفـات المفروضـة علـى وارداتهمـا مـن القـارة الإفريقيـة وبالتالي ستكون النتيجة لصالح الصين ستحقق ارباحـا عاليـة مـن خـلال مصـانعها الموجودة في القارة الإفريقية.

وكيفية استغلال سياسة الصين في إنشاء مصـانع في القـارة الإفريقيـة وتصـديرها للخارج يعود عليها بالنفع، فهي الرابح الأكبر في المعادلة.

تشير الإحصائيات إلى تنامى التعاون الصيني الأفريقي على أرض القـارة، حيـث يعتقد وزير التجارة الخارجية الصيني ونائب مبعوث الصين الدائم لدى الأمم المتحدة ان عام ١٩٩٧ قد شهد استكمال الصين ل ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مشروع في القارة الإفريقية ضمن المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة، في حين أشارت الإحصائيات الخاصـة بالجمارك الصينية إلى أن حجم التجارة الصينية الإفريقية في الفترة من يناير إلى نوفمبر عام ١٩٩٨ تقدر بخمسة مليارات دولار، وتعول على هذا الارتفاع في حجم التبـادل التجاري بأن الصين في طريقهـا لفـرض نظـام دولـي تعـددي مغـاير لنظـام القطبيـة الواحدة، وبالتالي الصين تقدم نفسها كشريك مساعد للبلدان النامية عـبر ارتباطاتهـا ومصالحها في إفريقيا. (٢)

ولكن الهدف الأكبر لجمهورية الصين الشعبية في إفريقيـا هـو اسـتخراج الـنفط، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٦أصبح السـودان أول دولـة افريقيـة تتلقـى القـروض الميسره لاستخراج واستكشـاف الـنفط، تقـديم المسـاعدات اسـتكمال لاسـتثمارات الشركات النفطية الصينية، بالإضافة إلى أن السـودان هـي الدولـة الرئيسـية المصـدرة للنفط بالنسبة للصين.

(٢). طارق، عادل الشيخ، الصين وافريقيا والتطلع إلى القرن ال ٢١، مجلة السياسة الدولية، العـدد ١٣٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩، ص: ١٩٩.

من خلال ربط المساعدات بالاستثمار وتحقيق المنفعة المتبادلة وضمن الظروف التي تخدم المصالح الصينية واستغلالها للوضع، فمثلا الذي ساعد التغلغل الصيني في السودان هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على حكومة الخرطوم مما دفع شركات النفط الغربية إلى الانسحاب وإعطاء الشركات الصينية فرصة للاستثمار فيها.[1]

وفي الحديث عن النفط يبرز الجدول الآتي حجم الصادرات النفطية الأفريقية لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من عام ١٩٩٧- ٢٠٠٥ لأحدى عشرة دولة وهي: الجزائر، مصر، ليبيا، السودان، انغولا، غينيا الاستوائية، الكونغو، الغابون، الكاميرون، نيجيريا، تشاد.

السنة / الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الجزائر	-	-	-	-	-	-	٠,١٣	٠,٦٨	٠,٨٢
مصر	٠,٢٩	٠,٢٠	٠,١١	٠,١٢	-	-	٠,٨	-	٠,٨
ليبيا	٠,٠٧	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٣	٠,٢٥	-	٠,١٣	١,٣٤	٢,٢٦
السودان	-	-	٠,٢٧	٣,٣١	٤,٩٧	٦,٤٣	٦,٢٦	٥,٧٧	٦,٦٢
انغولا	٣,٨٤	١,١١	٢,٨٨	٨,٦٤	٣,٨٠	٥,٧١	١٠,١	١٦,٢١	١٧,٤٦

(1). Ziegler , Charles, The Energy Factor in China's Foreign Policy, Op cit , p: 102.

غينيا الاستوائية	٠,٢٠	٠,٢٤	٠,٨١	٠,٩٢	٢,١٥	١,٧٨	١,٤٦	٣,٤٥	٣,٨٤
الكونغو	٠,٩٨	٠,٣٨	٠,٣٨	١,٤٥	٠,٦٤	١,٠٥	٣,٣٩	٤,٧٨	٥,٥٣
الغابون	٠,٣٨	–	٠,٦٥	٠,٤٦	٠,١٥	–	–	–	–
الكاميرون	–	–	٠,٢٥	٠,٣٤	٠,٨٢	–	–	–	–
نيجيريا	–	٠,١٢	١,٣٧	١,١٩	٠,٧٧	٠,٤٩	٠,١٢	١,٤٩	١,٣١
تشاد	–	–	–	–	–	–	–	٠,٨٣	٠,٥٥
المجموع	٥,٩١	٢,١٩	٧,٢٥	١٦,٩٦	١٣,٥٥	١٥,٨٠	٢٢,١٨	٣٥,٣٠	٣٨,٤٧
النسبة المئوية	١٧	٨	٢٠	١٤	٢٢	٢٣	٢٤	٢٩	٣٠

الجدول رقم (٣) [٢]

*** الكمية بالمليون طن**

يشير الجدول السابق بأن صادرات النفط من انغولا لجمهورية الصين الشعبية والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها الذي بلغ ١٧,٤٦ مليون طن لعام ٢٠٠٥، وتعتبر انغولا أكبر شريك تجاري لجمهورية الصين ولاتزال هذه الدولة مصدر رئيسي

(2). Zhao , Hong , China. Oil Rivalry in Africa, Op cit ,p: 409.

واستراتيجي لتصدير النفط للصين، وتشير الإحصاءات أن الصين تعتمد على ٣٠في المائة من النفط الإفريقي ويأتي معظمها من السودان وانغولا ونيجيريا، وهذا الأمر يعطي اهتمام أكبر للصين في القارة الإفريقية.

لو تم اخذ الوضع في انغولاالتي شهدت حرب أهلية انتهت في عام ٢٠٠٢ وقامت الحكومة الصينية في ٢٠٠٤ عن طريق بنك الاستيراد والتصدير بتقديم قرض بقيمة ٢ مليار دولار لأعمار البنية التحتية التي خلفتها الحرب وتم مضاعفة المبلغ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤ مليارات دولار وهذا القرض مدعوم بالنفط في انغولا، طبعا الشركات الصينية أخذت النصيب الأكبر في هذه الصفقة حسب الشروط الموضوعة والتي تنص على أن الشركات الانغولية لها ٣٠في المائة فقط، أما الشركات الصينية ٧٠في المائة بالإضافة إلى المعدات والمواد اللازمة مصدرها من الصين، فالمصالح الصينية فرضت نفسها من خلال تقديم المساعدات إليها والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

(وهذا ما تحدث عنه السفير الأمريكي في إحدى برقياته السرية عن كيفية تحول أنغولا إلى الصينيين بعد انتهاء الحرب الأهلية بها عام ٢٠٠٢، في أن الصين استفردت بإقامة مشاريع البنية التحتية، بدون عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة الغربية للمساعدة في إعادة اعمار البلاد).[1]

---

(١). وثائق ويكيليكس، ويكيليكس يكشف عن حرب سرية أمريكية صينية على ثروات افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: ٧/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٤:١٥،

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=316893&SecID=88

وانتهاج جمهورية الصين الشعبية بما يسمى "الدبلوماسية النفطية" ضمن معادلة النفط مقابل المشاريع، وتتركز هذه المشاريع بشكل أساسي في البلدان الغنية بالنفط، مثل أنغولا وموزمبيق ونيجيريا والسودان وزيمبابوي.

ما أسباب التوجه الاستراتيجي الصيني نحو إفريقيا؟ طبعا يمكن إجمال العديد من الأسباب التي جعلت الصين تتوجه إلى إفريقيا.

١. الصين يمثل أكبر قوة سكانية في العالم وهي بالتالي تمثل قوة بشرية وصناعية وتجارية هائلة خاصة في مجال الأجهزة الالكترونية والطاقة وغيرها من الصناعات، فهذا ما توفره للأسواق الإفريقية ذات (٨٥٠) مليون نسمة.

٢. تعتبر الصين اليوم ثاني قوة اقتصادية في العالم ومرشحة لتكون القوة الأولى في العالم بعد ثلاثة عقود قادمة، وهذه الآلة الاقتصادية الضخمة تحتاج إلى الطاقة لمقابلة هذا النمو في التطور الاقتصادي، لذلك تمثل قضية الطاقة أولوية للصين، فالصين تستهلك ٧ مليون برميل نفط تقريبا، ومن المتوقع في عام ٢٠٢٠ القادم سوف تحتاج إلى ١١ مليون برميل يوميا، **أذن** من المهم تأمين احتياجاتها من النفط للحفاظ على النمو الاقتصادي، فهي تستورد ثلث احتياجاتها من إفريقيا وابرز هذه الدول: انغولا، السودان، والكنغو،الغابون، وغينيا الاستوائية وتشاد ونيجيريا.

٣. تهدف الصين من هذا التقارب الاقتصادي إلى تقارب سياسي فالصين تريد أن تتقوى بورقة إفريقيا في مواجهة صراع القوى الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على محاصرة الصين الوطنية (تايون) من جانب آخر وسحب الاعتراف بها من خلال توثيق التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية المعترفة بتايون مثال على ذلك تشاد التي قامت بقطع علاقاتها مع تايون، إذن الصين ترغب في أن

يكون لها دور سياسي في إفريقيا يقوم على مبادئ المساواة والتعاون المشترك والمنفعة المتبادلة، ضمن منظور السياسة الخارجية الصينية في احترام السيادة الداخلية للدول الإفريقية ودون المساس بها.

اتبعت جمهورية الصين الشعبية في عدة آليات للتغلغل في القارة الإفريقية، أو يمكن اعتبارها الكيفية للتواجد الصيني في إفريقيا، لقد قمت بتصنيفها على ثلاثة جوانب وهي:

أ. الجانب السياسي وتتمثل في تبادل الزيارات العالية المستوى بين المسؤولين الصينيين والدول الإفريقية، وهذا الأمر لعب دور كبير في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع دول لم يكن لها علاقات مع جمهورية الصين الشعبية.

ب. أما الجانب الآخر الناحية الاقتصادية والتي تمثلت من خلال المشاريع الصينية والاتفاقيات المشتركة التي تعزز الدور الاستثماري في القارة الإفريقية والأمثلة على هذا الجانب كثيرة كما ذكرت سابقا، غير أن هذا المسار تطور في بداية الألفية الجديدة وخصوصا بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام ٢٠٠٠ والذي أعطى نقله نوعية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. [1]

ج. الجانب الثالث هو التركيز الثقافي والذي قد لا يولي إليه أهمية وأنا أرى عكس ذلك أن تخصيص منح دراسية للطلبة الأفارقة وإقامة دورات تدريبية وتنمية الموارد البشرية وغيرها في مجالات التبادل الثقافي، حيث تقوم الجامعات الصينية بتوفير

(١) . رضا، محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص: ١٤٣.

ما يقارب أربعة آلاف منحة دراسية للطلاب الأفارقة سنويا، بالإضافة إلى وجود الآلاف من الطلاب الآخرين المتواجدين في الصين للتدريب أوالدراسة على نفقة الحكومة الصينية [٢]،وبدا هذا الإطار في المنتدى الصيني الافريقي الثاني الذي عقد في عام ٢٠٠٣ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وأنها في ذلك تعمل على تشكيل نخب ثقافية موالية لها في المستقبل.

يمكن إرجاع السبب في أن التعاون والتواجد الصيني في إفريقيا أكثر قبولا لدى الأفارقة من التواجد الغربي لعدة عوامل ساهمت في نجاح الصين وهي:

١. جمهورية الصين الشعبية تقدم نفسها كشريك مساعد للدول النامية، وعدم وجود ارث استعماري للصين في إفريقيا.

٢. المساعدات الصينية المقدمة للدول الإفريقية تخلو من أية شروط سياسية واقتصادية وحتى القروض ميسرة يمكن سدادها على فترات.

٣. انخفاض في تكلفة المشاريع والبرامج التي تنفذها الصين في إفريقيا مقارنة بالدول الغربية.

اولا: السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية في ١٩٩١ـ ٢٠٠٠

تعد حقبة التسعينيات من المراحل المهمة بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية بسبب النجاحات التي حققتها في النمو الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة شبية بالنظام

(٢). حمدي، عبد الرحمن، **الصين وقوتها الناعمة في افريقيا**، موقع الكتروني، التاريخ: ٨/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:١٥،

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=111

الرأسمالي والانفتاح على العالم، حيث تخلت الصين عن سياسة إقامة المشاريع الكبيرة في إفريقيا والتي كانت تقدم بالمجان أحيانا والمرتبطة بأهداف ايدلوجية في صراعاتها،وهذه تمثل الحقيقية الأولى في سياسة جمهورية الصين الشعبية مع الدول الإفريقية، طبعا هي لم تتخلى عن إقامة المشاريع الكبيرة ولكنها تحاول أن تقيمها على أسس تجارية ومزجها بالمساعدات. [1]

وتمثل وضع الصين المالي والتجاري في العالم دفعة للعلاقة الثنائية بينها وبين دول القارة، حيث وجدت الصين ضمن هذه المعطيات انه من الممكن أن تحتل موقع الشريك الاستراتيجي تحت فكرة التكامل العالية لدى الطرفين، فتعمل دول القارة على تلبية احتياجات الصين من المواد الأولية والطبيعية في حين تقوم الصين بدعم دول القارة بالمساعدات المالية والغير مشروطة إضافة إلى تأمين العقود التجارية والاقتصادية المجزية للطرفين وتوفير الخبرات أو المساعدات اللازمة لهذه الدول في تهيئة بنيتها التحتية والانطلاق بها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إذن إستراتيجية الصين الجديدة تحولت إلى إقامة علاقات على أساس اقتصادي، غير أن العلاقات بين الطرفين تعززت في عام ١٩٩٦ على اثر زيارة الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين" للقارة الإفريقية، وطرح خطة سميت "الاقتراحات الخمسة" لإقامة علاقات صداقة صينية – افريقية مستقرة وأكثر تعاون، وتعتبر بمثابة تمهيد لرسم ملامح الوجود الصيني في القارة الإفريقية، وتشمل هذه المقترحات: علاقة صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية، والوحدة والتعاون والتنمية

(١). أحمد، حجاج، التنافس الدولي على افريقيا: الصين تعيد اكتشاف افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص: ١٣٩.

المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل،المقصود بها السعي إلى إقامة نظام دولي يتسم بالتعددية القطبية هنا إشارة إلى احتواء الهيمنة الأمريكية.[2]

أدى العرض الذي قدمه زيمين إلى تهيئة مسرح العلاقات الصينية الأفريقية لمزيد من النمو كما حظي بقبول كبير لدى دول القارة وهو ما تبلور في اتجاه عدد من الدول الإفريقية إلى استعادة أو إقامة علاقات مع الصين ومن هذه الدول النيجر، و جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو وجنوب إفريقيا.

لقد أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد للتعاون مع إفريقيا على نطاق واسع وخصوصا عندما اقر مجلس النواب الأمريكي سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه القارة ورفعهم شعار التحول من المعونة إلى التجارة، كما ذكرت في المبحث السابق ومن خلال زيارة بيل كلينتون للقارة الإفريقية في عام ١٩٩٨. [3]

عمدت الصين في إستراتجيتها تجاه القارة الإفريقية إلى عدة إصلاحات وهيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية المعنية بالشؤون الإفريقية، حيث قامت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٧ بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، وتوسيع اختصاصاتها ومن هذه الأجهزة: إدارة غرب أسيا والشؤون الإفريقية التي تخضع لوزارة التجارة، وإدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية، وقطاع التعاون والتبادل الدولي مع أسيا وإفريقيا بوزارة التعليم، وإدارة اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي الصيني.... وغيرها من الدوائر الرسمية المعنية بالشؤون الإفريقية.

---

(٢). رضا، محمد هلال، **الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا: الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص:١٤٢.

(٣). طارق، عادل الشيخ، **الصين وافريقيا والتطلع إلى القرن ال ٢١**، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٩.

أظهرت جمهورية الصين الشعبية في سياستها الجديدة اهتمامات بخصوص التعاون الصيني – الإفريقي وفي عدة مجالات والتي تمثلت في:

الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والتعاون في استغلال الموارد الطبيعية والتي تمت ضمن مسارات عدة من خلال الزيارات عالية المستوى، التقارب التجاري والاقتصادي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والتقارب من خلال التعاون المتبادل في المنظمات الدولية وحتى الإقليمية الإفريقية. (1)

إذن من خلال ماسبق تتبين سياسة الصين الخارجية تجاه القارة وعلى أربعة محاور رئيسية وهي:

١. التقارب من خلال الزيارات عالية المستوى.

٢. التقارب التجاري والاقتصادي.

٣. التقارب من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية.

٤.التقارب من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية – الإفريقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث وصلت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٦, ٤٠ في المائة لعام ١٩٩٧ بقيمة قدرت ب ٦٧, ٥ مليار دولار وهي قيمة جاوزت تلك التي تحققت في عام ١٩٩٠ بستة مرات، وفي عام ١٩٩٩ بلغ حجم التبادل التجاري ٦, ٥ مليار دولار الذي ارتفع في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠ مليار دولار .

---

(١) . طارق، عادل الشيخ، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤، ص: ١٥٤.

في ظل الارتفاع لحجم التبادل التجاري والاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية، قامت جمهورية الصين الشعبية بعدة أمور وضمن التمهيد لاستراتيجيها التي تقوم على التعاون في الألفية الجديدة، ولهذا تشعر الصين بأن قوة التنمية الاقتصادية يجعلها إن تكون أو تتبنى شخصية مؤثرة في الشؤون الدولية، وهذه الجهود هي جزء من تصميمه لتعزيز التعددية القطبية استنادا إلى فكرة النهضة السلمية، وبالتالي هذا يعني أن الصين سوف تكون أكثر انخراطا في الشؤون الإفريقية وتسعى للحصول على اعتراف من خلال مصالحها في إفريقيا كقوة عالمية وستحاول مقاومة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الجمهورية الصينية بتشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، حيث توصلت بالاتفاق مع عدد من الدول الأفريقية في منتصف عام ٢٠٠٠ إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني – الأفريقي The China - Africa Cooperation Forum (CACF)، وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي وتشجيع التعاون وتمتين أواصر الصداقة، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، ومجابهة التغيرات الدولية. [١]

لاحظ هنا التركيز على الجوانب الاقتصادية في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وهذا ليس بالغريب إذ أن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا في عقد التسعينيات جعل جمهورية الصين الشعبية تتجه إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية.

(١). رضا محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٤٣ – ١٤٤.

على الجانب الآخر قامت الصين في تعزيز نفوذها الدبلوماسي بدعمها للأنظمة الإفريقية القمعية واستغلالها في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية للحد من اثر الضغوط الغربية بخصوص حقوق الإنسان والحريات السياسية، حيث تقوم سياسة الصين في هذا الإطار بعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وهي بالتالي تنطلق لحماية مصالحها الاقتصادية وأكبر مثال على ذلك دعمها للسودان، عندما زار الرئيس عمر البشير جمهورية الصين في عام ١٩٩٥ للبحث في إمكانية الاستثمار واستكشاف موارد النفط في السودان يأتي هذا الأمر بعد فرض عقوبات على السودان وهروب الشركات النفطية الغربية عنها، طبعا الشركة الوطنية الصينية استطاعات أن تستثمر النفط في السودان في عام ١٩٩٧ وإقامة مشاريع متعلقة بالنقيب عن النفط، وقد منحت الصين ١,٥ مليار دولار للسودان مقابل الاستثمار فيها. الان السودان تعتبر من كبار موردي النفط لجمهورية الصين الشعبية بحيث أنها تصدر ٦ في المائة من احتياجاتها النفطية، وتمتلك شركة النفط الوطنية ٤٠ في المائة من آسهم شركة بترول أعالي النيل والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول في السودان. [٢]

لاحظ أن العامل المهيمن في علاقات الصين مع الدول الإفريقية هي التجارة والاستثمار، والتركيز على النفط في الدرجة الأولى، تسعى الصين في إستراتيجيتها المزج بين الاقتصاد والسياسة. الملاحظ أن الصين عمدت لتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات والمنح المرتبطة بالاستثمار واستغلال حاجة البلدان الإفريقية للمشاريع التنموية والتي رافقها زيادة في الاستثمارات الصينية، وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة بين الطرفين.

(2). Zhao , Hong , China. Oil Rivalry in Africa, Op cit , pp: 104-105.

كما استعملت جمهورية الصين الشعبية أداتها الدبلوماسية من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة والتي استمرت في الألفية الجديدة، وحاولت الصين تقديم نفسها كشريك مساعد للبلدان النامية ومساعدتها على النهوض في وجه الاستغلال الامبريالي، وقد ساهمت الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية السياسية على حد سواء في الارتقاء لتطوير العلاقة بين الصين وإفريقيا والوصول بها إلى مستوى الشراكة العالمية.[٣]

ثانيا: السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية في ٢٠٠١-٢٠١٠

في عام ٢٠٠١ قامت الحكومة الصينية في إستراتيجيتها على تشجيع قطاع الشركات في التحول إلى شركات متعددة الجنسيات والاستثمار في الخارج، وبالتالي إكسابها الخبرة في توسيع الاستثمارات الخارجية وتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الصعيد العالمي.[١]

حاولت الصين المزج بين استغلالها للموارد الطبيعية في الدول الإفريقية وحاجة هذه الدول لمشاريع البنية التحتية، حيث تحددت سياسة الصين في تشجيع الشركات الصينية المختصة بالتعاون مع الدول الإفريقية وعلى أساس تبادل المنافع وإقامة

---

(٣). عاصم فتح الرحمن، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: ١١/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ١٥: ٣،
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=24508:2011-03-01-06-37-22&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

(1). Naidu Sanusha , Corkin Lucy , Herman Hayley , China's (Re) - Emerging Relations with Africa: Forging a New Consensus ? , South African Journal of Political Studies, Vol 36, Issue 1, Apr 2009 , p:94.

التنمية المستدامة لأن الصين تجمع في مصالحها بين المساعدات مع التوسع للشركات التابعة لها.

توجهات السياسة الصينية الحديثة في علاقاتها تجاه إفريقيا قائمة على مسارين على النحو الآتي: (٢)

(أ). اختراق إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات والمحافل الرسمية، أي بمعنى آخر الاتفاقيات الجماعية، فعلى سبيل المثال منتدى التعاون الصيني – الإفريقي الذي عقد في بكين لعام ٢٠٠٠كما أشرت إليه في الفترة السابقة، واستمر في عقد اجتماعاته كل ثلاث سنوات، طبعا كانت أهداف جمهورية الصين الشعبية تركز على أمرين وهما:

١. السعي إلى إقامة نظام دولي جديد، أي نظام دولي سياسي واقتصادي عادل ومنصف في القرن الحادي والعشرين.
٢. تعزيز العلاقات الصينية – الأفريقية التجارية والاقتصادية. فقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢,٢٩ مليار دولار.

وضمن سلسلة منتديات التعاون الصيني- الإفريقي، حيث كان الاجتماعي الوزاري الثاني الذي انعقد في (اديس أبابا) عاصمة اثيوبيا عام ٢٠٠٣، والذي ركز على التعاون بين الصين وإفريقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجاء هذا الاجتماع الثاني ليؤكد التزام الصين في مساعدة الدول الإفريقية، والملاحظ أن على هامش الاجتماع شارك رجال الأعمال من كلا الطرفين وذلك لتسهيل

(2). Jennifer , Parenti , China-Africa Relations in the 21st Century , JFQ: Joint Force Quarterly , Issue 52 , 2009 , p: 119.

التبادلات بين رجال الأعمال والمسؤولين، وتشجيع الصادرات الإفريقية للصين، والدعم الإفريقي للصين في المنظمة الدولية.

هذا و بلغ حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣,٣٩ مليار دولار، حيث أقام المستثمرون الصينيون ٦٠٢ مشروع داخل ٤٩ دولة افريقية وتركز على العمل في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة. [1]

ووصل حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا لعام ٢٠٠٤ إلى ١٣٥ مليون دولار، كما تم تأسيس ١١٦ شركة صينية في إفريقيا خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، قامت بتنفيذ عقود بلغت قيمتها ٦٩٠ مليون دولار، وبلغت التدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة لإفريقيا إلى ١٢٤ مليون دولار، مما رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في إفريقيا لعام ٢٠٠٥ إلى ٧٥٠ مليون دولار.

ومن المؤشرات التي تدل على الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية، تكثيف الزيارات الرسمية على مختلف المستويات وبالتحديد مابين عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ حيث قام الرئيس الصيني "هيوجنتاو" ونائبه "زينج قواجونج" بالإضافة إلى رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء بزيارة إفريقيا في عام ٢٠٠٤ وذلك حرصا من الجانب الصيني على تعزيز الوجود الصيني في إفريقيا ودفع جهود التعاون بين الطرفين، وفي عام ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء، ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وعدد من الوزراء الصينيين بزيارات رسمية شملت عشرة دول افريقية لتحقيق نفس الغرض، تم خلال هذه الزيارات مناقشة القضايا الإفريقية التي تثار أو تطرح في مجلس الأمن، بالإضافة إلى تقديم الصين الدعم السياسي للدول الإفريقية في أثناء انتخابات مؤتمر حقوق

(١) . طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٤.

الإنسان بالأمم المتحدة خلال عـام ٢٠٠٤، في حـين قامـت الـدول الإفريقيـة بـدعم المطالب والمواقف الصينية في المؤتمر نفسه لمواجهة الادعاءات والمـزاعم الـتي طرحتهـا تايون، بالمقابل تلتزم جمهورية الصين الشعبية في مساعدة الدول الإفريقية على التنميـة ومن خلال المنظمات الدولية.

على صعيد آخر أصبحت جمهورية الصين الشعبية تشارك في عمليات السـلام في إفريقيا ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، وشملت مشاركتها ثلاث دول وهي الكونغـو وليبيريا و السودان في عام ٢٠٠٥، حيث بلغ عدد المشاركين في عمليات حفظ السلام ٨٤٣ عنصر امني. كما قدمت الصين منح للاتحاد الإفريقي وتشمل هـذه المنح مـواد وتجهيزات عسكرية لحفظ السـلام، في حـين أن سـفير جمهوريـة الصـين الشـعبية في اثيوبيا يمثل الصين في الاتحاد الافريقي. [٢]

وهذا الأمر له أبعاد كونه يؤكد على أهمية تعزيز المصالح الصينية في إفريقيا وعبر متابعة ومراقبة الأوضاع داخل القارة الإفريقيـة. غـير أن منتـدى التعـاون الصـيني – الإفريقي الثالث رسم سياسة الصين بشكل واضح والذي كان في عام ٢٠٠٦ حينمـا أصدرت الحكومة الصينية وثيقة حول سياستها تجاه إفريقيا.

وكانت هذه الوثيقة الأولى من نوعها، عندما قال مساعد وزير الخارجيـة الصـيني "لوي قوه تسنغ" هدفنا هو إظهار الصين كقوة عالمية من خلال تطوير العلاقات الوديـة مع الدول الإفريقية. [٣]

وتنقسم هذه الوثيقة إلى ستة أقسام: [١]

---

(2). JOSEPH CHENG , HUANGAO SHI , Op cit , pp: 92-93.
(3). JOSEPH CHENG , HUANGAO SHI, Ibid ,p:93.

١. العلاقات الصينية مع إفريقيا.

٢. سياسة الصين تجاه إفريقيا.

٣. تعزيز التعاون بين جمهورية الصين الشعبية والقارة الإفريقية.

٤. الالتزام بمتابعة منتدى التعاون الصيني – الإفريقي.

٥. العلاقات الصينية مع المنظمات الإقليمية الإفريقية.

٦. متابعة الأوضاع للشؤون الإفريقية.

وتنص الوثيقة على أن جمهورية الصين الشعبية سوف تقييم نوع جديد من الإستراتيجية والشراكة مع إفريقيا، من خلال المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون المشترك والتبادلات الثقافية وتنمية الموارد البشرية وغيرها من المجالات، واقترحت عدة تدابير للتعاون الاقتصادي المشترك مثل إنشاء غرفة التجارة والصناعة الصينية – الإفريقية المشتركة وبدء المفاوضات الحرة للاتفاقيات التجارية مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية.

كما قدمت الصين دعمها للحكومات الإفريقية من خلال المساعدات المالية ٣ مليارات دولار من القروض التفضيلية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا بقيمة ٥ مليارات دولار لعام ٢٠٠٦، وحاولت جمهورية الصين ربط المساعدات بإقامة علاقات دبلوماسية معها، فقد توجهت إلى الغاء الديون المستحقة على البلدان الإفريقية الأقل نموا شريطة أن تكون لها علاقات

(١).سياسة الصين تجاه القارة الإفريقية، موقع وزارة الخارجية الصينية، التاريخ: ١٠/٣/٢٠١١، الوقت: ٩:٢٠،

http://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx/t230615.htm

دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية ولعل اعتراف السنغال في ٢٠٠٦ بالصين كان وراء هذا الزخم المالي. [٢]

وقد نجحت في تعزيز وجودها في إفريقيا والدليل على ذلك ارتفع الفائض التجاري الشهري للصين من عام ٢٠٠٤الى ٢٠٠٧ ليصل حوالي ٢٠ مليار دولار، حيث تعد الصين ثالث شريك تجاري في إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث بلغت استثمارات الصين ١١,٧ مليار دولار في ٤٩ بلدا إفريقيا عام ٢٠٠٦، وتوزعت هذه الاستثمارات على التصنيع والمواصلات والنقل والزراعة والتعدين والسكك الحديدية والكهرباء والبتروكيماويات والاتصالات.... وغيرها. [٣]

فبنت مثلا (٦٠٠٠) كم من الطرق و(٣٠٠٠) كم من السكك الحديدية و (٨) محطات كهرباء ونفذت حوالي (٧٠٠) مشروع خلال السبع سنوات الماضية، بالإضافة إلى الغاء بعض الديون وتقديم قروض ميسره، وركزت علة تطوير استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس.... وغيرها.

(ب). النفوذ الصيني في القارة الإفريقية عبر العلاقات الثنائية من خلال الزيارات الرسمية والقنوات الدبلوماسية، مثال على هذه الزيارات قيام الرئيس "هوجينتاو" بجولة للقارة الإفريقية في عام ٢٠٠٤ وشملت ٣ دول وهي مصر والغابون والجزائر، واستطاع أن يعقد اتفاقيات متعلقة بتأمين احتياجات جمهورية الصين الشعبية

(2). HORACE , CAMPBELL , China in Africa: Challenging Us Global Hegemony, Third World Quarterly , February , 2008, p:100.

(٣). حسين، العودات، **التنافس الدولي على إفريقيا**، موقع الكتروني، التاريخ: ١٠/٣/٢٠١١، الوقت: ٣:١٥،

http://www.voltairenet.org/article153691.html

من البترول، واتفاقيات متعلقة بالجانب التجاري، طبعا اختيـاره لهـذه الـدول لم يكـن عشوائيا فجميعها دول منتجة للنفط.

فمثلا لدى توجهه لمصر تم توقيع مذكرة تفاهم خاصة بالتعاون المشـترك في مجـال البترول بين مصر والصين، وعلـى الصـعيد التجـاري جـرى الاتفـاق علـى التعـاون الاقتصادي والتكنولوجي الذي ستقدم الصين بمقتضاه منحة لا تـرد لمصـر بقيمـة ١٠ ملايين دولار لدعم تنفيذ مشروعات التنميـة بمصـر، وتشـير الإحصـائيات أن حجـم التبادل التجاري بين الصين ومصر ٩٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مصر ٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

تستند إستراتيجية جمهورية الصين الشعبية في عقد الألفية الجديـدة علـى ثلاثـة مبررات رئيسية وهي: [1]

١. تأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية وخصوصا النفط كونه يدخل في العديـد من الصناعات الإستراتيجية وبالتزامن مع الطلب المتزايد لهذا العنصر الهام.

٢. البحث عن اسواق جديدة للتجارة والاستثمار، وإفريقيا في نظر الصـين غـير مستغلة بشكل جيد، وكان من السهل اختراق الأسواق الإفريقية وذلك بسـبب نقـاط الضعف لبنيتها الهيكلية وفقدان الرقابـة عليهـا، لهـذا تسـعى الصـين في سياسـتها أن تستغل تحركاتها في القارة الإفريقية لإيجاد موطئ قدم لهـا في ظـل النمـو الاقتصـادي الذي تشهده.

٣. والهدف الأخير والمتجدد هو إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا لمحاصـرة الصين الوطنية (تايون).

---

(1). Naidu Sanusha , Corkin Lucy , Op cit , pp: 89-90.

تحاول الصين في سياستها تجاه القارة الإفريقية الفصل بين السياسة والتجارة ضمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما يفسر الاستثمارات الصينية لدى كل من السودان وانغولا ونيجيريا وليبيريا وزيمبابوي وحتى ليبيا وغيرها من الدول الإفريقية. وهذا ما صرح به الرئيس الصيني "هوجينتاو" في إحدى زياراته لنيجيريا بقوله " أن سياسة الصين تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى". (٢)

وبالتالي فأن جمهورية الصين الشعبية تستغل الظروف في القارة الإفريقية عبر تعزيز العلاقات مع الدول التي تفتقد إلى حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والتي تعاني من ضغوط خارجية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام.

---

(٢). كريغ تيمبورغ، الاقتصاد الصيني يجتاح إفريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١١م، الوقت ١٠: ٥٩ م.

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/176.htm

المبحث الثالث: التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١ - ٢٠١٠

طبعا لو تم الأخذ بأن طبيعة النظام الدولي في فترة ما قبل الحرب الباردة والتي كانت في ضمن صراع ثنائي القطبية (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) فرضت نمط التركيز على الأيدلوجية ليس فقط في إفريقيا التي كانت مسرح الحرب الباردة بل على العالم اجمع .

بين مؤتمر باندونج ١٩٥٥ وانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ ظهرت شبكة معقدة من علاقات التفاعل داخل النظام الدولي تمثلت في الدول كوحدات أساسية إلى جانب الكتل والمنظمات (عالمية، إقليمية) على المستويين الحكومي والغير الحكومي، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات وكلها دخلت جميعا في صيغ متباينة من التفاعلات، الأمر الذي جعل النظام الدولي يشهد أنماطا جديدة من التفاعلات تتغير مساراتها تبعا لاختلاف المتغيرات الأساسية المؤثرة فيها ومن ضمنها تغير القدرات الاقتصادية والعسكرية لوحدات النظام الدولي. (١)

أن التغيرات ما بعد ١٩٩١ وما صاحبها من تلاشي قطب دولي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، شكلت أزمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي برمته بسبب حالة الفوضى الدولية التي نتجت عن انهيار شبكة العلاقات والتوازنات الدولية لصالح هيمنة قطب واحد، وبروز قوى دولية أخرى تنزع نحو لعب دور فاعل جديد لملء الفراغ الناجم عن هذه التحولات.

---

(١). هاني، الياس خضر الحديثي، صراع الارادات في آسيا، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٧، ص٣٤.

وفي هذا الصدد يشير كينيث والتز أن الحروب التي تؤدي إلى زوال ما يكفي من القوى العظمى المتنافسة هي حروب من شأنها أن تحدث تحولات جذرية شاملة في النظام.وينطبق هذا على الحرب الباردة التي أزالت الإتحاد السوفيتي، ذلك أن عالما متعدد الأقطاب يستطيع من حيث المبدأ أن يتحمل خسارة أحد أقطابه، أما العالم الثنائي القطبية فلا يستطيع أن يتحمل سقوط أحد القطبين. (٢)

في حين يرى الواقعيون أن الدول هي لاعب أساسي في النظام الدولي والتركيز يكون على اعتبارات موازين القوى لتنظيم العلاقات الدولية حين يتعلق الأمر بالمصالح القومية، موازين القوى ليست فقط القوة العسكرية بل هي القوة الشاملة التي تندرج تحتها الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها من المقومات التي تتمتع بها الدولة حتى تكون مؤثرة في النظام الدولي.

وفي الحديث عن القارة الإفريقية والتي هي الجزء المادي من محاور التنافس الدولي لهذه الدراسة، وقياس مدى تحقيق كل طرف سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو جمهورية الصين الشعبية فيها، وأن ثمة دلائل ومؤشرات قوية تدل على وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية ومن خلال الاستعراض العام الذي تم التطرق له في المطلبين السابقين، حيث اخذ النفط الأولوية الأولى لكلا الجانبين في محاولة السيطرة والتغلغل داخل إفريقيا.

هذا لا يعني أن المنافسة منحصرة فقط بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية بل هنالك دول أخرى مثل فرنسا واليابان وروسيا وغيرها من الدول

(٢). ريتشارد، هاس، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

الكبرى والتي لها مصالحها في القارة الإفريقية ويمكن تناولها في إطار تحديد ملامح التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية.

وبشكل عام يمكن القول بأن نمط الصراع الدولي حول إفريقيا تحول من منطق " المباراة الصفرية " الذي يعني أن مكسب قوة معينة هو خسارة للأخرى كما حدث أبان الحرب الباردة، إلى نظرية "غير صفرية " والربح للجميع فيما بعد الحرب الباردة بمعنى الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة، الخاسر هنا هو الأفارقة أنفسهم لأنهم وقعوا تحت الاستغلال والضغوط الدولية ولكنها خسارة نسبية بمعنى أن ظروف الدول الإفريقية تختلف من دولة إلى أخرى.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من الحرب الباردة كأقوى دولة في العالم، وخصوصا في معالجتها لبعض القضايا مثل المعالجة الأمريكية لمشكلة البوسنة، أو مثلا تشكيل تحالف أزمة الخليج، ونفوذها تجاه صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية وغيرها من التدخلات كما ذكرت في السابق، ولكن على صعيد آخر هنالك منافسين آخرين مثل بروز الإتحاد الأوروبي في اتخاذ سياسات موحدة بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما أبدت روسيا والصين رغبة وقدرة على اتخاذ سياسات تتناقض في توجهات الولايات المتحدة، طبعا هذه الدول لا تتبنى مواقف معادية للولايات المتحدة بصورة تلقائية ولكنها لا تزال قوة معنية بسياسة القوى والنفوذ، وتسعى لتعزيز مصالحها القومية في النظام الدولي.

لو تم اخذ المصالح الأمريكية مع الصين مثلا تطور نسب التعاون الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة والصين حيث بلغ إجمالي صادرات الصين مع الولايات المتحدة لعام ١٩٩٣ مثلا ٤ , ٣١ مليار دولار مقابل ٦ , ٨ مليار دولار قيمة إجمالي الصادرات الأمريكية للصين وبعجز تجاري قدره ٢٢ مليار دولار مقابل ١٨

مليار دولار عام ١٩٩١، في حين تشير الأرقام إلى بلوغ إنتاج الصين المحلي سنة ٢٠٠٢ ما يعادل ٩,٨ تريليون دولار بالمقارنة مع ٩,٧ تريليون دولار لأمريكا وبذلك تغدو الصين قطب اقتصادي متصاعد. (١)

وهنالك اهتمام في سياسة الولايات المتحدة لاحتواء الصين، اذكر على سبيل المثال ردع أي محاولة صينية لاستخدام القوة ضد تايون، وتوسيع حجم الصادرات معها، والحيلولة دون بيع تكنولوجيا نووية لباكستان أو لأية دولة أخرى، وتأمين مساعدة دبلوماسية في مواجهة كوريا الشمالية، وغيرها من الاهتمامات التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع جمهورية الصين الشعبية.

سيتم التطرق إلى الجوانب السياسية والاقتصادي للتنافس بين قطبي الدراسة في القارة الإفريقية ووفق الضوابط التي تم الأخذ بها لإطار هذه الدراسة، وبالتالي رصد ابرز ملامح هذا التنافس الأمريكي – الصيني ضمن فترتين زمنيتين على النحو التالي:

أولا: التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية ١٩٩١ـ٢٠٠٠

خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى منتصف التسعينيات لم يكن هنالك أي اهتمام أمريكي في القارة الإفريقية، حيث عانت القارة من التهميش على مستوى العالم وكانت الاهتمامات كما ذكرت في المباحث السابقة بأنها انحصرت ضمن تأمين حماية الخطوط التجارية البحرية ودعم ونشر القيم الليبرالية وحقوق الإنسان والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، وكانت تعتمد على الدول الأوروبية لكونها لها تجربة في القارة الإفريقية.

(١). هاني، الياس خضر الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧.

السياسة الأمريكية أعادت توجيه استراتيجيها في إفريقيا في عام ١٩٩٨، وخاصة التغيرات الدولية الجديدة والتي سارت باتجاه العولمة الأمريكية،وحاولت الاختراق من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية القائمة على الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة، غير أن جمهورية الصين الشعبية كانت قد سبقت الولايات المتحدة في هذا الجانب عندما انطلقت إلى القارة في عام ١٩٩٦ والاقتراحات الخمسة التي وضعها الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين"، هذا لا يلغى العلاقات التاريخية التي قامت الصين في تدشينها خلال حقبة الحرب الباردة، ولكن كانت بداية العلاقات الصينية الإفريقية المتحولة من التركيز على البعد الأيدلوجي إلى إتباع سياسة برجماتية تقوم على المصالح الاقتصادية وتقديم نفسها كدولة نامية تساهم في مساعدة البلدان النامية وهذا ما ساعدها كونها ليس لديها ارث استعماري في إفريقيا مقارنة مع الدول الأوروبية، غير أن البعض يشير بأن التنافس الأمريكي – الصيني بدأ في عام ١٩٩٥ عندما استغلت الصين خروج الشركات النفطية الأمريكية في السودان وحلت مكانها الشركات النفطية الصينية مما أثار حفيظة الولايات المتحدة من هذا التوجه واتهام الصين بأنها تساند نظما قمعية وتسلطية لا تراعي حقوق الإنسان.

ولكن لم تصل إلى حد الصدام مع جمهورية الصين الشعبية والسبب أنها تعمل ضمن إطار مساعدة الدول النامية وفي حدود التركيز على الجانب الاقتصادي في ظل العولمة العالمية والأسواق الحرة وغيرها من المتغيرات الدولية التي رافقت انتصار الليبرالية في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي اعتبرت بداية النظام الدولي الجديد بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في النظام الدولي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في توجهاتهما نحو القارة الإفريقية أخذت الطابع الاقتصادي في تلك الحقبة ولكن الآلية مختلفة لكلاهما، فمثلا

الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تشجيع الدول الإفريقية في انتهاج سياسات اقتصادية موائمة مع البيئة الاقتصادية العالمية وهو الأمر الذي يصب في نهايته إلى تحقيق فرص أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

بالمقابل عمدت الصين في إستراتيجيتها عدة إصلاحات للدوائر المعنية بالشؤون الإفريقية، وتعزيز اطر التعاون والمساواة مع الدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات والمعونات مقابل الاستثمارات الصينية في إفريقيا، ولكن هدفها الأساسي هو بالطبع استخراج الموارد الطبيعية والنفط لتأمين احتياجاتها من الطاقة في المقابل يتم تغطيتها في تلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان التي تعتبر ضمن الدول المنتجة للنفط. على صعيد آخر شهد هذا العقد زيادة في حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا والذي قفز إلى مستويات عالية، كما أشرت إليه في المبحث السابق.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عقد التسعينيات تجاه القارة الإفريقية تعمل على تصفية النظم الإفريقية التي كانت ضمن المنظومة السوفيتية السابقة بالإضافة إلى إضعاف وطرد النفوذ الفرنسي من إفريقيا عبر تشكيل قيادات جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الأمثلة على ذلك عديدة مثل التدخل في الشؤون الداخلية في زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) عام ١٩٩٧ وذلك عندما طلبت الإدارة الأمريكية من "موبوتو" بإقامة نظام ديمقراطي ودعمت المعارضة بقيادة لوران كابيلا الذي استلم السلطة في الكونغو الديمقراطية بدعم ومساندة أمريكية، وبالتالي طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة فرضت عليها تفاعلات جديدة في التعاطي تجاه القارة الإفريقية .

في حين استمر هدف الصين في القارة خلال عقد التسعينيات إلى عام ٢٠٠٠ على تدعيم علاقاتها الأفريقية بدافع التنافس مع حكومة تايون، ومن خلال تقديم

المساعدات للدول الإفريقية لدفعها إلى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية الممثل الوحيد للصين الواحدة، حتى أن هنالك تنافس صيني – ياباني في القارة الإفريقية، حيث قامت الأخيرة بإنشاء "التيكاد" في عام ١٩٩٣ والذي يعقد مثل منتدى الصين وإفريقيا كل سنتين، خصوصا أن الصين أعلنت معارضتها لدخول اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن.

على كلا نجحت الصين في اختراق إفريقيا أخيرا من خلال تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي عام ٢٠٠٠ والذي يعتبر بداية الانطلاق للصين في القارة الإفريقية للألفية الجديدة والتي انبثق عنها مجالات عديدة ضمن التركيز على الجانب الاقتصادي كما ذكرت سابقا في المباحث السابقة، يعود السبب في تأخر الصين للاهتمام في إفريقيا، تركيزها على الوضع الإقليمي في شرق آسيا وتفرغها لبناء اقتصادها المتصاعد، فضلا عن استرجاع جزرها وغيرها من الأمور المتعلقة بالشأن الداخلي لها.

ثانيا: التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية ٢٠٠١-٢٠١٠

في هذه الفترة الزمنية حدث تنافس محتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وخصوصا أن الولايات المتحدة بدأت تشعر بأن مصالحها القومية في القارة الإفريقية تتعرض للاختراقات وبالتحديد في خليج غينيا كما سوف أتطرق له عند تقييم التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الأفريقية. فقد استطاعت جمهورية الصين الشعبية أن تعقد صفقات اقتصادية مع الدول التي تعتبر داخل نطاق السيطرة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال نجحت جمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٦ في عقد صفقة بقيمة ٣ , ٢ مليار دولار للتنقيب عن النفط في نيجيريا من خلال شركة CNOOC الصينية، وكنت قد ذكرت في المباحث السابقة بأن نيجيريا تعتبر أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الخامسة من حيث تصدير النفط إليها، وبالتالي تعتبر الولايات المتحدة هذا الأمر تصعيد صيني في اختراق دائرة نفوذها، وليس الأمر متوقف على نيجيريا بل امتد إلى انغولا والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز الوجود العسكري وليس فقط في غرب إفريقيا بل في القارة بأكملها للحفاظ على مصالحها فيها، ومحاصرة أي تنافس من قبل الدول الكبرى.

على صعيد آخر تستخدم الولايات المتحدة أداتها العسكرية والاقتصادية تجاه الدول الإفريقية التي تخرج عن ارتدها، ومن خلال الاعتماد على دولة معينة للقيام بالنيابة عنها وكنت قد رصدت من خلال تناول سياسة الولايات المتحدة في القارة الإفريقية فيما يخص هذا المجال.

تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى تقديم نفسها كقطب دولي مؤثر في الشؤون الدولية وبالتالي إبراز صورة النظام الدولي المتعدد الأقطاب وإقامة نظام دولي عادل ومنصف، خلافا للصورة النمطية التي ترسخت لدى العديد من البلدان بأن الهيمنة الأمريكية مستمرة كقطب أحادي في النظام الدولي.

يشير البعض بأن عقد الألفية الأول شهد نقلة نوعية للصين في إفريقيا، حتى أنهم أطلقوا على تحركها بإفريقيا الصينية وكما ذكرت بأن جمهورية الصين الشعبية تستخدم أدواتها الدبلوماسية أو ما يسمى "بالقوة الناعمة" وتمسكها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتسخير كافة إمكانياتها لتحقيق أهدافها في القارة الإفريقية.

كما أن أهداف الصين السياسية في القارة الإفريقية هي:

١. الاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية في المنظمات الدولية: مثل منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة وتوظيفها لخدمة أغراضها في مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية، ومجال حقوق الإنسان.

٢. إظهار الصين كقوة عالمية في النظام الدولي، كما أشرت إليه في السابق، والذي بدا واضحا من خلال التصريحات لمسؤوليين صينيين عقب انعقاد منتدى التعاون الصيني – الإفريقي في عام ٢٠٠٦.

٣. والهدف الأخير هو بالتأكيد إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية وعزل تايون عن إفريقيا.

لكن التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية بقى مرتكز على النفط والموارد الطبيعية بالدرجة الأساسية، وكل الدلائل والمؤشرات تثبت أن الاستثمارات والتجارة في القارة الإفريقية لكلا الطرفين تكمن في البلدان النفطية، والدافع وراء هذا التنافس هو اقتصادي.

" لقد قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر لعام ٢٠٠٠بتشكيل لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية، وقد صدر التقرير الأخير عنها في عام ٢٠٠٦، والذي أظهر بأن الارتباط والعلاقة الايجابية الواضحة بين النمو المتسارع للنفوذ الدبلوماسي للصين في إفريقيا من ناحية، وتزايد معدلات النمو الاقتصادي والأهمية الاقتصادية من ناحية أخرى، وأنه في ضوء انتهاج الصين في سياستها من خلال دعم الصين للنظم القمعية والدول المارقة، واحتمال تحولها إلى قوة موازية

للولايات المتحدة في النظام الدولي، وبالتالي هذه القضايا يجب أن تكون موضع اهتمام وقلق الولايات المتحدة الأمريكية."(١)

في حين أظهرت مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة بأن الصعود الصيني في القارة الإفريقية سيكون له انعكاسات تجاه المصالح الأمريكية وبالتالي ستحاول أن تعمل على احتوائها من خلال الوسائل والأساليب المتبعة ضمن إطار سياستها في القارة الإفريقية، وهذا ما تنبهت له إدارة الرئيس بوش السابق.

- تقييم التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية

كنت قد تحدثت فيما سبق عن وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، والذي اخذ النفط الأولوية الأولى من اهتمامات كلا الطرفين، حيث تعد الصين المنافس الأقوى للولايات المتحدة على النفط الأفريقي وخصوصا أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام ٢٠٣٠، وتستورد الصين أكثر من ٢٥ في المائة من وارداتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التي تستورد منها الجزائر، وانغولا، والسودان، وتشاد.

وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط والذي يضم نيجيريا وغينيا الاستوائية والكاميرون والجابون وأنغولا والكونغو، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنغولا، ونيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية،فمثلا استطاعت الصين أن تمول حفر ٦٠٠ بئر في نيجيريا عام ٢٠٠٤ بينما لم تتعدى الولايات المتحدة سوى ٥٠ بئر

---

(١). تقرير واشنطن، أفريقيا الصينية قادمة... هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي ؟!،
موقع الكتروني، التاريخ: ١١/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٥٠
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/271.htm

فقط،(١) وكما ذكرت في السابق بأن جمهورية الصين تتبع في سياستها تجاه القارة الأفريقية بالاهتمام بالموارد الطبيعية.

لعل الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تمركز النفط لأفريقيا جاء نتيجة الإستراتيجية المتبعة على عدة محاور، يمكن إجمالها بعدة نقاط:

١. أن الصين تلعب دور مورد السلاح لإفريقيا بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية تصدير الأسلحة للقارة فعلى سبيل المثال رغم الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على زيمبابوي، قامت الصين ببيعها طائرات مقاتلة وعربات عسكرية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار.(٢) وفي السودان قامت بإنشاء ثلاث مصانع للأسلحة على الرغم من العقوبات المفروضة عليها.(٣)

٢. استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون – الصيني الإفريقي الذي أنشئ بمبادرة منها عام ٢٠٠٠ والذي ضم ٤٦ دولة افريقية ومن أهم انجازاته إسقاط ١,٢ مليار دولار من ديون القارة، يأتي هذا في ظل التنامي للحجم التجاري بين الطرفين الذي وصل إلى ١٠ مليار دولار، كما ذكرت سابقا في تكثيف دبلوماسيتها تجاه القارة الإفريقية.

---

(١). حيدر، حيدر، **التعاون الصيني – الأفريقي يقلق الولايات المتحدة**، موقع الكتروني، التاريخ: ١١/٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:١٥،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=89730349520101220213536

(٢). بيتر بروكس، جي هاي شين، **النفوذ الصيني في إفريقيا.. تهديد كبير لمصالح واشنطن**، موقع الكتروني، التاريخ ١١/٣/ ٢٠١١، الوقت: ١٠:٢٠،

http://marebpress.net/articles.php?id=897

(3). Tood , Hofstedt, China in Africa , Naval War College Review , Vol. 62 Issue 3 , Summer2009 , p:85.

بالمقابل عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيها إلى تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا وباقي مناطق النفط الأفريقية حيث توصلت إلى عقد اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، يتم السماح بموجبها للأمريكيين باستخدام مطارات تلك الدول، كما تخطط الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وبنين وساحل العاج في حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة التي تكمن فيها معظم الاستثمارات النفطية الأمريكية الممتدة على طول الساحل الغربي لأفريقيا.

ومن أهداف هذا التنسيق العسكري هو محاصرة النفوذ الصيني والذي تبنته ادرة بوش الابن في عام ٢٠٠٧ عندما أعلنت عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا يطلق عليها القيادة الأفريقية أو اختصارا "أفريكوم" كما أشرت إليها في المبحث الأول من هذه الدراسة، والهدف الآخر هو تأمين النفط والموارد الطبيعية الأفريقية وتعزيز الأمن للشركات الأمريكية العاملة في إفريقيا، إذ أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى التحكم بمخزونات الطاقة العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة، خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي .

حيث تقدر احتياطات القارة من النفط الخام ٨٠مليار برميل وفق لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته ٨ في المائة من الاحتياطي العالمي، وتتركز هذه الاحتياطات في نيجيريا نحو ٧٠ في المائة، وليبيا، وغينيا الاستوائية.(١)

(١). خالد، حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٦.

وكانت قد نجحت الصين من قبل في استثمارات النفط في السودان عام ١٩٩٥ عندما استغلت خروج الشركات النفطية الأمريكية منها، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام ٢٠٠٤. (٢)

وهذه تؤكد نظرية والتز في البناء الفوضوي والتي تقول بأن الدول الكبرى تبحث على أكبر قدر من المنفعة في تحقيق المصالح تجاه الوحدات الصغيرة، وتستجيب الدول الصغيرة لرغبات هذه الدول الكبرى أما بالترغيب (المساعدات والمعونات) أو الترهيب (عقوبات وتهديد).

تتبع جمهورية الصين الشعبية في إستراتيجيتها أسلوب الترغيب فهي تقوم على منح المساعدات والمعونات للدول الأفريقية مقابل تحقيق مصالحها كما ذكرت سابقا فلو تم أخذ السودان على سبيل المثال فقد منحتها الحكومة الصينية ما مقداره ٥ ,١ مليار دولار مقابل الاستثمارات النفطية للشركة الوطنية في عام ١٩٩٧، وذكرت مثال آخر حول انغولا من خلال تقديم قرض بقيمة ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ لأعمار البنية التحتية ويمكن تغطيته من خلال النفط، وفي تشاد حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام له علاقات دبلوماسية مع تايون، غير أن المصالح الاقتصادية جعلها تتناسى ذلك الهدف .

تنتهج جمهورية الصين بما يعرف" بالدبلوماسية النفطية "لتأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة، وأنها تعمل على تحقيق الأرباح طويلة الأجل، حتى أن القروض والمساعدات غير مرتبطة بشروط وهي ميسره بطبيعة الحال وأحيانا تقوم على إعفاء

(٢). خالد، حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، المرجع السابق، ص: ٨٩.

الدول من السداد أو تخفيض حجم الديون الإفريقية، هي بالمقابل تكسب من خلال زيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا. (١)

بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع السودان على سبيل المثال من خلال فرض عقوبات اقتصادية واتهامها لحكومة الخرطوم عام ١٩٩٣ بانتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، وخلق إطار إقليمي معاد لها والمتمثل في إثيوبيا وأوغندا واريتريا، هنا تقوم باستخدام أسلوب الضغط عبر العقوبات.

وعلى صعيد تقديم المساعدات عملت الولايات المتحدة بربطها من خلال ما يسمى المشروطية السياسية والإصلاحات الاقتصادية حيث قامت بتخفيض المعونات للنظم الغير ديمقراطية مثل نظام "سياد برى" في الصومال، وإعطاء الأولوية في الدخول للسوق الأمريكية للبلدان التي تحقق إجراء إصلاحات سياسية واقتصاد السوق كما ذكرت سابقا .

يكمن الفرق بين سياسة جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تقديم المساعدات والمعونات للدول الإفريقية والية التغلغل.

- جمهورية الصين الشعبية المساعدات غير مرتبطة بشروط، وتقوم على المنفعة المتبادلة.

- المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بشروط الإصلاح السياسي والاقتصادي.

---

(١). آيان، تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص: ١٧.

- تقوم الصين في تعزيز نفوذها من خلال المشاريع الاقتصادية والتركيز على الاستثمارات المتعلقة باستخراج النفط والموارد الطبيعية.

- انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف الوجود العسكري لها في المناطق التي تتواجد فيها الاستثمارات الأمريكية، وبالتالي العمل على محاصرة أي نفوذ دولي في مناطقها ومن ضمنها الصين.

يشير البعض بأن تعامل جمهورية الصين الشعبية مع أنظمة افريقية معادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل السودان، تجعلها في صراع محتدم وتهديد للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية، لاسيما أن تنامي الدور الصيني في إفريقيا والذي تحكمه بالأساس اعتبارات المصلحة والهيمنة بغض الطرف عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، تجعل الصين بمعزل عن سياسات الغرب بشكل عام، (١) وهذا الأمر يقوض جهود الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي بقيت الصين في سياستها تركز على البعد الاقتصادي فقد أكدت على احترام السيادة الداخلية ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان .

بالرغم من التنافس الأمريكي – الصيني على النفط الأفريقي إلا أن هنالك تنسيق في مجالات التعاون الأمني، حيث بدأت جمهورية الصين الشعبية في إرسال قوات حفظ السلام إلى دول تقع في الساحل الغربي لأفريقيا في عام ٢٠٠٥ كما

(١). حمدي، عبد الرحمن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠٠٩، ص:١٧٥.

ذكرت في المبحث السابق، ولكن مشاركة الصين تكمن ضمن إطار الأمم المتحدة وليست بشكل ثنائي مع الولايات المتحدة ووفق حماية المصالح المشتركة.

النفوذ الصيني في القارة الإفريقية ليس فقط مرتبط باستخراج النفط والموارد الطبيعية فقد أشرت في المبحث السابق أنها تعدت إلى القيام بمشاريع البنية التحتية للدول الأفريقية وخصوصا الغنية بالموارد الطبيعية، وسبب نجاحها في هذا الأمر يعود إلى أن تكلفة المشاريع منخفضة بالنسبة إلى المشاريع التي تقيمها الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وغيرها. (٢)

وبالتالي عمدت الصين من تجنب التركيز على إمدادات النفط ومحاولة منها لتوسيع نطاق التبادلات الاقتصادية، وهدف الصين هو خلق مستوى من الترابط الاقتصادي يعزز مكانتها الدولية في إفريقيا من خلال العلاقات الاقتصادية والزخم الكبير من الاستثمارات المختلفة المجالات و المنتشرة في إفريقيا.(٣)

لوتم رصد الموقف الأمريكي من التغلغل الصيني في إفريقيا، عندما صرح الرئيس الأمريكي الحالي بأن بلاده " لا تسعى لاحتواء النهوض الصيني وأن نهوض صين قوية مزدهرة يمكن أن يكون مصدرا لقوة المجتمع الدولي "، ورحب الرئيس اوباما بأن تلعب الصين دورا أكبر في السياسة الدولية، من جهتها تعهدت الصين في تقديم قروض قيمتها عشرة مليارات دولار خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى إلغاء

(2). Barry , Sautman ,The Forest for the Trees: Trade , Investment and the China- in-Africa Discourse , Pacific Affairs , Vol. 81 Issue 1, Spring 2008, pp:25-26.

(3). Zhao , Hong , China. Oil Rivalry in Africa, Op cit , pp: 101-102.

الديون لبعض أفقر دول إفريقيا في إطار دعم علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا. (١) وشملت الدول التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية واثيوبيا ومالي والسنغال وتوغو، ورواندا.(٢)

غير أن الوقائع تشير عكس ذلك خصوصا أن الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة من هذا التغلغل لأنه يعمل على تهديد المصالح القومية الأمريكية وخاصة النفط، هذا إذا تم الأخذ مثلا الاختراق الصيني في الساحل الغربي لأفريقيا واندفاعها للتنقيب عن النفط عام ٢٠٠٤ على طول الساحل نيجيريا وانغولا والغابون، والتي تعد منطقة نفوذ أمريكية وفيها معظم الشركات النفطية الأمريكية، إذا تم الأخذ بالاعتبار أن جمهورية الصين الشعبية ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا أنها بدأت تنتهج سياسة التنويع في مصادر الطاقة مثل تلك الأخيرة وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.

وأن اللوبي النفطي الأمريكي يرى في إفريقيا مورد للقوة الأمريكية، يضاف إلى ما حصدته من سيطرتها على نفط العراق والخليج مما يساعدها على الضغط على القوى في النظام الدولي الباحثة عن النفط كالاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية الأخرى كالصين واليابان.

---

(١). محمد، النعماني، صراع تقاطع المصالح الأمريكية الصينية، موقع الكتروني،التاريخ: ١٥/ ٣/ ٢٠١١، الوقت ٤:٢٠،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206336

(2). Vinaye , Ancharaz, Mauritius Facing Up to China , European Journal of Development Research, Vol. 21 Issue 4 , Sep2009, pp: 637-638.

ووفقا للتطور السريع في العلاقات الصينية- الأفريقية وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية التي تنتهجها بالإضافة إلى الإنجاز للمشاريع والاستثمارات الصينية المتنامية، من هنا الدور الصيني يفرض تحديات أمام السياسة الأمريكية في إفريقيا.

وعلى الرغم مما سبق تبقى الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية، وانتشارها الموازي في وجه النفوذ الصيني، وذلك لعدة أمور أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أدوات الفعل السياسي والعسكري والثقافي بعكس الصين الذي يكاد ينحصر دورها في الجانب الاقتصادي.

إذن بناء على ذلك يمكن الخروج بعدة محددات تدور عليها محاور التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية وهي:

١. التنافس الأمريكي – الصيني قائم على النفط واستخراج الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية، وذلك بعد رصد الاهتمامات من كلا الطرفين في القارة الإفريقية.

٢. الجانب الآخر في هذا التنافس يقوم على الصعيد التجاري خصوصا الانجازات التي حققتها الصين في الفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ والتي شهدت حراك على كافة الأصعدة كما ذكرت سابقا وضمن التركيز على الجانب الاقتصادي لها في القارة.

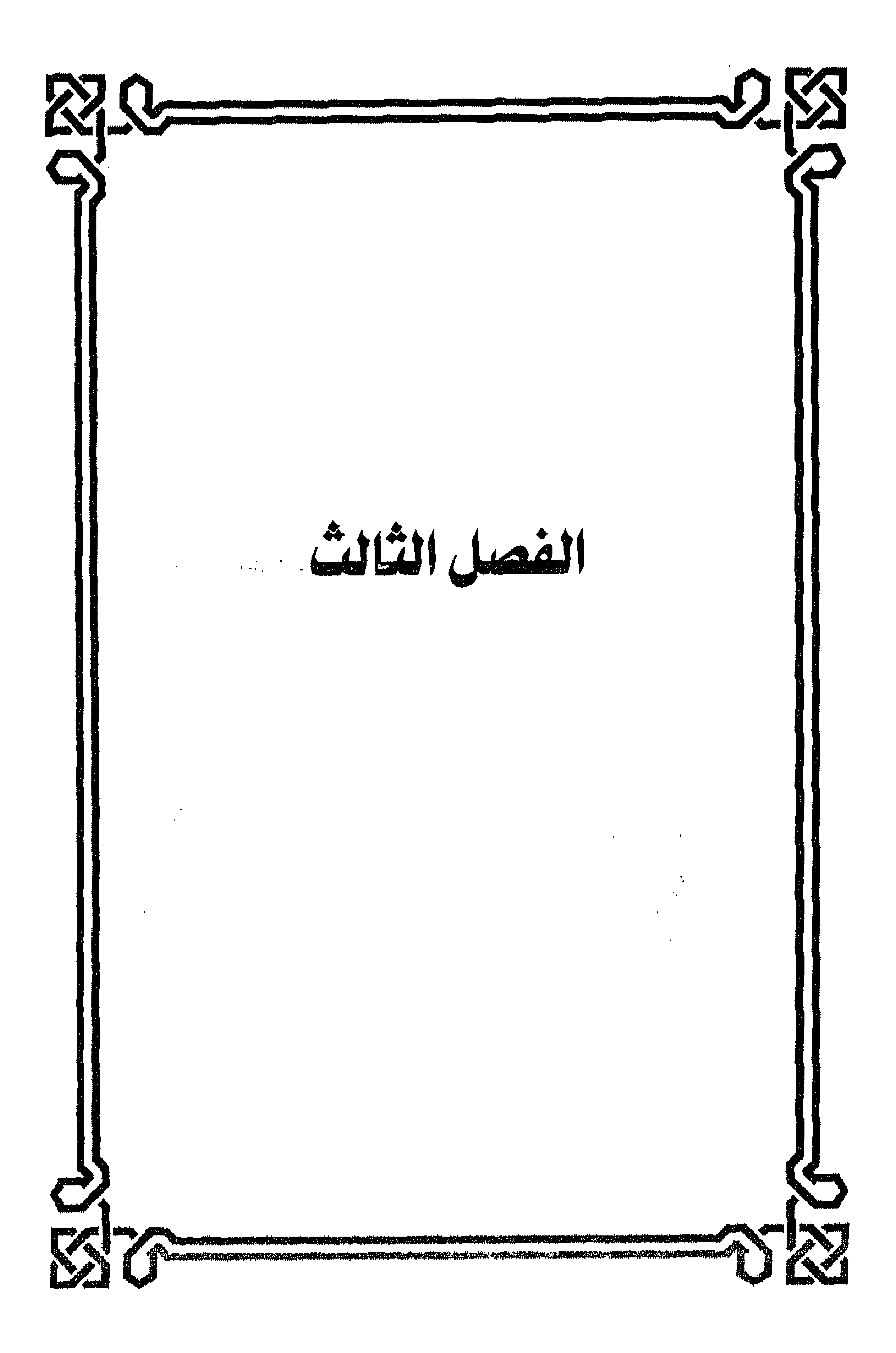
٣. الولايات المتحدة الأمريكية تركز في سياستها تجاه القارة الإفريقية على الجانب العسكري وتعزيز وجودها في القارة الإفريقية مرتبط بتأمين مصالحها القومية ومحاصرة أي نفوذ دولي في القارة، والتي من المحتمل إن تهدد المصالح الأمريكية في إفريقيا، بالرغم من الاهتمام بالجانب الأمني للولايات المتحدة هنالك أيضا اهتمام في الجوانب الاقتصادية وخصوصا عندما تناولت أهداف السياسة الأمريكية في حقبة الرئيس بل كلينتون ورفع شعار التجارة بدلا من المعونة وإقرار قانون النمو والفرص

في إفريقيا، لتدعيم الشراكة الاقتصادية مع القارة الإفريقية، في نهاية عقد التسعينيات واستمرت في الألفية الجديدة.

٤. السياسة الصينية في القارة الإفريقية تحاول أن تتعامل مع الدول الإفريقية من خلال المنظمات سواء كانت الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو دولية مثل الأمم المتحدة، كما أنها تحاول أن تتبع سياسة الانفراد في تعاملها تجاه القارة الإفريقية عبر منتديات التعاون والمؤتمرات كأسلوب للتقارب وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي، وتحرص على تكثيف استخدام القنوات الدبلوماسية وتبادل الزيارات عالية المستوى وكل هذه الأمور تكمن ضمن تحقيق أهدافها في القارة الإفريقية ومن ضمن أهدافها عزل الصين الوطنية (تايون) ورفعها لشعار "الصين واحدة" وكانت جمهورية الصين الشعبية قد نجحت في تحويل الاعتراف للعديد من البلدان الإفريقية إليها.

٥. جمهورية الصين الشعبية في سياستها تجاه القارة الإفريقية تحاول أن تدمج أهدافها السياسية بالجانب الاقتصادي، وبالتالي تسعى أن تقدم نفسها كقوة عالمية في النظام الدولي وفرض نمط التعددية القطبية على طبيعة علاقتها، ومن خلال تطوير العلاقات الصينية الإفريقية القائمة على الاقتصاد ومن خلال عدة أساليب كما ذكرت في السابق، ومنها المساعدات والمعونات الغير مشروطة.

يمكن القول بأن صعود القوة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية أثارت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الاختراقات الصينية في المناطق التي تعتبر ضمن نطاق النفوذ الأمريكي كما أشرت في السابق، ومنافستها ليس فقط على النفط بل وصلت إلى مجالات الاستثمار والتجارة وبالتالي أخذت الطابع الاقتصادي في إستراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية.



الفصل الثالث

الفصل الثالث

يتطرق الباحث ضمن هذا الفصل في رصد النتائج التي توصل إليها واختبار الفرضيات التي تم وضعها، وبالتالي الوصول إلى درجة من الإثبات أو النفي أو حتى البطلان ضمن المنظور العام الذي تم تناوله في الفصول السابقة، والإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في الإطار النظري لهذه الدراسة، من هنا لابد من إبراز أهم ما تم التوصل إليه ضمن رؤية التقييم لوضعية التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية، ومن ثم الخروج بالخلاصة لمعرفة مدى التنافس الدولي في القارة الإفريقية.

من هنا لابد من الوقوف على أهم ما توصلت له الدراسة وإظهار أبرز الملامح العامة للتنافس الأمريكي – الصيني في بنية النظام الدولي ضمن فترة ما بعد الحرب الباردة، وهل فعلا اثر النظام الدولي على التنافس الدولي في الفترة المشار إليها؟، بالإضافة إلى ذلك يكمن الغرض الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة قدرة النظام الدولي في التأقلم وعلى أساس أن النظام يتأقلم وفق البيئة التي يعيش فيها.

كما يسلط الضوء على مدى فعالية الأطراف الدولية في التحرك داخل النسق الدولي، وضمن المحددات التي وضعها لهذه الدراسة ومن خلال التطرق للقدرات التي يمتلكها قطبي التنافس في الدراسة تجاه القارة الإفريقية، وأن كنت في تناولي للفصول السابقة قد أشرت إلى المعالم الرئيسية للتنافس الدولي في إفريقيا.

أولا: الخلاصة

بالرجوع إلى اختبار الفرضيات التي تم وضعها في الإطار النظري لهذا الكتاب، يظهر أن هنالك بالتأكيد تأثير للنظام الدولي على التنافس في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد وجدت أن النظام الدولي يتميز بأنه يحدد طبيعة التفاعلات داخل النسق وهو بما يعرف بالتوازن الحركي وكما ذكرت فيما سبق بأن النظام الدولي في حركة

وديمومة مستمرة وهو بذلك يظهر قوى دولية في التفاعلات الدولية وهذا الأمر يزيد من مصداقية الفرضية القائلة بأن النظام الدولي يؤثر في التنافس بل أنه يزيد في الشدة وفقا لتفاعلات القوى الدولية، والتي هي جزء من هذا النظام، من هنا وجدت أن التغيرات التي تحدث في النظام الدولي تعزز من فكرة أن النظام الدولي يتأقلم وفق البيئة التي يعيش فيها فعلى سبيل المثال النظام الدولي في الثنائية القطبية يختلف عن النظام الدولي في الأحادية القطبية وأيضا يختلف عن التعددية القطبية، وبالتالي ترجع قوة دولية في التفاعلات التي تحدث في النسق الدولي تؤدي لظهور قوى جديدة تسعى إلى التأثير هنا تسمى بالقوى الثورية لأنها تعمل على تغير بنية النظام وتفتقر إلى عنصر الاتفاق بين الدول حول القواعد التي يتعين أن تحكم سلوكهم في إطار النسق، وفي هذه الحالة تسود الفوضى والاضطراب كحالة تسعى إلى تعديل في الأوضاع الراهنة، وهذا ما حدث في فترة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية التي سعت إلى رفض نمطية الأحادية القطبية.

ومن ثم أنعكس هذا الأمر على التفاعلات في بنية النسق الدولي، وبرز هنا تناقضات في إرادات القوى الدولية حول المصالح القومية للدول، والتي هي جزء من طبيعة التنافس الدولي

كمتغير تابع للنظام الدولي، وضمن المحددات التي تم طرحها في الإطار النظري للدرسة ومن خلال العرض العام بشكل خاص على التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، تم الخروج بنتيجة وهي أن هنالك علاقة ارتباطيه بين طبيعة النظام الدولي وأثرها على التنافس الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول بأن التنافس الأمريكي- الصيني مرتبط بأبعاد اقتصادية بالفعل لقد توصلت من خلال رصد التنافس الأمريكي – الصيني في القارة

الإفريقية بأنه متعلق بالجانب الاقتصادي والذي يكمن ضمن مؤشرات عديدة منها البحث عن الموارد الطبيعية وبشكل خاص النفط، و التجارة والاستثمارات والأسواق الجديدة لكلا الطرفين مع اختلاف الآلية في التوجه لكليهما في القارة الإفريقية، حتى أن التنافس الدولي يشمل دولا أخرى في النظام الدولي .

وبالتالي أخذ الطابع الاقتصادي في علاقات قطبي التنافس تجاه القارة الإفريقية وكنت قد تطرقت إلى الدلائل والمؤشرات التي أثبتت أن المتطلبات الداخلية سواء كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في توجهها إلى تحقيق التكامل من خلال استغلال الدول الصغرى التي وقعت تحت الضغوطات المختلفة، وهذا انعكس على تحقيق المصالح القومية لهما.

أما الفرضية الثالثة التي تقول بأن ارتباط الدول الإفريقية بعلاقاتها مع الدول الأوروبية بحكم الإرث الاستعماري لها يؤثر بشكل سلبي على النفوذ الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية، وجدت من خلال التقييم بأن الاتحاد الأوروبي ضعيف التنسيق بحيث انه ما زال يعتقد بأن القارة الإفريقية ضمن نفوذها وتعامل الدول الأوروبية بشكل شبه عشوائي وخصوصا فرنسا وبريطانيا والمانيا على الرغم من محاولة التنسيق ضمن دائرة الاتحاد الأوروبي إلا أنها لا تشكل تهديد للنفوذ الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية والدليل أن هنالك دول صاعدة وجدت نفسها تحقق مصالحها في إفريقيا مثل الهند والبرازيل وماليزيا وغيرها من الدول الصاعدة، ودليل آخر على التغلغل مثلا عندما ذكرت النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي ووجود قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي والتي كانت تقع ضمن النفوذ الفرنسي، أو الشركات النفطية الصينية العاملة في دول الساحل الغربي للقارة الإفريقية وهي دول تربطها علاقات مع فرنسا ضمن دائرة الرابطة الفرانكفونية، من هنا يتبين بأن الجهود الأوروبية بتعزيز وجودها في إفريقيا لم تكن بالمستوى المطلوب، في ظل المنافسة مع كل

مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والصـين، (١) هـذا إذا مـا تم الأخـذ بـالإرث الاستعماري السيئ الذي تركته أوروبا في إفريقيا جعل العديد مـن الـدول الإفريقيـة تتجـه إلى دول أخـرى في النظـام الـدولي، لـيس لـديها أطمـاع مـن الظـاهر وتقـدم المساعدات والمعونات، طبعا كنت قد تطرقت إلى وضعية الـدول الأوروبيـة في القـارة الإفريقية ضمن الحديث عن التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية.

إذن يمكن القول بأن العلاقات الأوروبية الإفريقية لم تؤثر في التغلغل الأمريكي – الصيني في إفريقيا، بل على العكس زاد النفـوذ الـدولي في القـارة الإفريقيـة والـدليل على ذلك معدلات التبادل التجاري والاستثمارات الغير أوروبية المنتشـرة في إفريقيـا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة .

فيما يتعلق بالفرضـية الأخـيرة والـتي مفادهـا اسـتقرار العلاقـات الأمريكيـة – الصينية يقلل من شـدة التنـافس لكليهمـا في القـارة الإفريقيـة وهـذا الأمـر صـحيح والسبب في ذلك أن هنالك مصالح مشتركة علـى الـرغم مـن التنـافس الأمريكـي – الصيني إلا أن ذلك يكمن ضمن إطار التفاعلات التي هي جزء من بنية النسق الدولي والقواعد المتفق عليها من قبل الأطراف الدولية، فالمصالح الدولية المتبادلة تقلـل مـن حدة التنافس ولأن كلا الطرفين من حيث القوى يوجد تقارب من حيث القوة نوعـا ما، وكنت قد ذكرت بأن الطرفين لـديهما مصـالح مشـتركة خصوصـا تلـك المتعلقـة بالجانب الاقتصادي تجنب أحدهما من الدخول في صدام مـع الآخـر، فمـثلا " تـدرك الولايات المتحدة أهمية الصين بالنسبة لها كأكبر مدين لها في العالم، وفي نفـس الوقـت يعي الصينيون أيضا خطورة انهيار الدولار على اقتصـاد بلادهـم وصـعوبة اسـتبدال الدولار بعملة أخرى، أو حتى أهميتها من خلال اعتبارها أهم الأسـواق للصـادرات

(١). جورج، ثروت فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٥٤.

الصينية التي تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للصين". (٢) لذلك يمكن اعتبار أن استقرار العلاقات الأمريكية – الصينية لها دور في التقليل من حدة التنافس تجاه القارة الإفريقية، على الرغم من أن هنالك قضايا مشتركة مثل محاربة الإرهاب وخصوصا عندما ذكرت دور جمهورية الصين الشعبية في إرسال قوات حفظ السلام ودعم الدول النامية، وأنها تكمن ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية.

على صعيد آخر ظهرت نتائج عديدة لهذه الدراسة بحيث أجابت على التساؤلات التي تم طرحها في الإطار النظري وكان السؤال الرئيسي عن المرتكزات التي أفرزتها طبيعة النظام الدولي في الاندفاع نحو التنافس، طبعا ذكرت في الفصول السابقة بأن بنية النظام الدولي ما قبل عام ١٩٩١ كانت مستندة على الثنائية القطبية وتتميز بخاصية توازن القوى الدولية، وذكرت في مواقع عديدة أن هنالك قيود لم تسمح بالخروج عن هذه الدائرة من البنيان الدولي حتى أن التنافس الدولي كان متعلق إلى درجة كبيرة بالايدلوجيه، ولكن اختفاء القطب الدولي في علاقة التوازن والتفاعلات داخل النسق، هذا الأمر أحدث نوع من التوازن الغير مستقر لهذا النظام بمعنى حدوث تبدلات جذرية في خصائصه أثرت في الأدوار التي تمارسها القوى الدولية المؤثرة، وكنت قد تطرقت إلى الأحداث التي مرت على بنية النظام الدولي في فترة ما الحرب الباردة والتي أفرزت شكل جديد لبنية النظام الدولي، وهذا الأمر انعكس على التنافس الدولي كونه المتغير التابع للنظام الدولي، والنتيجة كانت من خلال الرصد العام للدراسة وجدت بأن النظام الدولي له اثر على التنافس الدولي، وساهم بشكل كبير ايضا في البحث عن القوة والمصالح القومية للدول الكبرى المستندة على الجانب الاقتصادي، وهذا يثبت بأن التغيرات التي حدثت في بنية النسق الدولي زادت

(٢). مغاوري، شلبي علي، الولايات المتحدة والصين: قطبية ثنائية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٨٥.

من شدة التنافس بين القوى الدولي نتيجة للاضطراب والفوضى التي صاحبت التحولات في البنية الهيكلية للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي محاولة منها أي القوى الدولية الكبرى، لإعادة الترتيب لتوازن القوى في النسق .

وفي صدد الإجابة عن التساؤلات الأخرى لهذه الدراسة فمثلا طرحت في سؤالي عن طبيعة التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية، وكنت قد اختبرت الفرضية التي تقول بأن التنافس بين القطبين موضوع البحث مرتبط بالجانب الاقتصادي، هذا الأمر لا يلغي الأهداف السياسية في توجههما للقارة الإفريقية، في الوقت الذي ركزت فيه الصين على الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول الإفريقية حاولت أن تقيم علاقات دبلوماسية وتعزيز روابطها في القارة بمعنى آخر أن الاقتصاد والسياسة متلازمان في التوجه لا يمكن فصلهما، حتى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في افر يقيا كانت تركز على مصالحها القومية من خلال تعزيز وجودها العسكري في المناطق التي تعمل فيها الشركات الأمريكية وكنت قد ذكرت في الفصول السابقة عن آلية التغلغل لكلا الطرفين على حد سواء في القارة السمراء.

بالنسبة للسؤالين الأخريين وهما الأسس والاعتبارات التي أوجدت التنافس في القارة الإفريقية وضمن فترة ما بعد الحرب الباردة، والدوافع الاقتصادية التي ساهمت في فرض نظام دولي جديد يقوم على إيجاد نظام تعددي تسعى الدول الصاعدة من خلاله بسط نفوذها على التفاعلات داخل النسق، فقد وجدت من خلال هذه الدراسة بأنه فعلا هنالك دوافع اقتصادية للقوى الدولية عززت من فكرة أن النظام الدولي الأحادي القطبية لا يحقق العدالة وأنه يفرض قطب دولي على تسيير الشؤون الدولية من هنا سعت الدول الصاعدة على التغيير وفق المتطلبات الداخلية لها والهدف هو بالتأكيد لعب دور أكبر في داخل النسق الدولي وتحقيق القوة اللازمة في ظل النظام دولي فوضوي لا يعترف إلا بالدول الكبرى المؤثرة في النظام.

فمثلا توجه الصين في إفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة كانت تقدم نفسها كدولة لها تأثير وقادرة على لعب دور في النسق الدولي، وكنت قد رصدت من خلال الاستعراض لتوجهات الصين نحو إفريقيا في أنها تسعى للعب دور مؤثر في علاقاتها مع الدول الصغرى وأنها قادرة على مجابهة الهيمنة الأمريكية، وبالطبع التغيرات التي حدثت في النظام الدولي أثرت في التنافس بين الدول الكبرى بل أنها زادت من شدتها، وعلى اعتبار أنه ليس هنالك ما يمنع من اندفعها نحو تحقيق مصالحها القومية، أي لا يوجد سلطة أعلى من سلطة الدولة وفق منظور والتز للواقعية الجديدة.

الأسس والاعتبارات التي تدفع الدول الكبرى للتنافس هي بالتأكيد راجعه إلى المتطلبات الداخلية فالصراع يكمن في دائرة البقاء أو الفناء، أو بمعنى آخر تحقيق الهيبة الدولية لها في النسق الدولي، وبالتالي تفرض على هذه الدول استجابة مبنية على الفعل ورد الفعل داخل علاقاتها في التفاعلات والروابط التي تجري في النظام الدولي، وهذا ما حصل للدول الكبرى في فترة ما بعد الحرب الباردة فعندما شعرت بأن مصالحها مهددة بدأت في التحرك نحو إثبات الوجودية في النظام الدولي، وبالتالي هذا الأمر انعكس بشكل كبير على التنافس فيما بينها.

وقد قمت من خلال قياس التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية في إظهار الملامح العامة لقدرة كل طرف وتعامله مع الدول الإفريقية والتي اعتبرتها دول صغرى وفق المنهجية المتبعة لهذه الدراسة، وبالتي وجدت بأن هنالك مسارين مختلفين في سبيل تحقيق المصالح، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الوسيلة العسكرية في تعزيز مصالحها الحيوية تجاه القارة الإفريقية وضمن مفاهيم عديدة يدخل فيها الجانب الاقتصادي فهي تسعى للحفاظ على مصالحها ومنع أي نفوذ دولي في المناطق التي تخضع ضمن سيطرتها، على العكس من الآلية التي تتبعها جمهورية الصين الشعبية فهي تنتهج الأسلوب الين في التعامل عبر تقديم المعونات والمساعدات الغير

مشروطة وحتى تكثيف قنواتها الدبلوماسية كما ذكرت فيما سبق وضمن التركيز على الاقتصاد بالدرجة الأولى والذي يندرج تحته استغلال الموارد الطبيعية والتجارة والاستثمارات في كافة المجالات، أذن الاثنين يركزان على الجانب الاقتصادي ولكن طريقة التعامل مختلفة تجاه الدول الإفريقية.

إذن يمكن القول بأن هنالك تنافس أمريكي – صيني في القارة الإفريقية ولكن هذا التنافس تحكمه ضوابط المصلحة، وأنها جاءت وفق المنظومة العامة لطبيعة النظام الدولي، ووفق منظور أن التنافس الدولي على القارة الإفريقية يكمن من خلال أنها نظرية غير صفرية أي أن الجميع يتقاسم المصالح والاستغلال في إفريقيا، على الرغم من ذلك يبقى هنالك نوع من التناقضات للدول الكبرى حول المصالح المشتركة.

ثانيا: نتائج الدراسة

أهم النتائج التي تم التوصل لها لهذه الدراسة وضمن منظور الرؤية الواقعية الجديدة، تكمن من خلال ما يلي:

١. ارتكز التنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية على استغلال الموارد الطبيعية وبالتحديد النفط في ظل الحاجة المتزايدة لهذا المحدد، حيث كنت قد أشرت في الفصول السابقة بأن التقدم في الذي أحرزته الدول الكبرى في المجال الاقتصادي بحاجه إلى تكريس دورها في النظام الدولي إذ أن النظام الدولي في حركة مستمرة وقابل للتغير في ظل الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها الدول، وبالتالي تسعى إلى إيجاد تأثير لها في النسق الدولي.

٢. ومن خلال الرصد العام للتنافس استحوذ ايضا في دائرة التنافس الدولي على القارة الإفريقية التبادل التجاري والاستثمارات بكافة إشكالها والتي تقع ضمن التركيز

على المحور الاقتصادي للعلاقات مع الدول الإفريقية، حتى أن التوجهات العسكرية الأمريكية لم تخلو من الصبغة الاقتصادية.

٣. في حين وجدت من خلال الاطلاع بأن جمهورية الصين الشعبية تحاول أن تبني لنفسها مكانة دولية هدفها فرض نفسها كقوة دولية من خلال علاقاتها مع الدول الإفريقية، وبالتالي محاولة التغيير من النمطية السائدة بأن النظام الدولي غير أحادي وسعت إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد لاحظت ذلك عن طريق التصريحات العالية المستوى للمسؤولين الصين في زياراتهم وقنواتهم الدبلوماسية في الدول الإفريقية، وهي بالتالي تأخذ منحنى بعيد عن سياسات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

٤. أن المصالح القومية للدول الكبرى مختلفة ومتعددة في توجهها للقارة الإفريقية، فمثلا عندما تطرقت إلى الدور الروسي والياباني في القارة كانت لا تبحث عن النفط كمعيار لها في إفريقيا، بل أن هنالك اعتبارات أخرى مثل التفاعل مع النظام الدولي ومحاولة إيجاد فكرة أنها لها دور دولي أو بالأحرى قوة فاعله وقادرة على إحداث التغيير في النسق الدولي.

٥. كما أن طبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية في فترة ما بعد الحرب الباردة دفع الأطراف الدولية إلى الرفض والتدافع نحو التسابق في القوى، إذ أن المدخل الأيدلوجي في الصراع الدولي اندرث، وبالتالي هذا الأمر عزز من المدخل الاقتصادي ولأن طبيعة النظام الدولي أفرزت العولمة العالمية ساهمت في بروز قوى صاعدة اتخذت من الاقتصاد قوة لها في تفاعلاتها داخل النسق وهذا الأمر خلق نوع من الفوضى للنظام الدولي، جعلت اعتبار المصلحة هو الأساس في علاقاتها تجاه الدول الصغرى الأقل قدرة على مجابهة القوى الدولية الكبرى.

٦. التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية محكوم بضوابط التفاعلات للنظام الدولي، ولم تصل إلى حد العداء التام بل يمكن القول بأن التنافس يمكن أن يحدث نوع من التوتر نتيجة التناقضات أو الاختلاف في المصالح القومية، ولان هنالك توازي من حيث القوة لكلا الطرفين بحيث أن الدول الكبرى تعتمد إستراتيجية التعاون خصوصا إذا كانت المصالح مشتركة فيما بينها.

٧. لاحظت من خلال التقييم للتنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية أن المصالح القومية لهذين القطبين تطغى فوق أي اعتبار آخر وهذا الأمر بحد ذاته أوجد الفوضى التي بقيت ملازمة للنظام الدولي طوال الفترة الممتدة ما بعد الحرب الباردة، والدليل على ذلك ومن خلال المنهجية المتبعة لهذه الدراسة الدول الكبرى تمارس ضغوطات كبيره على الدول الصغرى، وكنت قد تطرقت إلى أنها تكمن على مسارين إما بالترغيب أو الترهيب وهذا كله مرتبط بالبيئة الفوضوية التي تفتقر إلى تسلسل السلطة، من هنا تجد الدول الكبرى نفسها مندفعة للتنافس داخل النسق الدولي، والى زيادة نفوذها إلى أقصى الحدود ومنع الدول الأخرى من انتهاز الفرصة بدلا منها.

٨. وصلت إلى نتيجة أساسية من خلال التطرق للتنافس الأمريكي – الصيني في القارة الإفريقية وهي أن أسترتيجية جمهورية الصين الشعبية في علاقاتها مع الدول الإفريقية تأخذ بعد الاهتمام من خلال تقديم المساعدات والمعونات المتعلقة بإقامة المشاريع والاستثمارات، وبالتالي هي تسعى إلى تحقيق الأرباح على المدى الطويل كنمط مشابه للشركات الاقتصادية في قطاع معين، أو بمعنى آخر تقوم بإعطاء حوافز تشجيعية للكسب على مراحل وليس آني مثل توجه الولايات المتحدة للقارة الإفريقية التي عمدت إلى فرض نفسها بالقوة والتدخلات العسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والاعتماد على أطراف معينة ومحاولة التقسيم لتنفيذ أهدفها، عندما ذكرت مثلا كيف ركزت على نيجيريا كدولة محورية في الغرب الإفريقي، وكذلك

الحال بالنسبة لأثيوبيا في الشرق وجنوب إفريقيا في الجنوب الإفريقي، وهذا أن دل على وجود إستراتيجية تهدف من خلالها عدم التورط في التدخل المباشر ولعل التدخل العسكري الفاشل الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال عام ١٩٩٢ كان سببا في استخدمها لإطراف إقليمية لتسوية أمورها في القارة الإفريقية.

٩. وجدت أيضا أن التنافس الصيني مع الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية يتداخل في اعتبارات أخرى مع أطراف دولية، مثل السعي الصيني في عزل الصين الوطنية (تايون) عن القارة الإفريقية وعبر أقامة العلاقات الدبلوماسية حتى أن المعونات والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها جمهورية الصين الشعبية فيها شرط أساسي وهو الاعتراف بها كممثل وحيد وشرعي تحت شعار الصين واحدة، وحتى أن الصين تقوم أيضا على مجابهة اليابان في إفريقيا كطرف دولي أخر له علاقاته مع إفريقيا، وكنت قد تحدثت أن دولة مثل اليابان تهدف إلى إيجاد نفسها قوة لها تأثيرها في النظام الدولي، فهي لا تولي اعتبارات البحث عن الموارد الطبيعة وأن كان لها ارتباطات متعلقة بالتبادلات التجارية مع الدول الإفريقية.

١٠. في حين هدفت الولايات المتحدة من خلال تعاملها مع الدول الإفريقية إلى احتواء أو منع أي من الدول الكبرى على التعدي في مناطق نفوذها، وكما ذكرت فيما سبق والذي بدا واضحا في الساحل الغربي للقارة الإفريقية، حتى أنه من أهداف إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الإفريقية المشتركة عام ٢٠٠٢ في عهد الرئيس بوش هو احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا بعدما نجحت الولايات المتحدة من تقليل النفوذ الفرنسي بل أنها وصلت إلى حد التصريح بأن أوروبا لم تعد وصية على الدول الإفريقية كما هو الحال في السابق.

الخاتمة

شهدت القارة الأفريقية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة تنافسا دوليا كبيرا في ضوء التغيرات الدولية التي أصابت البنية الهيكلية للنسق الدولي وأثرت فيه، ومن خلال التتبع العام للنسق الدولي ضمن الفترات زمنية الواقعة في عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة وكذلك الحال بالنسبة للتنافس الدولي، وبالتالي ظهر من خلال الربط بأن هنالك أثر للنظام الدولي على التنافس الدولي الذي ارتبط بالجانب الاقتصادي، وضمن التطبيق العملي على القارة الإفريقية حيث غدت اليوم بؤرة هامة من بؤر التصارع والتصادم الدوليين، وشغلت موقعا أوليا وهاما في الاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى .

مع الأخذ باختلاف الأساليب والأدوات في التغلغل الدولي تجاه القارة السمراء التي تزخر بالمقدرات والموارد الطبيعية بشكل عام والنفط بشكل أساسي والجوانب الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمارات والتبادلات التجارية، وبالتالي تم الرصد من خلال هذه الدراسة تحليل التفاعلات للدول الكبرى في النسق الدولي الذي تميز بالفوضى الدولية في ظل صعود قوى جديدة ظهرت لتفرض نفسها على خريطة التحولات المرتبطة بالمصالح، وعلى اعتبار أنها الأساس في العلاقات الدولية.

في حين يعد التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية هو الأكثر بروز وذلك بسبب المحددات المشتركة في التوجه نحو تحقيق الأهداف والمصالح ذاتها، وهذا الأمر صعد من وتيرة الصدام والتوتر في سبيل تحقيق أكبر قدر من المنفعة، طبعا وكما ذكرت من خلال طبيعة التعامل لكلا الطرفين مع الدول الإفريقية والتي تم الأخذ بأنها دول صغرى وقعت تحت تأثير إرادة الدول الكبرى نتيجة التفاوت في ميزان القوة وعلى اعتبار أن الدولة تصارع من أجل البقاء ولا يوجد سلطة أعلى من

سلطتها، وتعتمد على الوسائل والترتيبات التي تبنيها لنفسها في صدد الحفاظ على أمنها، وتقوم على مبدأ مساعدة الذات أو الاعتماد على نفسها في إبراز دورها كقوة لها تأثير في النسق الدولي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I) الكتب العربية:

١. عبد الكريم ، مجدي، **التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا**، الإمارات العربية المتحدة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبريل ,٢٠٠٢

٢. شعراوي، حلمي، **إفريقيا من قرن إلى قرن**، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ,٢٠١٠

٣. تايلر، ايان، **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**: دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧.

٤. قاي يوه، جون، **إفريقيا والعالم في القرن القادم**، بيروت، المؤسسة العربية للرأي والنشر دار الشروق، ,١٩٩٨

٥. عبد الحي، وليد (محررا)، **إفريقيا في عصر التحولات العالمية**، المفرق، منشورات جامعة ال البيت، ٢٠٠٢.

٦. السيد، محمود، **إفريقيا والأطماع الغربية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩.

٧. شعراوي، حلمي، **إفريقيا في نهاية القرن**، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٠.

٨. عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

٩. النقر، علي، سياسة الصين الخارجية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ٢٠٠٩.

١٠. السيد، أمين، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠- ٢٠٠٥، القاهرة، عالم الكتب، ,٢٠٠٥

١١. حميدي، جعفر، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

١٢. محمود، جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

١٣. الخزرجي، ثائر، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

١٤. الأخرس، إبراهيم، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، القاهرة،إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

١٥. اللاوندي، سعيد، القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيا؟: بحث في استراتيجيات الصراع من أجل الهيمنة على العالم، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٠.

١٦ . حسين، عدنان ، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج، ,٢٠٠٣

١٧. **طشطوش، هايل، مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٨. **فهمي، عبد القادر، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥.

١٩. **توفيق، سعد، مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد، ط٤، العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٩.

٢٠. **بدوي، محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

٢١. **محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية**، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٢٢. **مصطفى، ممدوح، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨

٢٣. **الدين، عبد الله، الهوية في بنية النظام الدولي**، الأردن، استراتيجيات ثقافية، ٢٠٠٥.

٢٤. **فرج، أنور، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية**، الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨.

٢٥. **حسين، خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩.

٢٦. توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، أبو ظبي، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

٢٧. ابو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

٢٨. الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢٩. الزعبي، موسى، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٤.

٣٠. مقلد، إسماعيل، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٢.

٣١. محمد، طه بدوي، ليلى، أمين مرسى، اصول علم العلاقات الدولية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩.

٣٢. توفيق، سعد، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٣٣. مقلد، إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩.

٣٤. حداد، ريمون، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠.

٣٥. أبو عامود، محمد، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧.

٣٦. رسلان،أحمد، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة المعاصرة، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦.

٣٧. المعيني، خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر، ٢٠٠٩.

٣٨. عليوة، السيد، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٣٩. سعيد، إبراهيم، أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة في الجغرافية الإقليمية، ليبيا، منشورات جامعة السابع من ابريل، ١٩٩٣.

٤٠. الشيخ، رأفت، أفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٤١. عثمان، عوض، التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا، (د.م)، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩.

٤٢. البغدادي، عبد السلام، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي ١٩٩٦- ٢٠٠١، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.

٤٣. فضة، محمد، سياسة الصين الخارجية والعالم، الأردن، الجامعة الأردنية، ١٩٨٠.

٤٤. الحسيني، محمد في العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق؟، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٢.

٤٥. الحديثي، هاني، صراع الإرادات في آسيا، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٧.

٤٦. خشيم، مصطفى، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٥.

II) الكتب الأجنبية المترجمة باللغة العربية:

١. ستيورات، سميث، الاستعمار الأمريكي الجديد في إفريقيا، ترجمة (أحمد فؤاد بلبع)، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧٨.

٢. أونيمور، بادي، إفريقيا – الطريق الآخر: البديل الأفريقي لبرنامج الموائمة الهيكلية، ترجمة (بهجت عبد الفتاح عبده)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٣. كانتور، روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة (أحمد ظاهر)، الأردن، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

٤. كلير، مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة (عدنان حسن)، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

٥. هاس، ريتشارد، مستقبل السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، ترجمة (محمد عبد القادر)، الأردن، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، (د. ت).

٦. **أوتكين، ني، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة (يونس كامل ديب، هاشم حمادي)، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٧.

٧. **لوفابفر، مكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة (حسين حيدر)، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ,٢٠٠٦

٨. **برتران بادي، ماري كلودسوتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة (سوزان خليل)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

III) **المجلات العربية المحكمة:**

١. **الشريف، قاسم، إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على إفريقيا**، مجلة المركز القومي للمعلومات، العدد٥٨، سوريا، ١٩٩٨.

٢. **عبد الرحمن، حمدي ، الديموقراطية والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة للحالة الإفريقية**، مجلة الديموقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الاهرام، القاهرة، العدد الثاني، ٢٠٠١.

٣. **العيوطي، ياسين ، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، القاهرة، أكتوبر ١٩٩١م.

٤. **عبدالرحمن، حمدي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٤، مؤسسة الاهرام،القاهرة، ٢٠٠١ م.

٥. عبد العزيز، شيماء، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣٣، مؤسسة الأهرام،القاهرة، يونيو ١٩٩٨م.

٦. محمد، احمد ، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٣ ،مؤسسة الاهرام، القاهرة، يونيو , ١٩٩٣

٧. نعمة، كاظم، الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد ١، العدد ٢، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٥.

٨. شلبي، مغاوري، الولايات المتحدة والصين: قطبية ثنائية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٠.

٩. محمود، أحمد، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، مصر، مؤسسة الأهرام، يوليو ١٩٩٢.

١٠. البرصان، أحمد، التنافس الدولي في إفريقيا وأمن الخليج العربي، مجلة آراء، العدد ٧٥، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر ٢٠١٠.

١١. حماد، مجدي، محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠،مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٧.

١٢. الشرعة، علي، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، العدد ٢، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٨.

١٣. فودة، محمد، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز ١٩٨٦.

14. **المقداد، محمد أحمد، واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (١٩٩١-٢٠٠٦)**، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٢٤٧، المجلد ٣٤، دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، لبنان، تشرين الأول ٢٠١٠.

15. **الحسناوي، لحسن، التنافس الدولي في إفريقيا: الوسائل والأهداف**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١١.

16. **خلف، محمود، الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٧.

17. **عبد الرحمن، حمدي، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا**، مجلة قراءات افريقية، العدد الثاني، مصر، شعبان ٢٠٠٥.

18. **علي، خالد حنفى، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦.

19. **علي، خالد حنفى، اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير , ٢٠٠٤

20. **علي، خالد حنفي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦.

21. **عبد الرحمن، حمدي، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨.

٢٢. طلعت، عبد المنعم، القيادة الأمريكية في إفريقيا: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٠.

٢٣. الشيخ، طارق عادل، الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن ال ٢١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩.

٢٤. هلال، رضا محمد، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦.

٢٥. حجاج، أحمد، التنافس الدولي على إفريقيا: الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦.

٢٦. الشيخ، طارق عادل، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.

٢٧. عبد الرحمن، حمدي، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠٠٩.

٢٨. فهمي، جورج ثروت، أوروبا وإفريقيا..إستراتيجية جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٦.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

I) الكتب الأجنبية:

1. MARK, MALAN, U.S. Civil - Military Imbalance for Global Engagement: Lessons from the Operational

Level in Africa, U.S.A, Refugees International, 2008.

2. VIVIEN, FOSTER and others, Building Bridges: China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa, Washington, The World Bank, 2009.

3. MIRIA, PIGATO, Strengthening China is and India is Trade and Investment Ties to the Middle East and North Africa, Washington, The World Bank, 2009.

4. VALERIE, SEWARD, China's future in a changing world, London, HMSO, 1991.

5. Morton, Kaplan, System and Process in International Politics, UK, ECPR press, 2005.

II) المجلات الأجنبية:

1. Horace, Campbell, China in Africa: Challenging Us Global Hegemony, Third World Quarterly, Vol29, No.1, February 2008, pp: 89-105.

2. XU YI, Chong, China and the United States in Africa: Conflict Or Coming Commercial

Coexistence?, Australian Journal of International Affairs, vol.62, No.1, March 2008, pp: 16-37.

3. Jennifer, Parenti, China-Africa Relations in the 21st Century, Joint Force Quarterly, Issue 52, 2009, pp: 118-124.

4. Daniel, Large, BEYOND DRAGON IN THE BUSH: THE STUDY OF CHINA-AFRICA RELATIONS, African Affairs, Vol. 107, Issue 426, Jan2008, pp:45-61.

5. Okbazghi, Yohannes, The United States and Sub-Saharan Africa After the Cold War: Empty Promises and Retreat, Black Scholar, Vol. 23, Issue 1, PP: 23-22.

6. Ohaegbulam, Ugboaja, The United States and Africa After The cold war, Africa today, vol.39,No.4, 1992.

7. Madeline, Albright, A Blueprint for U.S - Africa Relations In The 21 Century, U.S Department of states Dispatch, Vol.10, Issue 3, pages2, April 1999.

8. Samuel, Huntington, The Lonely Superpower, Foreign Affairs, No 2, Vol 78, New York, the Council on Foreign Relations, March, 1999, pp: 35-49.

9. Joanne, Gowa, Bipolarity, Multipolarity and free Trade, The American Political Science Review, Vol 83, No 4, USA, American political science Association, dec, 1989, pp: 1245- 1256.

10. Richard, Ned Lebow, The long Peace- the End of the Cold War, and the Failure of Realism, International Organization, Vol 48, No 2, UK, Cambridge University Press, Spring 1994, pp: 249- 277.

11. Kenneth, Waltz, Structural Realism After The Cold War, International Security, Vol 25, No 1, USA, Harvard College, Summer 2000, pp: 5-41.

12. Zakaria, Fareed, The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest, Foreign Affairs, June 2008.

13. Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, The Copenhagen Journal of Asian Studies, Vol 26, 2008, pp: 97-119.

14. Letitia, Lawson, US- Africa Policy Since the Cold War, Strategic Insights, Vol VI, Issue 1, Center for Contemporary Conflict, January 2007.

15. Peter, Pham, China's African Strategy and its Implications for U.S. Interests, American Foreign Policy Interests, Vol 28, Issue 3, January 2006, pp: 239-253.

16. Joseph Cheng, Huangao Shi, China's African Policy in Post- Cold War Era, Journal of Contemporary Asia, Vol 39, February 2009, PP: 87-115.

17. Hongyi, Harrylai, China's Oil Diplomacy: is it A global Security Threat ?, Third World Quarterly, Vol 28, Issue 3, Apr 2007, pp:519-537.

18. Ziegler, Charles, The Energy Factor in China's Foreign Policy, Journal of Chinese Political Science, Vol 11, Issue 1, March 2006, pp:87-115.

19. Robol, Max, Chinese Aid Africa Filling the Gaps that others Left, Turkish Journal of International Relations, Vol 9, Issue 2, Summer 2010, pp: 39-55.

20. Behar, Richard, China in Africa, Fast Company, Issue 126, Jun 2008, pp: 100- 123.

21. Naidu Sanusha, Corkin Lucy, Herman Hayley, China's (Re) - Emerging Relations with Africa: Forging a New Consensus ?, South African Journal of Political Studies, Vol 36, Issue 1, Apr 2009, pp: 87- 115.

22. Jennifer, Parenti, China-Africa Relations in the 21st Century, JFQ: Joint Force Quarterly, Issue 52, 2009, pp: 118-124.

23. Tood, Hofstedt, China in Africa, Naval War College Review, Vol. 62 Issue 3, Summer2009, pp: 79-100.

24. Barry, Sautman, The Forest for the Trees: Trade, Investment and the China- in-Africa Discourse, Pacific Affairs, Vol. 81 Issue 1, Spring 2008, pp: 9-28.

25. Vinaye, Ancharaz, Mauritius Facing Up to China, European Journal of Development Research, Vol. 21 Issue 4, Sep2009, pp: 635-639.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١. عاصم، فتح الرحمن أحمد الحاج، **التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية**، موقع الكتروني، التاريخ: ٨/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٤:٣٩

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=16577:2010-07-03-16-06-36&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

٢. علي، حسين باكير، **التنافس الدولي في إفريقيا**، موقع الجزيرة الالكتروني، التاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ١:٢٠،

http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres%2F2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm

٣. حمدي، عبد الرحمن، **تفكيك القرن الإفريقي**، موقع الكتروني، التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٤:٢٥

http://somaliatoday net.com/news/index.php?option=com_content & task= viewid=3723&Itemid=32

٤. تشارلز كوري، **منتدى اغوا التاسع: تقييم وضع التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا**، موقع وزارة الخارجية الأمريكية الالكتروني، التاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٢٥،

http://www.america.gov/st/peopleplace arabic/2010/July/20100727165350x5.512637e-02.html#pop

٥. رواية، توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، موقع الكتروني، التاريخ: ١٤/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٢٥،

www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=23701:2010-10-10-15-04-40&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

٦. وثائق ويكيليكس، ويكيليكس يكشف عن حرب سرية أمريكية صينية على ثروات افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: ٧/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٤:١٥،

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=316893&SecID=88

٧. حمدي، عبد الرحمن، الصين وقوتها الناعمة في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: ٨/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:١٥،

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11172

٨. عاصم فتح الرحمن، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: ١١/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ١٥: ٣،

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=24508:2011-03-01-06-37-22&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

٩. **سياسة الصين تجاه القارة الإفريقية**، موقع وزارة الخارجية الصينية، التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٢٠،

http://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx/t230615.htm

١٠. حسين، العودات، **التنافس الدولي على إفريقيا**، موقع الكتروني، التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٣:١٥،

http://www.voltairenet.org/article153691.html

١١. كريغ تيمبورغ، **الاقتصاد الصيني يجتاح إفريقيا**، موقع الكتروني، التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١١، الوقت ١٠: ٥،

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/176.htm

١٢. تقرير واشنطن، **أفريقيا الصينية قادمة... هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي؟!**، موقع الكتروني، التاريخ: ١١/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:٥٠

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/271.htm

١٣. حيدر، حيدر، **التعاون الصيني – الأفريقي يقلق الولايات المتحدة**، موقع الكتروني، التاريخ: ١١/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ٩:١٥،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=897303495 20101220213536

١٤. بيتر بروكس، جي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا.. تهديد كبير لمصالح واشنطن، موقع الكتروني، التاريخ ١١/ ٣/ ٢٠١١، الوقت: ١٠:٢٠،

http://marebpress.net/articles.php?id=897

١٥. محمد، النعماني، صراع تقاطع المصالح الأمريكية الصينية، موقع الكتروني،التاريخ: ١٥/ ٣/ ٢٠١١، الوقت ٤:٢٠،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206336

رابعا: المقابلات والندوات

١. مقابلة مع د. حمدي عبد الرحمن على قناة الجزيرة الفضائية، برنامج (بلا حدود) حول الصراع الدولي في أفريقيا، تاريخ المقابلة ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

٢. عبد الملك، عودة، محاضرة بعنوان: صراع الدول الكبرى في أفريقيا، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨، ص ص: ١٢٥- ١٣٣.




Bibliotheca Alexandrina
1241458

الرواد والمرجع الأصدق للكتاب الجامعي الأكاديمي
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس: 0096265331289 ص.ب: 1170 عمان - الرمز البريدي: 11941 الأردن
E-mail: zahran.publishers@gmail.com www.zahranpublishers.com

